



بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي



بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد

بعنوان:

اثر تغيرات سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد السوداني

دراسة تطبيقية في الفترة من (١٩٨٠-٢٠١٥م)

إعداد الطالب:

أمير سليمان مصطفى أبوقرون

إشراف الدكتور:

عثمان الطيب الفكي عثمان

٢٠١٨م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاستهلال

قال تعالى :

﴿ فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ

وَخَبْرُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾ (١١٤)

صدق الله العظيم

سورة طه الآية (١١٤)

الإهداء

إلى من علمني النجاح والصبر
إلى من افتقده في مواجهة الصعاب
ولم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه.. أبي
وإلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها
من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه
وعندما تجتاحني الهموم أسبح في بحر حنانه ليخفف من آلامي .. أُمي

إلي كل من أضاء بعلمه عقل غيره
أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائله
فأظهر بسماحته تواضع العلماء
وبرحابته سماحة العارفين.

أهدي هذا الجهد

الشكر والتقدير

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي وفقني لإكمال هذه الرسالة ، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم . أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير لجامعة شندي كلية الدراسات العليا والبحث العلمي ، والشكر أجزله للدكتور عثمان الطيب الفكي عثمان الذي تفضل مشكوراً بقبول الإشراف على هذه الرسالة وحرصه على إكمالها ؛ وفي سبيل ذلك زودني بنصائحه ومنحني من وقته الثمين ومن علمه الغزير ومن كرمه الفياض ، فأسأل الله أن يبارك له في وقته وأن يمد له في عمره ويجزل له الثواب ويسهل له الصعاب ، إنه كريم معطاءً وهاب . كما أخص بالشكر كل الذين وقفوا بجانبني لإتمام هذه الرسالة زوجتي العزيزة الأستاذة ليلي علي القشاط دفع السيد والأستاذ أمير عبد الله محمد أحمد ، والأستاذة عاتكة عثمان العطا والأستاذ فايز عيسى حمزة محمد .

كما أتقدم أيضاً بالشكر لإدارات المكتبات بالجامعات السودانية على تعاونهم الصادق من أجل البحث العلمي . والشكر والتقدير لكل من ساهم ومدّ يد العون بشكل مباشر أو غير مباشر لإكمال هذه الرسالة .

الباحث

المستخلص

تناولت هذه الدراسة أثر تغير سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان خلال الفترة (١٩٨٠م - ٢٠١٥م) ، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن تغيرات سعر الصرف في السودان لها أثر على مؤشرات الاقتصاد الكلي السوداني ؛ وقد يؤدي ذلك إلى ضعف وتذبذب القوة الشرائية مما يؤثر على القيمة الفعلية للعملة الوطنية ومؤشرات الاقتصاد السوداني ، وعلى رؤوس الأموال المحلية والأجنبية . وهدفت الدراسة إلى معرفة تغيرات سعر الصرف في السودان ومكوناته وأنواعه وبيان العلاقات والدلالات الإحصائية بين التغيرات في سعر الصرف ومؤشرات الاقتصاد الكلي ، وتوضيح أثر تغيرات أسعار الصرف على الاقتصاد السوداني خلال فترة الدراسة .

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات وجدولتها وتحليلها ، إضافة لتحليل البيانات والمعلومات باستخدام الحزمة الإحصائية (Eviews-9.5) في تحليل واختبار فرضيات الدراسة .

توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها :

- وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي في السودان .
- هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل التضخم في السودان وهذا عكس ما افترضت النظرية الاقتصادية .
- وجود علاقة طردية بين سعر الصرف وعرض النقود في السودان ووجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات السوداني.

على ضوء نتائج الدراسة تمت صياغة عدة توصيات أهمها :

- تبني سياسات واضحة لسعر صرف الجنيه السوداني بغرض استقراره .
- مراجعة السياسات الاقتصادية الكلية فيما يتعلق بمؤشرات الاقتصاد الكلي .
- محاولة معالجة الخلل في ميزان المدفوعات السوداني .

ABSTRACT

This study dealt with the impact of the change in exchange rate upon macroeconomic variables of the Sudanese economy during the period (1980 - 2015). The problem of the study has been manifested in changes in exchange rate in Sudan which have an impact on macroeconomic variables of the Sudanese economy. That may lead to weakness and fluctuations of purchasing power which in turn affects the real value of the national currency and the Sudanese macroeconomic variables and the local and foreign capitals .

The objective of the study are

- To know the changes in exchange rate in the Sudan, its components and types.
- To explain the statistical relations and correlations among changes in exchange rate and macroeconomic variables.
- To depict the impact of changes of exchange rate on Sudanese economy during the period of the study.

The study adopted the descriptive analytical research methodology to collect, tabulate and analyze data . the analysis and processing of data was done by using the statistical package (Eviews-9.5) to analyze and test hypotheses of the study.

The study attained many results, such as:

- There was an inverse relation between the exchange rate and the Gross Domestic Product (GDP) in Sudan.
- There was an inverse relation between the exchange rate and inflation rate in Sudan. This is against what is the economic theory postulated.

Also, there was a proportional relation between the exchange rate and money supply in the Sudan

- There was an inverse relation between the exchange rate and the Sudanese balance of payments.

In the light of the results of the study, many recommendations were formulated, the most important of them were:

- Adoption of clear policies of exchange rate of the Sudanese pound with the aim of settled exchange rate.
- Revising macroeconomic policies regarding the macroeconomic variables.
- Rectifying the imbalance of balance of payments.

فهرس الموضوعات

رقم	الموضوع	الصفحة
١	الاستهلال	أ
٢	الإهداء	ب
٣	الشكر والتقدير	ج
٤	المستخلص	د
٥	ABSTRACT	هـ
٦	فهرس الموضوعات	ز
٧	فهرس الجداول	ط
٨	فهرس الأشكال	ل
٩	فهرس الملاحق	س
الفصل الأول (الإطار المنهجي)		
١٠	أولاً : المقدمة	١
١١	مشكلة الدراسة	٢
١٢	تساؤلات الدراسة	٢
١٣	أهمية الدراسة	٢
١٤	أهداف الدراسة	٣
١٥	فروض الدراسة	٣
١٦	منهجية الدراسة	٣
١٧	نماذج الدراسة	٤
١٨	مصادر البيانات والمعلومات وطرق جمعها	٤
١٩	حدود الدراسة	٥
٢٠	هيكل الدراسة	٥
٢١	ثانياً : الدراسات السابقة	٦

الفصل الثاني : سعر الصرف أنواعه ونظرياته		
٢٣	مفهوم وأنواع سعر الصرف	٢٢
٣٨	أنظمة سعر الصرف	٢٣
٥٥	سياسات ونظريات سعر الصرف	٢٤
الفصل الثالث : المؤشرات الاقتصادية الكلية		
٦١	التضخم	٢٥
٧٠	النتائج المحلي الإجمالي وعرض النقود	٢٦
٨٢	ميزان المدفوعات	٢٧
الفصل الرابع : الأداء الاقتصادي لمؤشرات الدراسة في السودان		
٩٩	أداء سعر الصرف في السودان في الفترة من ١٩٨٠م – ٢٠١٥م	٢٨
١٠٩	التضخم وعرض النقود في السودان في الفترة من ١٩٨٠م – ٢٠١٥م	٢٩
١١٦	أداء ميزان المدفوعات والنتائج المحلي الإجمالي في السودان في الفترة من ١٩٨٠م – ٢٠١٥م	٣٠
الفصل الخامس : الدراسة التطبيقية		
١٢٨	تحليل بيانات الدراسة بيانياً	٣١
١٧١	تحليل بيانات الدراسة رياضياً	٣٢
١٨٨	اختبار الفرضيات	٣٣
١٩١	النتائج	٣٤
١٩٢	التوصيات	٣٥
١٩٣	الخاتمة	٣٦
١٩٤	المصادر والمراجع	٣٧
٢٠٧	الملاحق	٣٨

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	رقم
49	جدول رقم (١/٢/٢) تطور أنظمة الصرف الثابتة خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٠م)	١
50	جدول (٢/٢/٢) تطور أنظمة الصرف ذات المرونة المحدودة للفترة من (١٩٨٠-١٩٩٦م)	٢
51	جدول رقم (٣/٢/٢) تطور أنظمة الصرف ذات المرونة العالية (١٩٨٠-١٩٩٨م)	٣
72	جدول رقم (١/٢/٣) مراحل إنتاج الثوب والقيمة المضافة	٤
129	جدول رقم (١/١/٥) نسبة الزيادة والنقصان في سعر الصرف في السودان خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١م)	٥
130	جدول رقم (٢/١/٥) نسبة الزيادة والنقصان في الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١م)	٦
132	جدول رقم (٣/١/٥) نسبة الزيادة والنقصان في ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١م)	٧
133	جدول رقم (٤/١/٥) نسبة الزيادة والنقصان في عرض النقود في السودان خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١م)	٨
135	جدول رقم (٥/١/٥) نسبة الزيادة والنقصان في التضخم في السودان خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١م)	٩
136	جدول رقم (٦/١/٥) العلاقة بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١م)	١٠
138	جدول رقم (٧/١/٥) العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١م)	١١
139	جدول رقم (٨/١/٥) العلاقة بين سعر الصرف وعرض النقود في السودان خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١م)	١٢
141	جدول رقم (٩/١/٥) العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في السودان خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١م)	١٣

الصفحة	الجدول	رقم
143	جدول رقم (١٠/١/٥) نسبة الزيادة والنقصان في سعر الصرف في السودان خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م)	١٤
144	جدول رقم (١١/١/٥) نسبة الزيادة والنقصان في الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م)	١٥
146	جدول رقم (١٢/١/٥) نسبة الزيادة والنقصان في ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م)	١٦
147	جدول رقم (١٣/١/٥) نسبة الزيادة والنقصان في عرض النقود في السودان خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م)	١٧
149	جدول رقم (١٤/١/٥) نسبة الزيادة والنقصان في التضخم في السودان خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م)	١٨
150	جدول رقم (١٥/١/٥) العلاقة بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م)	١٩
152	جدول رقم (١٦/١/٥) العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م)	٢٠
154	جدول رقم (١٧/١/٥) العلاقة بين سعر الصرف وعرض النقود في السودان خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م)	٢١
155	جدول رقم (١٨/١/٥) العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في السودان خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م)	٢٢
157	جدول رقم (١٩/١/٥) نسبة الزيادة والنقصان في سعر الصرف في السودان خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)	٢٣
158	جدول رقم (٢٠/١/٥) نسبة الزيادة والنقصان في الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)	٢٤
160	جدول رقم (٢١/١/٥) نسبة الزيادة والنقصان في ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)	٢٥

الصفحة	الجدول	رقم
161	جدول رقم (٢٢/١/٥) نسبة الزيادة والنقصان في عرض النقود في السودان خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)	٢٦
163	جدول رقم (٢٣/١/٥) نسبة الزيادة والنقصان في التضخم في السودان خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)	٢٧
164	جدول رقم (٢٤/١/٥) العلاقة بين سعر الصرف والنواتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)	٢٨
166	جدول رقم (٢٥/١/٥) العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)	٢٩
167	جدول رقم (٢٦/١/٥) العلاقة بين سعر الصرف وعرض النقود في السودان خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)	٣٠
169	جدول رقم (٢٧/١/٥) العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في السودان خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)	٣١
173	جدول رقم (١/٢/٥) نتائج توصيف متغيرات الدراسة (المتوسطات)	٣٢
175	جدول رقم (٢/٢/٥) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)	٣٣
177	جدول رقم (٣/٢/٥) نتائج اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك	٣٤
179	جدول رقم (٤/٢/٥) نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ للنموذج (١)	٣٥
181	جدول رقم (٥/٢/٥) نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ للنموذج (٢)	٣٦
183	جدول رقم (٦/٢/٥) نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ للنموذج (٣)	٣٧
186	جدول رقم (٧/٢/٥) نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ للنموذج (4)	٣٨

فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل	رقم
129	شكل رقم (١/١/٥) نسبة الزيادة والنقصان في سعر الصرف في السودان خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١م)	١
131	شكل رقم (٢/١/٥) نسبة الزيادة والنقصان في الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١م)	٢
132	شكل رقم (٣/١/٥) نسبة الزيادة والنقصان في ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١م)	٣
134	شكل رقم (٤/١/٥) نسبة الزيادة والنقصان في عرض النقود في السودان خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١م)	٤
135	شكل رقم (٥/١/٥) نسبة الزيادة والنقصان في التضخم في السودان خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١م)	٥
137	شكل رقم (٦/١/٥) العلاقة بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١م)	٦
138	شكل رقم (٧/١/٥) العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١م)	٧
140	شكل رقم (٨/١/٥) العلاقة بين سعر الصرف وعرض النقود في السودان خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١م)	٨
141	شكل رقم (٩/١/٥) العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في السودان خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١م)	٩
143	شكل رقم (١٠/١/٥) نسبة الزيادة والنقصان في سعر الصرف في السودان خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م)	١٠
145	شكل رقم (١١/١/٥) نسبة الزيادة والنقصان في الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م)	١١

الصفحة	الشكل	رقم
146	شكل رقم (١٢/١/٥) نسبة الزيادة والنقصان في ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م)	١٢
148	شكل رقم (١٣/١/٥) نسبة الزيادة والنقصان في عرض النقود في السودان خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م)	١٣
149	شكل رقم (١٤/١/٥) نسبة الزيادة والنقصان في التضخم في السودان خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م)	١٤
151	شكل رقم (١٥/١/٥) العلاقة بين سعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م)	١٥
152	شكل رقم (١٦/١/٥) العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م)	١٦
154	شكل رقم (١٧/١/٥) العلاقة بين سعر الصرف وعرض النقود في السودان خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م)	١٧
156	شكل رقم (١٨/١/٥) العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في السودان خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م)	١٨
157	شكل رقم (١٩/١/٥) نسبة الزيادة والنقصان في سعر الصرف في السودان خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)	١٩
159	شكل رقم (٢٠/١/٥) نسبة الزيادة والنقصان في الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)	٢٠
160	شكل رقم (٢١/١/٥) نسبة الزيادة والنقصان في ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)	٢١
162	شكل رقم (٢٢/١/٥) نسبة الزيادة والنقصان في عرض النقود في السودان خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)	٢٢
163	شكل رقم (٢٣/١/٥) نسبة الزيادة والنقصان في التضخم في السودان خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)	٢٣

الصفحة	الشكل	رقم
165	شكل رقم (٢٤/١/٥) العلاقة بين سعر الصرف والنواتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)	٢٤
166	شكل رقم (٢٥/١/٥) العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)	٢٥
168	شكل رقم (٢٦/١/٥) العلاقة بين سعر الصرف وعرض النقود في السودان خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)	٢٦
169	شكل رقم (٢٧/١/٥) العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في السودان خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)	٢٧

فهرس الملاحق

الصفحة	الملحق	رقم
207	ملحق رقم (١) بيانات الدراسة في السودان خلال الفترة ١٩٨٠م ٢٠١٥م	١
209	ملحق رقم (٢) استقرار بيانات سعر الصرف	٢
210	ملحق رقم (٣) استقرار بيانات ميزان المدفوعات	٣
211	ملحق رقم (٤) استقرار بيانات الناتج المحلي الإجمالي	٤
212	ملحق رقم (٥) استقرار بيانات معدل التضخم	٥
213	ملحق رقم (٦) استقرار بيانات عرض النقود	٦
214	ملحق رقم (٧) اختبار التكامل المشترك للبيانات	٧
217	ملحق رقم (٨) نموذج تصحيح الخطأ "سعر الصرف وميزان المدفوعات"	٨
218	ملحق رقم (٩) نموذج تصحيح الخطأ "سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي"	٩
219	ملحق رقم (١٠) نموذج تصحيح الخطأ "سعر الصرف وعرض النقود"	١٠
220	ملحق رقم (١١) نموذج تصحيح الخطأ "سعر الصرف والتضخم"	١١
221	ملحق رقم (١٢) اختبار انجل جرانجر	١٢

الفصل الأول

الإطار المنهجي

أولاً : المقدمة

مشكلة الدراسة

تساؤلات الدراسة

أهمية الدراسة

أهداف الدراسة

فروض الدراسة

منهجية الدراسة

نماذج الدراسة

مصادر البيانات والمعلومات وطرق جمعها

حدود الدراسة

هيكل الدراسة

ثانياً : الدراسات السابقة

المقدمة

برزت في العصر الحديث العلاقات الاقتصادية وتطورت حتى أصبحت تؤثر وتوجه العلاقات السياسية والاجتماعية والثقافية بين دول العالم ، وسبب ندرة الموارد الدولية والتخصيص في الإنتاج الحاجة للعلاقات بين الدول. ويعد أن استعملت النقود وسيلة للتبادل أصبح لكل دولة عملتها الخاصة بها فعملة كل دولة لا تتعدي قدرة إيراتها حدودها الوطنية ؛ وتختلف طرق الدفع في الداخل عن الخارج حيث يتم تسوية العملات المحلية بالأجنبية ويتم ذلك في التجارة الخارجية باستخدام ما يسمى بسعر الصرف بحيث تتم عملية صرف العملات كأى سلع أخرى بناءً على عرض العملة والطلب عليها ، ويسمح سوق الصرف بتنظيم مجموعة التدفقات النقدية والمالية بين الدول ؛ ولهذا فإن أي تغيير في قيمة العملة المحلية مقارنة مع العملة الأجنبية يحدث تقلبات في سعر الصرف ؛ كما يؤثر على الصادرات والواردات وعلى المركز المالي للمؤسسات الاقتصادية ، ويلعب سعر الصرف دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية اليومية وكل المجتمعات تتأثر بالتغيرات في سعر الصرف ، كما يلعب سعر الصرف دوراً بارزاً في قدرة الاقتصاد التنافسية وبالتالي في وضعية ميزان المدفوعات والتضخم والنمو الاقتصادي .

إن دول العالم الثالث (ومن بينها السودان) تعاني فجوة في الموارد الأجنبية نظراً لطبيعة اقتصادياتها ، وكذلك العجز المتواصل في ميزان مدفوعاتها ، حيث إنه لم تستخدم سياسة سعر الصرف في السودان أداةً لإصلاح الاختلال في ميزان المدفوعات ، وإحداث التوازن الخارجي والداخلي للاقتصاد السوداني إلا في نهاية السبعينات ، عندما أجرت الحكومة سلسلة من التخفيضات في الجنيه السوداني ، وكان لها الأثر الإيجابي والسلبى في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي .

وهذه الدراسة محاولة لمعرفة أثر تغير سعر الصرف علي ميزان المدفوعات السوداني والنتائج المحلي الإجمالي وعرض النقود والتضخم في السودان خلال الفترة من (١٩٨٠م-٢٠١٥م)

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في أن تغيرات سعر الصرف في السودان لها أثر علي مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان ؛ مما يؤدي إلي ضعف وتذبذب القوة الشرائية ويؤثر علي القيمة الفعلية للعملة الوطنية ومؤشرات الاقتصاد السوداني ، وعلى رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وتتساءل الدراسة عن أثر تغيرات سعر الصرف علي كل من ميزان المدفوعات ، الناتج المحلي الإجمالي ، عرض النقود والتضخم ، مع تحديد العلاقة بين سعر الصرف في السودان ومؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة من (١٩٨٠م-٢٠١٥م) .

تساؤلات الدراسة :

وتتمثل تساؤلات هذه الدراسة في الآتي :

- ١- ما هو تأثير سعر الصرف علي ميزان المدفوعات السوداني ؟
- ٢- هل يؤثر تغير سعر الصرف علي إجمالي الناتج المحلي السوداني ؟
- ٣- ما هو الأثر المباشر لتغير سعر الصرف علي عرض النقود في السودان؟
- ٤- ما هو أثر تغير سعر الصرف علي معدلات التضخم في السودان ؟

أهمية الدراسة :

وتتمثل أهمية هذه الدراسة في الآتي :

- ١- مدى أهمية سعر الصرف وتأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية .
- ٢- دور سعر الصرف في السودان في تنشيط الصادرات والواردات.
- ٣- معالجة المشكلات الاقتصادية في مجال سعر الصرف في السودان .

٤- مساعدة متخذي القرار على رسم السياسات والخطط الاقتصادية خاصة التي

ينتهجها البنك المركزي في تحديد أسعار الصرف في السودان

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلي :

١- معرفة تغيرات سعر الصرف في السودان ومكوناته وأنواعه خلال الفترة من

(١٩٨٠م-٢٠١٥م) .

٢- بيان العلاقات والدلالات الإحصائية بين التغيرات في سعر الصرف ومؤشرات

الاقتصاد الكلي .

٣- توضيح أثر تغيرات أسعار الصرف علي الاقتصاد السوداني خلال الفترة من

(١٩٨٠م-٢٠١٥م) .

٤- بناء نماذج قياسية لتغيرات سعر الصرف وبعض مؤشرات الاقتصاد السوداني.

فروض الدراسة :

للتحقق من تساؤلات الدراسة تم وضع الفرضيات التالية :

١- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغيرات سعر الصرف وإجمالي الناتج

المحلي.

٢- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغيرات سعر الصرف وميزان المدفوعات .

٣- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغيرات سعر الصرف وعرض النقود

٤- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغيرات سعر الصرف والتضخم.

منهجية الدراسة :

يستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات وجدولتها

وتحليلها، والمنهج القياسي الذي يستخدم الطرق الكمية وأساليب الاقتصاد القياسي في بناء

النماذج الاقتصادية ، واستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير نموذج الدراسة .

نماذج الدراسة :

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 EX + \mu \text{ ----- } \beta_1 < 0 \text{-----} (1)$$

$$INF = \alpha_0 + \alpha_1 EX + \mu \text{ ----- } \alpha_1 > 0 \text{-----} (2)$$

$$MS = \gamma_0 + \gamma_1 EX + \mu \text{ ----- } \gamma_1 > 0 \text{-----} (3)$$

$$BP = \pi_0 + \pi_1 EX + \mu \text{ ----- } \pi_1 < 0 \text{-----} (4)$$

حيث أن:

$GDP \equiv$ الناتج المحلي الإجمالي.

$EX \equiv$ سعر الصرف.

$INF \equiv$ معدل التضخم.

$MS \equiv$ عرض النقود.

$BP \equiv$ ميزان المدفوعات.

$\beta_0, \alpha_0, \gamma_0, \pi_0 \equiv$ ثوابت النماذج (الجزء المقطوع من النموذج)

$\beta_1, \alpha_1, \gamma_1, \pi_1 \equiv$ معاملات النماذج والإشارات المتوقعة لها: $\beta_1 > 0, \alpha_1, \gamma_1$

مصادر البيانات والمعلومات وطرق جمعها:

تعتمد هذه الدراسة على المصادر الأولية ، المتمثلة في المقابلات الشخصية والمصادر الثانوية من كتب ومراجع ودوريات ونشرات وتقارير بنك السودان المركزي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني للحصول على بيانات الدراسة .

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : جمهورية السودان

الحدود الزمنية : في الفترة من (١٩٨٠م-٢٠١٥م)

هيكل الدراسة :

ويتكون من خمسة فصول حيث يشكل الفصل الأول - الإطار المنهجي ويتناول المقدمة ، مشكلة الدراسة ، تساؤلات الدراسة ، أهمية الدراسة ، أهداف الدراسة ، فروض الدراسة ، منهجية الدراسة ، نماذج الدراسة ، مصادر البيانات والمعلومات وطرق جمعها ، حدود الدراسة ، هيكل الدراسة والدراسات السابقة .

الفصل الثاني - سعر الصرف أنواعه ونظرياته ويشمل مفهوم وأنواع سعر الصرف ، أنظمة سعر الصرف وسياسات ونظريات سعر الصرف

الفصل الثالث - المؤشرات الاقتصادية الكلية ويشمل التضخم ، ميزان المدفوعات والنتائج المحلي الإجمالي وعرض النقود

الفصل الرابع - الأداء الاقتصادي لمؤشرات الدراسة في السودان ويشمل أداء سعر الصرف في السودان في الفترة من ١٩٨٠م - ٢٠١٥م ، التضخم وعرض النقود في السودان في الفترة ١٩٨٠م - ٢٠١٥م وأداء ميزان المدفوعات والنتائج المحلي الإجمالي في السودان في الفترة من ١٩٨٠م - ٢٠١٥م

الفصل الخامس - الدراسة التطبيقية وتشمل تحليل بيانات الدراسة بيانياً ، تحليل بيانات الدراسة رياضياً واختبار الفرضيات .

أخيراً النتائج والتوصيات والخاتمة والمصادر والمراجع والملاحق .

الدراسات السابقة:

١- دراسة : محمد الجلي محمد سليمان ، بعنوان اثر تغيير سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الفترة (١٩٧٠-٢٠٠١م) ، جامعة أم درمان الإسلامية ، ٢٠٠٢م

استعرضت الدراسة قراءة للاقتصاد السوداني ، ومدى تأرجح وتذبذب الجنيه السوداني وما له من تأثيرات سالبة على حركة الاقتصاد الوطني ، أي عدم استقرار سعر الصرف بالنسبة للعملة الوطنية . واتبعت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي .

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها تقليل الاعتماد على عملة احتياطية واحدة مثل الدولار أو أي عملة رئيسية أخرى وذلك تقادياً للأخطار الناجمة عن التقلبات التي تحدث في قيمة العملة . صعوبة الوصول للسعر الواقعي للجنيه السوداني في ظل سوق لا يوجد فيه إحصائيات أو دراسات أو معلومات وافية .

توصلت الدراسة لعدة توصيات منها العودة إلى سياسة سعر الصرف الثابت القابل للتعديل بدلاً عن التعويم مع تقييد التعامل في النقد الأجنبي وتشديد الرقابة عليه ؛ لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف . يجب عمل دراسات وبحوث علمية من قبل السلطات النقدية لدراسة سياسات النقد الأجنبي وتأثيرها على بقية القطاعات الاقتصادية^(١).

٢- دراسة: ابتسام محمد احمد عبد الله ، بعنوان : سعر الصرف وأثره على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية (١٩٧٩-٢٠٠٠م) ، جامعة الخرطوم ، ٢٠٠٣م.

تهدف هذه الدراسة لمعرفة أثر سياسات تحديد سعر الصرف المحلي على ميزان المدفوعات ؛ لان التحسن في ميزان المدفوعات له انعكاس على الموازنة العامة ، وعلى السلع والخدمات ومعدلات التضخم وعلى التنمية في البلاد . وتتمثل فروض هذه الدراسة

(١) محمد الجلي محمد سليمان ، بعنوان اثر تغيير سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الفترة (١٩٧٠-٢٠٠١م) ، رسالة دكتوراه ، غير منشوره ، جامعة أم درمان الإسلامية ، ٢٠٠٢م

في أن سياسة تحرير سعر الصرف تؤدي إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات ، وتحسين ميزان المدفوعات ، وأن التوسع في التمويل المحلي لا يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات . واعتمد الباحث في هذه الدراسة على المصادر الأولية والثانوية وعلى المنهج الوصفي التحليلي.

أظهرت نتائج هذه الدراسة أن سياسة تحرير سعر الصرف لم تؤدِّ إلى تحسين ميزان المدفوعات . وقد أوصت الدراسة على تحسين ميزان المدفوعات لتخفيض الاعتماد على الخارج ؛ لسد العجز عن طريق الديون وزيادة حجم التجارة الخارجية ، واستقرار سعر الصرف وتقليل الضرائب المفروضة على السلع المصدرة والمستوردة^(١).

٣- دراسة: منال عطا المولى عباس ، بعنوان : سياسات سعر الصرف وأثرها على الاقتصاد السوداني في الفترة (١٩٩٠-٢٠٠١م)، جامعة الخرطوم ، ٢٠٠٤م

أصبحت سياسات سعر الصرف محور اهتمام جميع الدول نسبة لدورها المهم في معالجة مشاكل ميزان المدفوعات ، وذلك عن طريق تأثيرها على مؤشرات الاقتصاد المهمة ومن ثم على الاقتصاد ككل . واهتمت هذه الدراسة بسياسات سعر الصرف ومحاولة توضيح مدى فعالية سياسات سعر الصرف المطبقة في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠١م ، وأثرها على المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم وعرض النقود والميزان التجاري ومن ثم على الاستقرار الاقتصادي . استخدم في هذه الدراسة المنهج الإحصائي لتحديد العلاقة بين سعر الصرف وبقية المؤشرات الاقتصادية ، كما قامت بتحليل الفترة قبل وأثناء فترة التحرير ، لاختبار فعالية سياسة سعر الصرف خلال الفترة قيد الدراسة وتحديد السياسة الملائمة .

(١) ابتسام محمد احمد عبد الله ، سعر الصرف وأثره على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية في الفترة (١٩٧٩-٢٠٠٠م) ، رسالة دكتوراه ، غير منشوره ، جامعة الخرطوم ، ٢٠٠٣م.

توصلت الدراسة لعدة نتائج منها أن سياسات التحرير تساعد على الاستثمار وتدفق رأس المال الأجنبي ، مما يساعد على تدفق النقد الأجنبي ومن ثم استقرار سعر الصرف. تطبيق سياسات التحرير تساعد على توحيد واستقرار سعر الصرف مما يعكس نتائج ايجابية على الاقتصاد . وتوصي الدراسة بأن تحافظ الحكومة على استقرار سعر الصرف ولا بد من وضع استراتيجيات شاملة لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاستمرار في سياسة التحرير التي تساعد على زيادة الاستثمار المحلي وفتح الاقتصاد على العالم الخارجي (١).

٤- دراسة موسى يوسف محمد البر بعنوان : أثر سعر صرف العملة السودانية علي الحساب الجاري لميزان المدفوعات في الفترة (1957 - 1998 م) ، جامعة الخرطوم ٢٠٠٥م

تمثلت مشكلة الدراسة في طبيعة سياسة التخفيض لسعر الصرف ، ومدى تأثيرها في تحسين أوضاع ميزان المدفوعات ، وظهور مشكلة زيادة التمويل المحلي نتيجة لتلك السياسة. وقد قامت الدراسة على فرضيات أساسية هي وجود علاقة عكسية بين تخفيض سعر الصرف وحجم الواردات ووجود علاقة طردية بين تخفيض سعر الصرف وحجم الصادرات.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى العديد من النتائج كان أهمها أن سياسة تخفيض سعر الصرف لم تؤدّ إلي تحقيق الهدف المرجو ، منها فزيادة الصادرات لم تساهم في تخفيض عجز الميزان التجاري (ميزان المدفوعات) خلال فترة الدراسة ، بسبب أن معظم الصادرات السودانية زراعية لا تستجيب لتغيرات سعر

(١) منال عطا المولى عباس ، سياسات سعر الصرف وأثرها على الاقتصاد السوداني في الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٤م)، رسالة دكتوراه ، غير منشوره ، جامعة الخرطوم ، ٢٠٠١م

الصرف ؛ لضعف مرونتها العرضية ، بالإضافة إلي تأثيرها بمتغيرات أخرى كالمستوى العام للأسعار المحلية ومستوى الناتج المحلي بعلاقة طردية .

يرى الباحث أن سياسة تحرير سعر الصرف للعملة السودانية هي أفضل سياسة ، تساعد على تحسين أوضاع الميزان التجاري لميزان المدفوعات ، وأن سعر الصرف ليس المؤثر الوحيد على الميزان التجاري (ميزان المدفوعات) وأن هناك متغيرات أخرى تؤثر عليه . وبالرغم من الأثر الايجابي لسياسة تحرير سعر الصرف إلا أن أداء الميزان التجاري (ميزان المدفوعات) لم يتحسن كثيراً بسبب تأثير المتغيرات الأخرى ؛ الشيء الذي يستدعي ضرورة التنسيق بين متغيرات السياسة الكمية^(١) .

٥- دراسة : مأمون محمد سيد احمد الفكي ، بعنوان : سعر الصرف وأثره على ميزان المدفوعات في السودان في الفترة من (١٩٩٦-٢٠٠٣م) ، جامعة النيلين ، ٢٠٠٥م

تناولت هذه الدراسة أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان في الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٣م) وتمثلت فرضيات الدراسة في أن سياسة تخفيض سعر الصرف تؤثر سلباً على ميزان المدفوعات ، وأن سياسة التحرير الاقتصادي التي انتهجتها البلاد أثرت بصورة سلبية على ميزان المدفوعات . إضافة إلى أن سياسات صندوق النقد الدولي تجاه ذلك لم تأت بنتائج ايجابية .

أكدت نتائج الدراسة أن سياسة سعر الصرف سياسة فاعلة إذا صاحب ذلك زيادة في الإنتاج ، عن طريق تشغيل الموارد العاطلة مع استخدام سياسة مالية ونقدية مناسبة

(١) موسى يوسف محمد البر أثر سعر صرف العملة السودانية علي الحساب الجاري لميزان المدفوعات في الفترة (1957-1998م) رسالة ماجستير ، غير منشور ، جامعة الخرطوم ٢٠٠٥م

، وأن سياسة تخفيض سعر الصرف لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات لا تكون في صالح معظم الدول النامية ، وقد تتجح في معظم الدول المتقدمة^(١).

٦- دراسة: أماني محمد الطيب زين ، بعنوان : أثر سعر صرف العملة السودانية على الحساب الجاري لميزان المدفوعات جامعة الزعيم الأزهري ، ٢٠٠٧م

هدفت الدراسة إلي عمل مقارنة بين سياسات تقييد سعر الصرف وسياسات تحريره في السودان (كنموذج لدولة نامية) أبرز الآثار المترتبة من كل سياسة على الميزان التجاري من خلال أثرها على الصادرات والواردات ، بيان دور تخفيض سعر الصرف كآلية لتحقيق بعض الأهداف منها زيادة الإنتاج ثم الصادرات ، تقليل الواردات ، تشجيع تدفقات رأس المال الأجنبي وتقليل هروب أموال المقيمين المحليين إلي الخارج. فرضيات الدراسة هنالك علاقة عكسية بين تحرير سعر الصرف وقيمة العملة السودانية ، هنالك علاقة عكسية بين تخفيض سعر الصرف وحجم الواردات ، وعلاقة طردية بين حجم الصادرات وتخفيض سعر الصرف. اتبعت هذه الدراسة المنهج الإحصائي التحليلي . نتائج الدراسة أوضحت أن العلاقة بين حجم الصادرات وانخفاض سعر الصرف علاقة طردية ، أي أن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة الصادرات إلا أن الزيادة في الصادرات لم تسهم في خفض العجز في الميزان التجاري وذلك لأن معظم الصادرات السودانية زراعية . مما يخفض استجابتها لسعر الصرف ، أكثر الصادرات السودانية موسمية ، اعتماد الصادرات على مدخلات إنتاج مستورده.

توصيات الدراسة أن على متخذي القرار تطبيق سياسة سعر صرف مقيدة أي احتفاظ الدولة بسعر صرف محدد لعملتها كسياسة ناجحة لتصحيح الخلل في ميزان

(١) مأمون محمد سيد احمد الفكي ، سعر الصرف وأثره على ميزان المدفوعات في السودان في الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٣م) ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، جامعة النيلين ، ٢٠٠٥م

المدفوعات وتطبيق الإجراءات المتعلقة بها والمتمثلة في فرض ضريبة على الواردات .
تشديد الرقابة على المعاملات بالنقد الأجنبي.^(١)

٧- دراسة إبراهيم محمود يس: بعنوان : أثر التضخم على الميزان التجاري وسعر
الصرف في السودان في الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥) جامعة السودان للعلوم
والتكنولوجيا ٢٠٠٧م

تمثلت المشكلة في أثر معدلات التضخم السائدة في السودان ، في الفترة موضوع
الدراسة على كل من الميزان التجاري وسعر الصرف للدينار السوداني مقابل غيره من
العملات الصعبة توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن السودان شهد في الفترة
(١٩٩٠-١٩٩٦) ارتفاعاً كبيراً في معدلات التضخم حتى وصل إلى ثلاثة منازل عشرية
في يوليو ١٩٩٦ . ولكن بعد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في الفترة
(١٩٩٦-٢٠٠٢م) وذلك بتطبيق سياسته الانكماشية انخفض التضخم إلى منزلة عشرية
واحدة حيث بلغ (٨.٤) في العام ٢٠٠٥م . شهدت الفترة أيضاً عجزاً متواصلاً في الميزان
التجاري ، متزامناً مع الارتفاع في معدلات التضخم إلى أن استقر معدل التضخم في الفترة
(١٩٩٩-٢٠٠٢م) حيث انخفض العجز في الميزان التجاري ؛ بل حقق فائض في عام
٢٠٠٠م . كما شهدت الفترة أيضاً ارتفاعاً متواصلاً في سعر صرف العملة الأجنبية مقابل
الدينار السوداني حتى العام ٢٠٠٤م ، حيث بدأت العملات الأجنبية في الانخفاض مقابل
الدينار السوداني .

أوصت الدراسة بالمحافظة على تحقيق معدلات التضخم متدنية ، وذلك بالاستمرار
في اتخاذ السياسات التي تقلل عرض النقود ، وذلك بإتباع سياسة انكماشية بتقليل الإنفاق
العام وزيادة الإيرادات ، وفي مجال سعر الصرف الأجنبي يقترح الباحث أن يتم التعامل

(١) أماني محمد الطيب زين، اثر سعر صرف العملة السودانية على الحساب الجاري لميزان المدفوعات، بحث تكميلي لنيل درجة
الماجستير ، غير منشور ، جامعة الزعيم الأزهرى ، ٢٠٠٧م

بسياسة سعر الصرف الثابت أسوة بالدول المتشابهة وهي الدول البترولية ، إذ إن سعر صرف عملتها مستقر ، في مجال التجارة الخارجية يجب إعفاء أو تقليل الرسوم والجبايات على كافة الصادرات السودانية حتى تكون في متناول السوق الخارجي بأقل سعر^(١).

٨- دراسة : هيثم محمد عبدون نيني ، بعنوان : أثر تغيرات سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي في السودان (١٩٩٠-٢٠٠٥م) ، جامعة أم درمان الإسلامية ، ٢٠٠٨م

تمثلت مشكلة هذه الدراسة في معرفة تأثير سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي في السودان في ظل التذبذب ، ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في ماهية تأثير تقلبات سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي في السودان . وماهية دور استقرار سعر الصرف على تدفق الاستثمار الأجنبي في السودان . وماهية دور الاستثمارات الأجنبية على أداء الاقتصاد السوداني ، وتأتي أهمية هذه الدراسة في أنها تناقش آثار السياسة النقدية للوصول بها إلى الغايات التي تضمن السبل اللازمة للاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية . أيضاً تغير سعر الصرف يؤثر على أسعار المواد الأولية ، وأهمية العملات الأجنبية للاقتصاد الوطني . وهدفت الدراسة إلى معرفة العوامل التي تؤثر على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة الاستثمارات ؛ مما يؤدي إلى تقادي التقلبات التي تلحق الضرر بالاقتصاد ، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والاستنباطي والوصفي .

توصلت إلى عدة نتائج منها إن أسعار الصرف من المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد الدولي ؛ لذا فإن ثباتها واستقرارها أمر ضروري ، وأن عدم الاستقرار يحرم

(١) إبراهيم محمود يس ، اثر التضخم على الميزان التجاري وسعر الصرف في السودان في الفترة (١٩٩٠_٢٠٠٥م) ، رسالة ماجستير ، غير منشور ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ٢٠٠٧م

الدولة من الاستثمارات الخارجية وجذب رؤوس الأموال . تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي لكن التخفيضات المتعاقبة تؤدي إلى حالة عدم التوازن ونفاقم الفوضى الاقتصادية وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج ، قدمت الدراسة عدة توصيات منها المحافظة على استقرار سعر الصرف بكافة الوسائل والإجراءات والسياسات ؛ مما يؤثر إيجابياً على النمو والاستقرار الاقتصادي وعلى تدفق الاستثمار الأجنبي في السودان . التنسيق التام بين وزارة الاستثمار والوزارات الأخرى .^(١)

٩- دراسة : وديع عبد الرازق ناصر ، بعنوان : محددات سعر الصرف ودورها في

تحقيق الاستقرار الاقتصادي في اليمن ، جامعة صنعاء ، ٢٠٠٩م .

تناولت هذه الدراسة مفاهيم سعر الصرف وأنظمتها المختلفة ، وأبرزت النظريات التي تناقش العوامل المحددة له في الفكر الاقتصادي . كما عرضت الدراسة أهم الدراسات القياسية التي حاولت تحليل أهم محددات سعر الصرف للريال اليمني ، بالإضافة لنموذج قياسي لمحددات سعر الصرف لليرة التركية . كما قامت الدراسة بصياغة وتقدير نموذج قياسي لمحددات سعر صرف الريال اليمني ؛ بالاستناد للمنهج النقدي في تحديد سعر الصرف وعرض نتائج التقدير لعدد من المعادلات الرياضية المقترحة . وتناولت دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

من خلال عرض أهم النتائج أوضحت الدراسة أن سعر الفائدة ليس له تأثير في تحديد سعر صرف الريال اليمني . واقتصرت على موقف ميزان المدفوعات والأسعار كأهم العوامل المحددة لسعر الصرف . قصور البيانات في السلاسل الزمنية لمتغيرات النماذج الرياضية المقدرة له أثر سلبي في التقدير . لم تتجح عملية تعويم سعر الصرف في تحسين معالجة خلل ميزان المدفوعات نتيجة لضعف مرونة الطلب السعرية على

(١) هيثم محمد عيدون نيني ، أثر تغيرات سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي في السودان (١٩٩٠-٢٠٠٥م) ، رسالة دكتوراه ، غير منشوره ، جامعة أم درمان الإسلامية ، ٢٠٠٨م

كل من الصادرات والواردات ، ومرونة عرض السلع المعدة للتصنيع مع فشل تعويم سعر الصرف في تحقيق التوازن .

على ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بتوصيات منها ، بما أن الاختلالات البنوية هي المحدد الرئيسي لطبيعة مشاكل الاقتصاد اليمني فينبغي رفع كفاءة إدارة الاقتصاد ، والحفاظ على استقرار سعر الصرف ودعم قيمة العملة الوطنية ، وضرورة الاهتمام بتوسيع مصادر الدخل^(١).

١٠- دراسة :أحمد عبد الرحمن عمر ، بعنوان العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات

واليات التعديل ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ٢٠٠٩م

قامت الدراسة على العديد من الفروض أهمها أن العلاقة بين اختلال (عجز) ميزان المدفوعات وأسعار الصرف علاقة عكسية ، كما توجد علاقة طردية بين حجم المديونية الخارجية وعجز ميزان المدفوعات كذلك تؤدي الزيادة في معدلات التضخم إلى زيادة اختلال (عجز) ميزان المدفوعات.

توصلت الدراسة إلى أن العديد من المشروعات التنموية غير المدروسة اقتصادياً وفنياً خلال عقد السبعينات ؛ أدى إلى تراكم الديون التي صاحبت تلك المشروعات مع فشلها في تحقيق عائدات لسد الديون . اعتماد السودان على المحاصيل الزراعية في التصدير أثر سلباً على حجم الصادرات إذ أنها تتعرض للآفات الزراعية وتغلب المناخ ؛ مما أدى لتراجع أداء المؤشر موضوع الدراسة ، كما أن ارتفاع الواردات إلى السودان خاصة المواد البترولية والمدخلات الزراعية في عقدي السبعينيات والثمانينيات ؛ أدى إلى الضغط على

(١) وديع عبد الرازق ناصر ، محددات سعر الصرف ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في اليمن ، رسالة دكتوراه ، بحث منشور جامعة صنعاء ، ٢٠٠٩م .

ميزان المدفوعات السوداني ، حيث شكلت قيمة واردات البترول ٧٠% من جملة الواردات خلال تلك الفترة. (١)

١١- دراسة كانيشا سينانيك وآخرون بعنوان : تأثير تحركات سعر الصرف على التجارة في كل من سريلانكا والصين، (١٩٩٣-٢٠٠٧م) مجلة دراسات التجارة الخارجية الاقتصادية الصينية ، الصين، ٢٠١٠م

الغرض من هذه الدراسة القيام بدراسة تجريبية لآثار تحركات أسعار الصرف على الأداء التجاري ، مع الإشارة إلى العلاقات التجارية في سريلانكا والصين خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠٠٧م) ، حيث قامت هذه الدراسة بالتحقق من شرط قيام التجارة بين كل من سريلانكا والصين من خلال خطوتين ، الأولى هي التحقق في تحركات سعر الصرف على الصادرات الإجمالية والواردات بين سريلانكا والصين باستخدام متغيرات مختارة مثل تغيرات سعر الصرف الحقيقي الثنائي، والتغير في الدخل، أما الثانية من خلال بناء نموذج الانحدار باستخدام الصادرات والواردات القطاعية بين سريلانكا والصين.

توصلت هذه الدراسة إلى أن تغيرات سعر الصرف الثنائية لا تلعب دوراً نشطاً في التجارة ، في حين أن التغييرات في نمو الدخل لها تأثير أقل في تحديد إجمالي الصادرات والواردات بين البلدين، ويظهر تحليل البيانات أن التغيرات في سعر الصرف والدخل لهما دوراً رئيسياً في تحديد الصادرات القطاعية والواردات بين سريلانكا والصين ، كما تشير نتائج الدراسة أيضاً إلى أن تحركات سعر الصرف بين هذين البلدين لا يكون لها آثار كبيرة على التجارة الإجمالية؛ فضلاً عن التجارة القطاعية بين سريلانكا والصين (٢)

(١) أحمد عبد الرحمن عمر ، العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات والبيات التعديل ، رسالة ماجستير ، غير منشور ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ٢٠٠٩م.

(٢) كانيشا سينانيك وآخرون ، تأثير تحركات سعر الصرف على التجارة في كل من سريلانكا والصين، (١٩٩٣-٢٠٠٧م) مجلة دراسات التجارة الخارجية الاقتصادية الصينية ، الصين، ٢٠١٠م

١٢- دراسة مارلين هوك وبوردون بعنوان : تأثير تقلب سعر الصرف على التجارة الدولية ، منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، ٢٠١١م.

تبحث هذه الدراسة في تأثير أسعار الصرف وتقلباتها على التدفقات التجارية في الصين ومنطقة اليورو والولايات المتحدة ؛ في قطاعين هما الزراعة والتصنيع والتعدين . توصلت هذه الدراسة إلى أن لتقلبات الصرف على التدفقات التجارية تأثيراً سلبياً على التجارة الدولية في كل من قطاعي الصناعات التحويلية والتعدين والزراعة ، لكن لا تفسر في مجملها بحث الاختلالات التجارية في البلدان الثلاثة، كما توصلت إلى أن قيمة التجارة بين الولايات المتحدة والصين هو أكثر تضرراً .

كما أن نتائج الدراسة القياسية توصلت إلى أن تأثير تقلبات سعر الصرف الحقيقي على الصادرات أكبر من تأثيره على الواردات في المدى الطويل في جميع القطاعات.^(١)

١٣- دراسة: إدريس محمد علي إمام، بعنوان: أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري في السودان خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠م) ، جامعة الخرطوم ، ٢٠١١م

هذه الدراسة تناولت أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري في السودان ، خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠م) . وتلخصت مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال التالي ما هو أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري في السودان ؛ ومن ثم هل التجربة السودانية في تحديد سعر الصرف فعالة في ظل ظروف الاقتصاد الوطني حالياً ومستقبلاً ، وتكمن أهمية الدراسة في أهمية سعر الصرف نفسه الذي حظي وما زال يحظى باهتمام الاقتصاديين والباحثين ، ويعدّ من أهم أدوات السياسة النقدية التي تركز عليها الدولة من أجل تقادي الاختلالات الهيكلية لاقتصادها ؛ أهمية سعر الصرف في الصادرات والواردات للدولة . اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والميزان التجاري ، وجود

(١) مارلين هوك وبوردون ، تأثير تقلب سعر الصرف على التجارة الدولية ، منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، ٢٠١١م

علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات ، وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والواردات .

أوصت الدراسة بأنه على السودان تقليل الواردات خاصة واردات السلع الكمالية . والتركيز على استيراد السلع التي تساعد على زيادة الناتج الإجمالي . تشجيع سياسة عدم ربط الجنيه السوداني بعملة واحدة . على البنك المركزي العمل بكل جدية على مراقبة السوق الرسمي الذي يغذي السوق الموازي بالنقد الأجنبي^(١) .

١٤- دراسة: رؤى طه يس محمد ، بعنوان : أثر سياسات سعر الصرف على ميزان التجاري في السودان خلال الفترة (2000 - 2010 م) ، جامعة الزعيم الأزهرى 2012م.

تأتي أهمية الدراسة من أن سعر الصرف له تأثيره المباشر على المؤشرات الاقتصادية الكمية ، وينعكس ذلك الأثر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلاد؛ سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

هدفت الدراسة إلي التعرف على سعر الصرف وأنواعه وأهم العوامل والمحددات التي تؤثر عليه في المدى القصير والمتوسط، وطريقة تحديد سعر الصرف في السودان وتحليل الميزان التجاري السلعي والغير السلعي ، لمعرفة تأثير سعر الصرف على حجم الصادرات والواردات غير المنظورة وعلى ميزان المدفوعات.

افتترضت الدراسة أن تغير سعر الصرف يؤثر على الميزان التجاري في السودان . يوجد أثر لتغيرات أسعار الصرف على الصادرات والواردات السودانية في الميزان التجاري السوداني . اتبعت الدراسة المنهج التحليلي والكمي والوصفي والتاريخي ، والمصادر الأولية والثانوية نتائج وتوصيات الدراسة إن سياسات سعر الصرف منذ

(١) إدريس محمد علي إمام، اثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري في السودان خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠م) ، رسالة ماجستير ، غير منشور ، جامعة الخرطوم ، ٢٠١١م

الاستقلال حتى الآن لم تؤدّ إلى استقرار سعر الصرف إلا بعد استخراج البترول وتصديره . إن زيادة سعر الصرف أدت إلي زيادة العجز في الميزان التجاري ؛ لان سياسة التخفيض لم تحدّ من الواردات ولا زيادة الصادرات . تشجيع الصادرات والعمل على ترشيد الاستيراد ؛ وذلك عن طريق إجراءات إدارية عبر برنامج الجمارك ، وتحقيق المناعة الكاملة للمنتجات الوطنية . تخفيض التضخم وذلك بالعمل على استقرار سعر الصرف بتقليل الإنفاق الحكومي^(١).

١٥- دراسة سلمى حسن عبد الله محمد ، بعنوان : أثر أنظمة وسياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات السوداني في الفترة (١٩٧٨-٢٠١٠م) ، جامعة الخرطوم ، ٢٠١٣م

إن لسعر الصرف أثراً مباشراً على المؤشرات الاقتصادية الكلية ، وينعكس ذلك على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ؛ سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي ؛ ولأهمية ميزان المدفوعات كسجل لمعاملات الدولة الاقتصادية مع بقية دول العالم ، وأداة لتحليل العلاقات الاقتصادية وتقويم السياسة الاقتصادية الدولية . هدفت الدراسة إلى معرفة أثر أنظمة وسياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة (١٩٧٨-٢٠١٠م) لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي والإحصائي . ومن أهم فروض هذه الدراسة أن نظام سعر الصرف الثابت لا يؤثر على ميزان المدفوعات ولا توجد علاقة بين نظام سعر الصرف المرن وميزان المدفوعات ، وأن سياسة تخفيض قيمة العملة تؤثر سلباً على ميزان المدفوعات .

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها فترة سعر الصرف الثابت كانت ذات اثر ضعيف على ميزان المدفوعات ، وفترة سعر الصرف المرن ذات اثر كبير على ميزان

(١) رؤى طه يس محمد ، اثر سياسات سعر الصرف على ميزان التجاري في السودان خلال الفترة (2000 - 2010 م) ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة الزعيم الأزهرى 2012 م

المدفوعات تقلب فيها بين العجز والفائض . ويلاحظ أن الميزان التجاري حقق فائض كبير نسبة للزيادة في صادرات البترول .

أوصت الدراسة بأن تكون أنظمة وسياسات سعر الصرف مسبوقة بدراسات مستفيضة عن ميزان المدفوعات ؛ لمعرفة الخلل ومعالجته ، وأوصت كذلك بأن على الدولة العمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية ؛ حتى لا تضعف قيمة العملة المحلية ، والاهتمام بقطاعات الدولة الإنتاجية لتحسين موقف ميزان المدفوعات (1).

١٦- دراسة : حباب التوم شرفي عبد الله ، بعنوان : أثر التضخم وسعر الصرف في

ميزان المدفوعات في الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٣م) ، جامعة الخرطوم ، ٢٠١٥م

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٣م) ، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في ماهية أثر التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة . اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية من الكتب والمراجع والتقارير الرسمية لبنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء ، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي حيث تم استخدام طرق التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS .

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها استقرار معدلات التضخم وسعر الصرف أثرت إيجاباً على ميزان المدفوعات . وأوصت الدراسة بالعمل على تحقيق معدلات تضخم متدنية عن طريق السياسات التي تقلل من عرض النقود . تشجيع الإنتاج لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات وتقليل الواردات . العمل على

(1) سلمى حسن عيد الله محمد ، اثر أنظمة وسياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات السوداني ، رسالة ماجستير ، غير منشور ، جامعة الخرطوم ، ٢٠١٣م

استقرار سعر الصرف بتوفير العملة الصعبة وذلك عن طريق تشجيع الاستثمار الأجنبي في السودان (١).

١٧- دراسة : رشا محمد صديق جلاب ، بعنوان : أثر سياسات سعر الصرف على الميزان التجاري في السودان في الفترة (١٩٧٠-٢٠١٠م) ، جامعة الخرطوم ، ٢٠١٥م

تناولت هذه الدراسة أثر سياسات سعر الصرف على الميزان التجاري في السودان خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٠م) بهدف معرفة أثر سياسات سعر الصرف في علاج العجز في الميزان التجاري ، وكذلك معرفة أثر تخفيض سعر الصرف على الطلب على الصادرات والواردات ؛ وذلك بهدف الوصول إلى السياسات الأكثر ملاءمة في معالجة العجز في الميزان التجاري . وتختبر الدراسة أثر تخفيض سعر الصرف على الصادرات والواردات ومقدرته في علاج العجز في الميزان التجاري في الأجل القصير والأجل الطويل ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وتم حساب سعر الصرف الفعال للسودان خلال فترة الدراسة ، واستخدم في نموذج الدراسة اختبار للخواص الإحصائية لبيانات الدراسة .

توصلت الدراسة إلى أن تخفيض سعر الصرف في الأجل القصير يؤدي إلى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات ؛ إلا أنه لا يؤدي إلى علاج العجز في الميزان التجاري ؛ وذلك لعدم انطباق شرط "مارشال ليرنر" للتخفيض الناجح بأن يكون مجموع مرونة الطلب على الصادرات والواردات أكبر من الواحد الصحيح ، حيث نجد أن مرونة الصادرات والواردات السودانية منخفضة ؛ لوجود مشاكل هيكلية تتعلق بالإنتاج والإنتاجية في الاقتصاد السوداني ، أما في الأجل الطويل فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي أيضا إلى

(١) حباب التوم شرفي عبد الله ، أثر التضخم وسعر الصرف في ميزان المدفوعات في الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٣م) ، رسالة ماجستير ، غير منشور ، جامعة الخرطوم ، ٢٠١٥م

زيادة الصادرات وتخفيض الواردات والتخفيض يكون ناجحاً في الأجل الطويل إذ ينطبق شرط "مارشال ليرنر" ويكون مجموع المرونات أكبر من الواحد الصحيح .

أوصت الدراسة بأنه لعلاج العجز في ميزان المدفوعات لا بد من إصلاح هيكل التجارة الخارجية بتشجيع الصادرات ؛ لرفع وتحسين منافستها بالأسواق ، كذلك اتباع سياسة إحلال الواردات والحد من استيراد السلع الكمالية والتركيز على السلع الضرورية . وأيضاً المحافظة على استقرار سعر الصرف (١).

١٨- دراسة حسن توكل أحمد فضل بعنوان : أثر السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار بسعر الصرف في السودان في الفترة (١٩٨٠-٢٠١٤م) - ٢٠١٦م

تناولت الدراسة أثر السياسة المالية والنقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في السودان . وتمثلت مشكلة الدراسة في أن التطورات المستمرة التي شهدتها السودان في الثلاثين عاماً الماضية، وتفاقم عدد من المشكلات الاقتصادية مثل زيادة معدلات التضخم والبطالة ؛ وتزايد حجم المديونية الخارجية ؛ وخدمة الدين العام واختلال وضعية ميزان المدفوعات وتذبذب سعر الصرف ؛ كل هذه المشكلات والاختلالات أثرت على المؤشرات الاقتصادية الكلية . وتمثلت أهمية الدراسة في موضوع الأثر الجامع لعوامل أساسية من أدوات السياسة النقدية والمالية ، وعوامل فنية لعدم استقرار أسعار الصرف ، وأثر ذلك في الاستقرار الاقتصادي في السودان . وهدفت الدراسة إلى قياس أثر أدوات السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف في فترة الدراسة . واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وكذلك المنهج التاريخي والمنهج الاقتصادي القياسي في تحليل وتقدير النموذج المقترح.

(١) رشا محمد صديق جلاب ، بعنوان : اثر سياسات سعر الصرف على الميزان التجاري في السودان ،رسالة ماجستير ، غير منشور ، جامعة الخرطوم ، ٢٠١٥م

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن ضعف السياسات النقدية والمالية وعدم فاعليتها بدرجة عالية يرجع إلى ضعف الأسواق النقدية والمالية وضيق نطاقها . الأثر المتزايد لبعض المؤسسات المالية غير المصرفية ؛ مما يجعل المصرف المركزي ووزارة المالية لا يستطيعان توجيه نشاط هذه المؤسسات بما يتلاءم مع وسائل السياسات النقدية والمالية. وكان لقصور البيانات الرسمية للسلاسل الزمنية لمتغيرات النماذج القياسية المقدره أثر سلبي في التقدير ، حيث إن بعض النتائج لم تطابق الواقع الاقتصادي. وتميزت فترة الدراسة بوجود سياسات اقتصادية كلية (نقدية ومالية) مخططة مركزيا بحجم كبير من الاستثمارات ، وبمشاكل في إنجاز المشاريع المبرمجة مما أدى ذلك إلى اللجوء المفرط للاقتراض من الخارج ، بالإضافة إلى الإصدار النقدي من البنك المركزي دون مقابل في الإنتاج^(١)

الفجوة البحثية :

تناولت معظم الدراسات السابقة أثر سعر الصرف على الميزان التجاري أو على ميزان المدفوعات وكذلك على التضخم أو على السياسة المالية والنقدية أو على الاستثمار الأجنبي في السودان كل على حدة ، وهناك بعض الدراسات تناولت أثر سعر الصرف على اقتصاديات بعض الدول العربية والأجنبية ولكن ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات أنها تناولت أثر تغيرات سعر الصرف على بعض مؤشرات الاقتصاد السوداني الأساسية مثل الناتج المحلي الإجمالي ، التضخم ، عرض النقود وميزان المدفوعات . ومن خلال نتائج هذه الدراسات توصلت إلى أن هناك تأثير قوي بين سعر الصرف وهذه المتغيرات .

(١) حسن توكل أحمد فضل ، أثر السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار بسعر الصرف في السودان ١٩٨٠-٢٠١٤م ، ٢٠١٦م

الفصل الثاني

سعر الصرف أنواعه ونظرياته

المبحث الأول : مفهوم وأنواع سعر الصرف

المبحث الثاني : أنظمة سعر الصرف

المبحث الثالث : سياسات ونظريات سعر الصرف

المبحث الأول

مفهوم وأنواع سعر الصرف

يعد سوق الصرف الأجنبي من الأسواق المهمة لكل دولة من الدول . فكل دولة لها عملتها المحلية الخاصة ، مثل الجنيه السوداني ، الدولار الأمريكي والين الياباني وهكذا . وفي ظل وجود العلاقات الاقتصادية بين الدول ، وتزايد هذه العلاقات مع الزمن ، فقد أزداد حجم وقيمة المعاملات الاقتصادية بين دول العالم المختلفة ؛ سواء في شكل تبادل السلع والخدمات المختلفة (الصادرات والواردات السلعية) أو في شكل انتقال رؤوس الأموال والودائع المصرفية فيما بين هذه الدول .

تتطلب تسوية المعاملات الاقتصادية بين دول العالم ؛ ضرورة إجراء عمليات مبادلة العملات المحلية مقابل بعضها البعض ، وتتم عمليات التبادل بين عملات الدول في ظل إطار معين يسمى "سوق الصرف الأجنبي" والسعر الذي يحدد عملة دولة معينة مثلاً (الجنيه) مقابل عملة دولة أخرى (الدولار الأمريكي) يسمى بسعر الصرف (Exchange rate) ويتحدد سعر الصرف للعملة المحلية لدولة ما مقابل عملة دولة أخرى بعدد الوحدات من العملة المحلية (الجنيه) التي يتم التنازل عنها مقابل الحصول على وحدة واحدة من عملة الدولة الأخرى (الدولار الأمريكي) . فمثلاً نقول إن سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار يتحدد بقيمة ٥ جنيه مقابل دولار أمريكي واحد ، وعليه نجد أن سعر صرف الجنية السوداني مقابل الدولار الأمريكي (١ دولار = ٥ جنيهات) . ومن ثم فإن سعر الصرف يمثل المعدل الذي يتم على أساسه مبادلة عملة دولة معينة مقابل عملة دولة أخرى⁽¹⁾ .

(1) إسماعيل أحمد الشناوي و على عبد الوهاب نجا ، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية (الإسكندرية : قسم الاقتصاد ، ٢٠٠٦م) ص ص ١٢١-١٢٢

أولاً: مفهوم سعر الصرف :

تقتضي تسوية المعاملات والمدفوعات الدولية وجود أداة للتسوية ومقياساً للقيمة ، فافتتاء سلعة معينة من دولة ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية ، بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملة الأجنبية . ويطلق على هذه النسبة في الأدبيات الاقتصادية "سعر الصرف" . وعملية الصرف الأجنبي تعرف بأنها العملية التي يتم بموجبها تحويل ومن ثم مبادلة النقود المحلية بنقود مختلف الدول من أجل التسديد الخارجي أو تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج . كما أن الصرف الأجنبي أو ما يطلق عليه بالتحويل الخارجي ، هو العملية التي يتم بمقتضاها استبدال العملات المحلية بعملات أجنبية⁽¹⁾ ، ويعرف سعر الصرف بعدة تعريفات منها :

- يعرف سعر الصرف بأنه سعر الوحدة من عملة ما مقدراً بوحدات عملة أجنبية أخرى⁽²⁾ .
- هو سعر العملة المحلية للقطر مقابل العملات الأجنبية ، وهو سعر نسبي يتوقف على درجة تقدم القطر وتجارته الخارجية⁽³⁾ .
- هو سعر العملة بعملة أخرى أي نسبة التبادل بين عملتين حيث تعدّ إحدى العملتين سلعة والأخرى ثمناً لها⁽⁴⁾ .
- هو السعر الذي يتم به مبادلة عملة بلد بعملة بلد أخرى . وسعر الصرف الأجنبي هو قيمة الوحدة من العملة الأجنبية مقومة بالوحدات من العملة المحلية⁽⁵⁾ .

(1) فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ، ط ١ (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٤م) ص ٥٧

(2) مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد ، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي ، ط ١ (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٤م) ، ص ٣٨١

(3) إقبال حسين عبد الرحمن ، اثر إنتاج وتصدير البترول على المؤشرات الاقتصادية الكلية في السودان ، رسالة ماجستير ، جامعة النيلين ، الخرطوم ، ٢٠٠٨م ، ص ٥١

(4) عثمان موسى الدومة عبد الرحمن ، اثر متغيرات الاقتصاد الكلي على سعر الصرف في السودان (١٩٩٠-٢٠٠٧م) ، رسالة ماجستير ، جامعة النيلين ، الخرطوم ، ٢٠٠٩م ، ص ٢

(5) ، كامل بكري ، الاقتصاد الدولي،(القاهرة : الدار العربية للنشر ، ٢٠٠٠م)،ص٣٠٥

• هو السعر الذي يتم عنده مبادلة إحدى العملات بعملة أخرى في سوق الصرف الأجنبي⁽¹⁾

ويعني معدل تبادل العملات ، أي سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية ، وهو سعر نسبي ترتبط به العملات المختلفة ؛ ففي الدول التي تتبع نظاماً اقتصادياً مغلقاً تماماً ليس هناك حاجة لوجود سعر صرف ؛ وذلك لعدم وجود صادرات وواردات ، سواء كانت سلعية أو خدمية . وتخضع أسعار صرف العملات بصفة عامة لقانون العرض والطلب⁽²⁾ . ويمكن النظر إلى سعر الصرف من إحدى زاويتين :

من زاوية أولى : أنه عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملة الأجنبية .

ومن زاوية ثانية : أنه عبارة عن عدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمناً لوحدة من العملة الوطنية⁽³⁾ .

وتتم عمليات الصرف فيما يعرف بسوق الصرف ، وهو المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة ، وهذا المكان غير محدود الحيز الجغرافي ، وإنما يقصد به شبكة العلاقات الموجودة بين وكلاء الصرف في كل البنوك المنتشرة ، بالإضافة إلى اللقاءات الفعلية بين وكلاء الصرف في غرفة خاصة بالصرف على مستوى البورصة⁽⁴⁾ .

(1) غازي عبد الرازق النقاش ، التمويل الدولي والعمليات المصرفية ، ط ١ (عمان : دار وائل للنشر ، ١٩٩٦م) ص ١٤٥
(2) عبد الرحمن محمد عبد الرحمن ، انعكاسات سياسات سعر الصرف على المؤشرات الاقتصادية الكلية في السودان ، مجلة المصرفي ، العدد التاسع ، ١٩٩٦م ص ٢٦
(3) سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين النظرية والتنظيم "الكتاب الثاني" ، (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩١م) ، ص ٢٣
(4) عبد المجيد قدي ، المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية ، (الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية ، ٢٠٠٣) ، ص ٧٠

ويتم أيضا بسوق الصرف تبادل الالتزامات المالية قصيرة الأجل ، التي مدتها أقل من السنة ، حيث تتلاقى الوحدات ذات العجز المالي المؤقت مع الوحدات الأخرى ذات الفائض المالي المؤقت ؛ عليه فإن الوظيفة الأساسية لسوق النقد هي تسهيل عقد الصفقات المالية بين الوحدات ذات الاحتياجات المالية المختلفة ، من خلال أصول مالية قصيرة الأجل ، وهذا السوق يقوم بوظيفته من خلال الجهاز المصرفي ممثلاً في البنك المركزي والبنوك التجارية .

وسوق الصرف يقصد بها سوق النقد الأجنبي وينقسم إلى نوعين :

١. سوق الصرف العاجل : ويتم التعامل فيه عن طريق التبادل النقدي لعملة أخرى عن طريق التحويلات البرقية .

٢. سوق الصرف الآجل : ويتم فيه التعامل بحوالات مصرفية آجلة ، أو التعامل بالعملات الأجنبية من خلال العقود ، إذ لا يمكن للمتعاملين في سوق الصرف شراء أو بيع عقد ينص على تسليم كمية محددة من العملة بسعر صرف متفق عليه سلفاً ؛ بحيث يتم دفع ثمن التسليم في تاريخ لاحق محدد من العقد ⁽¹⁾ .

أهمية سعر الصرف:

تأتي أهمية سعر الصرف في حاجة الاقتصاد الوطني لأي دولة من العملات الأجنبية ، بحسبانها المصدر الرئيسي لاحتياجات الدولة وتمويل وارداتها ، وسداد التزاماتها تجاه العالم الخارجي . كذلك تتبع أهمية نظم سعر الصرف في الدول الناشئة ؛ من الدور الذي تلعبه تلك النظم في المساهمة في نجاح برامج الإصلاح الاقتصادي على المدى القصير من جانب ، والعمل على استمرار نتائج سياسات التحرير الاقتصادي على المدى الطويل من جانب آخر.

(1) إسماعيل حسن ، محافظ بنك السودان ، مصر ، مذكرة غير منشورة ، مطبعة مركز التعليم المفتوح ، ١٩٩٨م ، ص ٢٤٥

وتؤثر سياسات سعر الصرف تأثيراً مباشراً في تخفيض معدل التضخم وتخفيض التكلفة الحقيقية للإصلاح الاقتصادي ، والتصحيح الهيكلي بالنسبة للقطاعات المختلفة.⁽¹⁾ كما تبرز أهمية سعر الصرف من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الكلية ، التي تتمثل في التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي ، إذ يتمثل التوازن الداخلي في استقرار الأسعار المحلية ، إلى جانب تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي . في حين يتمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات والذي يظهر في مختلف المبادلات التجارية للدولة . كما أن دراسة سعر الصرف تهدف إلى البحث عن الوسائل والإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الاستقرار لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية .

ثانياً: أنواع سعر الصرف :

١- سعر الصرف الحقيقي :

سعر الصرف الحقيقي هو السعر الذي يمنح العملة المحلية قيمتها الحقيقية ، وهو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية⁽²⁾ . أي انه ذلك المؤشر الذي يجمع بين كل من تذبذبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم ، بحسبان أنه يأخذ التغيرات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار المحلية ، وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي يمثل القدرة الشرائية للعملة ومؤشراً للمنافسة للإنتاج الوطني . ويحدد سعر الصرف الحقيقي عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية ؛ بالتالي فهو لقياس القدرة على المنافسة ، وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي زاد عدد الوحدات

(1) حيدر عباس حسين وآخرون ، محددات سعر الصرف في السودان (١٩٨٢-٢٠٠٤م) ، سلسلة بحثية تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء ، بنك السودان المركزي ، الخرطوم ، ٢٠٠٦م ، ص٧ .

(2) احمد هاشم اليوشا ، أزمة سياسات الصرف المربوطة بنظام النقد العالمي ، مركز البحرين للدراسات ، ١٩٩٩م ، ص١٧ .

من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية ؛ ليه فإن قدرة الاقتصاد المحلي على المنافسة تتخفف والعكس (1).

٢- سعر الصرف الاسمي :

يعرف سعر الصرف الاسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية والعكس ، أي هو سعر عملة محلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية⁽²⁾ إذاً هو مقياس لقيمة عملة دولة ما ، يمكن مبادلتها بقيمة عملة دولة أخرى . ونلاحظ من هذا التعريف أنه أهمل جانب القوة الشرائية ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في فترة زمنية معينة ، وهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعاً لتغير الطلب والعرض . وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى:

أ- سعر صرف رسمي : وهو الذي يتم التعامل به في المعاملات الجارية الرسمية .

ب- سعر صرف موازٍ : وهو السعر الذي يتم التعامل به في الأسواق الموازية ، كما أن سعر الصرف الاسمي يتغير إيجاباً أو سلباً بالنسبة لقوة العملة مقابل العملات الأخرى في سوق الصرف ، ويستجيب هذا السعر لمجموعة من المحددات كتغير الأسعار المحلية والدولية وتطور أسعار الفائدة بالإضافة للعوامل النفسية للمتعاملين . كما تتحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر الاسمي من خلال مؤشر سعر الصرف ؛ الذي يعكس متوسط التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة .⁽³⁾

٣- سعر الصرف الفعلي : وله معنيان هما :

(1) البنك الدولي ، المجلة الاقتصادية ، واشنطن ، النسخة العربية ، ١٩٩٤م ، ص١٠٧

(2) بلقاسم العباس ، سياسات أسعار الصرف ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، العدد ٢٣ ، الكويت ، نوفمبر ٢٠٠٣م ، ص٣

(3) عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص ١١٩

أ/ المعنى التقليدي : هو معدل يتضمن متوسط آثار التعريفات والدعوم وغير ذلك من الرسوم التي تؤثر في تكلفة الواردات على الاقتصاد المحلي ، وتكلفة الصادرات المحلية على الاقتصاديات الأجنبية .

ب/ المعنى الحديث : يشير إلى احتساب متوسط أسعار صرف البلد المعني مع شركائه الرئيسيين وبهذا المعنى يصبح مفهوم سعر الصرف متعدد الأطراف ، ويراعي أسعار الصرف العائمة التي تتغير بشكل متواتر .

سعر الصرف الفعلي هو عدد وحدات العملة المحلية التي تُدفع أو يُتحصّل عليها مقابل ما قيمته دولار واحد . يمثل سعر الصرف السعر المحلي الحقيقي للنقد الأجنبي ؛ لأنه يأخذ في الحسبان تدابير السياسة التجارية ، التي تؤثر تأثيراً مباشراً على أسعار الصادرات والواردات كالتعريفات والرسوم والدعوم.

٤- سعر الصرف الثابت :

هو أن تحتفظ الدولة بسعر صرف محدد ، حيث تقوم البنوك المركزية ببيع وشراء العملات الأجنبية . وفي الواقع تحدد كل دولة سعر عملتها مقابل الدولار ، ويكون البنك المركزي على استعداد للتدخل في أي وقت من ناحية العرض والطلب ؛ ليمنع تغيير سعر عملة عن المستوى المحدد لها ⁽¹⁾. وفي هذه الحالة يجب أن تلتزم الحكومة ببيع وشراء أي كمية من العملات الأجنبية عند هذا السعر ⁽²⁾ .

(1) عبد الرحمن محمد عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ٢٦

(2) علي حافظ وآخرون ، العلاقات الاقتصادية الدولية (الخرطوم : جامعة القاهرة فرع الخرطوم ، ١٩٨٨ م) ص ٦٨

أحيانا تنتهج البنوك المركزية سياسة سعر الصرف المزدوج ، التي تمثل وجود سعرين احدهما رسمي والآخر غير رسمي للمعاملات التي تتم في السوق الموازي⁽¹⁾.

من عيوب هذا النوع من سعر الصرف ؛ أن احتفاظ الدولة بسعر صرف ثابت لفترة طويلة مع زيادة معدلات التضخم ، يؤدي إلى أن يكون سعر عملتها أعلى من السعر الفعلي ؛ مما يؤدي إلى تزايد الاختلال في التوازن الخارجي . ولمعالجة الاختلال تلجأ الدولة إلى سياسة تخفيض سعر الصرف ، أو الاقتراض من الخارج لسد الفجوة بين الصادرات والواردات.

٥- سعر الصرف المعدل :

قررت البنوك المركزية في عام ١٩٦٠م أن تغير أسعار صرف عملاتها ، فتم التحول إلى هذا النظام ، الذي بموجبه يمكن للبنوك المركزية أن تتدخل وتعديل سعر صرف عملاتها ، إذا اتضح أن ذلك السعر هو السعر الواقعي أو سعر التوازن .

٦- سعر الصرف العائم أو المرن :

بعد انهيار سعر الصرف المعدل في بداية التسعينيات ، أصبحت الحكومات غير مستعدة للالتزام بأسعار صرف لأي فترة زمنية ؛ لذلك تحولت معظم الدول لنظام سعر الصرف المرن حيث يحدد السعر بواسطة العرض والطلب⁽²⁾. وفي نظام سعر الصرف العائم يسمح لسعر الصرف بأن يبلغ مستوى توازن السوق الحرة ؛ دون تدخل حكومي لاستخدام احتياطات الصرف الأجنبي لديها⁽³⁾ . ويعتبر تعويم أسعار صرف العملات إجراء تلجأ إليه السلطات النقدية في الفترات التي تتسم بعدم الاستقرار⁽⁴⁾ .

(1) مصطفى محمد عبد الله ، نظام سعر الصرف بين الرقابة والتحرير ، جامعة الخرطوم ، معهد الدراسات الإفريقية ، مجلة المصرفي ، العدد التاسع عشر ، ١٩٩٩م ، ص ١٨

(2) عبد الرحمن محمد عبد الرحمن ، مرجع سابق ص ٢٦

(3) قاسم عبد الرضا الدجيلي وعلي عبد العاطي الفرجاني ، الاقتصاد الكلي (مالطا : منشورات ELGA ، ٢٠٠١م) ص ٤١٥

(4) عادل أحمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ، ٢٠٠٠م) ص ١٣٦

رغم أن هذا النظام يفترض عدم تدخل السلطات في تحديد سعر الصرف ، إلا أنه ونظراً لانعكاسات التغيرات المعتبرة في سعر الصرف على معظم المتغيرات الاقتصادية للدولة ، إذ من غير المعقول أن تترك الدولة مصير استقرارها الاقتصادي لتقلبات قوى العرض والطلب ؛ لذلك فإن الواقع العملي يؤكد أن السلطات النقدية والمالية تتخذ ما تراه مناسباً من الإجراءات ؛ للتأثير على سعر الصرف في الاتجاه الذي ترغب فيه ، تفادياً لحدوث أزمات داخل اقتصادها ، ومن تلك الإجراءات ما يسمى بالتعويم النظيف والتعويم غير النظيف⁽¹⁾ :

أ- التعويم النظيف للعملة : وفي هذا النظام تقوم السلطات النقدية بترك سعر الصرف حراً ، يتحدد طبقاً لقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي ، أي تتغير فيه أسعار الصرف بكل حرية وفقاً لقوى السوق ، ولا يوجد أي تدخل من قبل السلطات النقدية⁽²⁾ ، وفي الوقت ذاته تقوم بإنشاء ما يعرف باسم أموال الموازنة للصرف ؛ عن طريق تخصيص أرصدة مناسبة من الذهب والاحتياطات النقدية ، التي يتسنى بمقتضاها للسلطات النقدية أن تتدخل في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشتريّة ، بقصد حماية العملة الخارجية من التغيرات .

ب- التعويم غير النظيف: يتمثل في تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشتريّة ، بقصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق أهداف معينة . فقد تدخل السلطات كبائعة لعملتها الوطنية بهدف زيادة المعروض منها ، وبالتالي تخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها لزيادة الطلب العالمي عليها. وقد تدخل هذه السلطات النقدية كمشتريّة لعملتها الوطنية

(1) سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٤م) ص ٥٦ - ٥٧
(2) زينب حسن عوض الله ، الاقتصاد الدولي "نظرة عامة على بعض القضايا" (الإسكندرية : درا الجامعة الجديدة للنشر ، ١٩٩٩م)

بهدف زيادة الطلب عليها وبالتالي رفع قيمتها لمنع رؤوس الأموال من الهرب إلى الخارج حتى ولو كان ميزان مدفوعاتها قد حقق فائضاً (1) .

من عيوب نظام سعر الصرف العائم أو المرن ؛ أن المضاربة التي تنشأ في ظل السعر المرن تؤدي إلى تغيرات متزايدة في أسعار الصرف . وقد يتخذ المضاربون الاتجار بالعملة وسيلة للربح السريع والسهل ، كما هو حاصل في السودان اليوم ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض سعر العملة إلى معدلات غير واقعية. إضافة لذلك فإن تذبذب سعر الصرف يؤثر سلباً على النشاط اليومي لحركة الصادر والوارد ، ويعجز المصدرون والمستوردون من تقييم حركة السوق لسلعهم في المستقبل . كما أن تذبذب سعر الصرف يؤثر أيضاً على انسياب رأس المال الأجنبي الطويل الأجل ، فالمستثمر الأجنبي عموماً لا يرغب في استثمار أموالٍ سعر عملتها غير ثابت ، كذلك إذا كانت مرونة العرض والطلب على العملات الأجنبية صغيرة للغاية ، فإن تغيرات العرض والطلب تحدث تغيرات أكبر نسبياً في أسعار الصرف.

من مميزات سعر الصرف المرن أن الدولة لا تحتاج إلى تطبيق سياسة التخفيض ، أو إنشاء صندوق موازنة لدعم سعر الصرف . كما أن الحاجة إلى أرصدة كافية وإلى التسهيلات الائتمانية بين البنوك المركزية سوف تزول ، حيث أنه (وفي أي وقت) يمكن مساواة كميات العملات الأجنبية بالمعروض منها ، كما أن السياسات التي تتخذها الدولة لها آثارها في منحنيات العرض والطلب ، وبالتالي يمكن لتلك السياسات التأثير على مستوى سعر الصرف (2).

٧-أسعار الصرف السوقية :

هذه الأسعار هي نتيجة لقسمين أساسيين في سوق الصرف : قسم الصرف العاجل ،

وقسم الصرف الآجل . وبالتالي يسمى سعر الصرف العاجل وسعر الصرف الآجل :

(1) سامي عفيفي حاتم - دراسات في الاقتصاد الدولي - ط٣ (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٨٩م) ص ١٩٠

(2) عبد الرحمن محمد عبد الرحمن ، مرجع سابق ص ٢٧

أ- سعر الصرف العاجل : يعرف سعر الصرف العاجل بأنه السعر المطبق في عمليات الشراء والبيع للعملات الأجنبية مقابل التسليم في الحال . ويعرف كذلك بأنه : السعر الجاري لعملة ما بدلالة وحدات من عملة أجنبية ، ويكون هذا السعر بين عملتين ، ويعتبر الأساس لكل المعاملات المالية الخاصة بتجارة الصرف الأجنبي ، حيث تتم الصفقات باستخدام تاريخ التسوية الفورية ، أي أن العملية تتم تسويتها في أقل من يومين من تاريخ إبرام الصفقة⁽¹⁾ .

ب- سعر الصرف الآجل : وهو السعر الذي يحدد في تاريخ عقد الصفقة نفسه من أجل شراء أو بيع العملات في وقت لاحق ، أو هو السعر الذي يتم على أساسه عقد صفقة لبيع أو شراء كمية محددة من عملة ما مقابل عملة أخرى ؛ بحيث يتم التسليم في تاريخ آجل محدد⁽²⁾ . ومدة التأجيل قد تكون في حدود شهر أو ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة على أكثر تقدير⁽³⁾ . ويلجأ المستثمرون إلى هذا النوع من أسعار الصرف في حالات التغطية من مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات في المستقبل ، ومن أجل عمليات المضاربة للاستفادة من فروقات أسعار الصرف⁽⁴⁾ .

ثالثاً: العوامل التي تؤثر على سعر الصرف

- ١- ارتفاع معدلات الصرف للعملات الأجنبية ؛ الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه هذه العملات .
- ٢- الحروب والكوارث الطبيعية المؤثرة في الاقتصاديات الوطنية للدول يؤثر ذلك في اختلال قوة الاقتصاد الوطني ؛ الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية.
- ٣- الديون الخارجية كان لها دور كبير ومباشر في تدهور سعر الصرف.

(1) مدحت صادق ، النقود وعملية الصرف الأجنبي ، ط١ (القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٧م) ص ١٤

(2) برايان كويل ، صفقات العملة الآجلة ، ط١ (القاهرة : دار الفاروق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥م) ص ١٩

(3) محمود يونس محمد ، اقتصاديات دولية (الإسكندرية : الدار الجامعية ، ١٩٩٩م) ص ٢٢٢

(4) حنفي محمد ناظم ، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩م) ص ٩٦

٤- تراجع الصادرات وانخفاض أسعارها يؤثر على حجم التدفقات النقدية الداخلة إلى البلد ؛ وبالتالي عجز الميزان التجاري ، وكان لهذا أثر واضح تمثل في ارتفاع معدلات التضخم وتدهور سعر الصرف⁽¹⁾.

٥- التغيرات في أسعار الفائدة المحلية : إذا زادت أسعار الفائدة المحلية مقارنة بتلك السائدة في دولة أو أخرى أو في العالم الخارجي ؛ يكون ذلك دافعاً لزيادة تدفقات رأس المال وهبوطها بالنسبة للدول الأخرى . ويترتب على ذلك بالضرورة زيادة الطلب على العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية ، فيرتفع سعر سعرها .⁽²⁾

٦- التغيرات في سعر الفائدة الأجنبي : عندما ترتفع أسعار الفائدة الحقيقية في دولة ما ؛ فإن المستثمرين في الأصول المالية قصيرة الأجل سوف يقومون بالاستثمار في هذه الدولة.

٧- عرض النقود : هناك علاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار، وتكون العلاقة بالنسبة نفسها والاتجاه نفسه ، وبزيادة عرض النقود وارتفاع معدلات التضخم ينتج التدهور في قيمة العملة الوطنية.

٨- التضخم : كلما كان معدل التضخم كبير في دولة ما ؛ انخفض سعر صرفها بالنسبة للدول الأخرى ، فالأسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم تعمل على تقليل الاستيراد من طرف الأجانب من سلع ذلك البلد ، بالتالي يقل الطلب على عملة هذا البلد في سوق الصرف مقابل تزايد عرض العملة⁽³⁾ . وخلاصة القول أن تأثير مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية ؛ يؤدي إلى زيادة كل من الاستيراد والطلب على النقد الأجنبي ، وانخفاض كل من الصادرات وعرض النقد الأجنبي ؛ مما يدفع سعر الصرف إلى الارتفاع ، ويمكن

(1) زكريا عبد المجيد - مبادئ الاقتصاد - ج ٢ (الكويت ، دار المعرفة ، ١٩٩٣) ص ١١

(2) محمد كمال الحمزاوي ، سوق الصرف الأجنبي (الإسكندرية : منشأة المعارف ، ٢٠٠٤ م) ص ٤٤

(3) بسام الحجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، (لبنان : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣ م) ص ٢٢

اعتبار المستوى العام للأسعار وتغيراته من أهم العوامل التي تؤثر في تحديد سعر الصرف وتقلباته(1) .

٩- ميزان المدفوعات : يعد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل التي تؤثر في سعر الصرف ، كونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي . لكن الحديث لا ينصب على التوازن أو الاختلال المحاسبي ؛ لأن هذا حتماً سيكون حاصلًا بسبب استخدام طريقة القيد المزدوج في تدوين بيانات ميزان المدفوعات ، بل إنه يتمحور حول التوازن والاختلال الاقتصادي فيه ، ويمكن القول بوجود اختلال في ميزان المدفوعات في حالة حصول تباين بين مدفوعات ومقبوضات البلد مع العالم الخارجي ؛ خلال فترة زمنية معينة تقدر سنة عادة(2) .

١٠- الاحتياطات من النقد الأجنبي : تحتفظ الدولة باحتياطي النقد الأجنبي لمقابله الواردات والمدفوعات الخارجية ، حيث إن توفر احتياطات كبيرة من النقد الأجنبي يحافظ على سعر الصرف ، ويساعد على حمايته من التدهور .

١١- درجة الانفتاح على العالم الخارجي تجارياً : يمكن قياس درجة الانفتاح بمدى انفتاح الدولة المعنية مع الخارج . ويمكن التعبير عن ذلك بقسمة إجمالي الصادرات والواردات على إجمالي الناتج المحلي ، فكلما كان تكامل الدولة كبيراً مع الخارج زادت درجة الانفتاح(3) .

١٢- حركة التدفقات الرأسمالية : تؤثر حركة التدفقات الرأسمالية للداخل والخارج بدرجة كبيرة ومباشرة على أسعار الصرف .

(1) عبد المحسن جليل عبد المحسن ، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية ، (عمان : دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ،

٢٠١٠) ص ٦٩

(2) المرجع السابق ، ص ٧١

(3) سليمان سعد محمد مساعد - أثر التغيرات في سعر الصرف على الودائع الادخارية والاستثمارية في السودان - بحث غير منشور -

جامعة النيلين - السودان - ٢٠٠٧م - ص ١٢

١٣-الموازنة العامة : تلعب دوراً أساسياً في التأثير على سعر الصرف ، خاصة إذا اتبعت الدولة السياسات الانكماشية من خلال تقليص حجم الإنفاق الحكومي ، الذي يؤدي إلى الحد من الطلب الكلي وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات التضخم ؛ مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية .

١٤- مستوى النمو الاقتصادي : ويقصد بالنمو الاقتصادي الزيادة المستمرة في الناتج القومي المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية محددة ، ويترتب على ذلك زيادة في دخل الفرد ، الذي يقاس بنسبة الناتج المحلي إلى عدد السكان . فكلما ارتفع معدل دخل الفرد يكون ذلك مؤشراً للنمو الإيجابي للاقتصاد ، ويؤثر ايجابياً على سعر الصرف.(1)

١٥- الدولار : وهي عملية إحلال الدولار محل العملة الوطنية في كل أو بعض المعاملات التجارية والاقتصادية ؛ حيث تقوم بعض الدول بربط عملتها الوطنية بالدولار الأمريكي ؛ بهدف استقرار سعر الصرف والحد من التضخم والتحكم في إدارة حركة رؤوس الأموال وتدفعاتها مع الدول الأخرى ، عليه فإنه كلما ازداد حجم التعامل بالدولار أو أي عملة أجنبية أخرى داخلياً فإن ذلك يؤثر سلباً على سعر صرف العملة الوطنية .

١٦- الإشاعات والتوقعات : تعد من المؤشرات السريعة على سعر الصرف ، إذ إنها تعمل على رفع أو خفض قيمة العملة الوطنية لمدة قصيرة، ثم العودة إلى قيمتها الطبيعية بعد زوال التوقع أو الإشاعة . وتعتمد سرعة التأثير على مدى تجاوب قوى السوق تبعاً لاستجابات المتعاملين فيه.(2) فالطريقة التي يتجاوب بها السوق مع الأخبار والتقارير والمعلومات تؤثر على أسعار العملات فيه ، فنجد تجاوب السوق لوضع معين في بعض الأحيان حساساً وقوياً ،

(1) أثر انخفاض سعر الصرف على الاقتصاد - بنك السودان المركزي - إدارة البحوث - ٢٠٠٤م - ص ٤

(2) المصدر السابق - ص ص ٥-٧

في حين يكون تجاوبه لنفس الوضع في وقت آخر ضعيفاً ومختلفاً تماماً ، فالنتقارير والتصريحات والإشاعات تؤثر على الأسعار⁽¹⁾ .

بصورة عامة يمكن القول إن قيمة عملة أي دولة تحددها العوامل المذكورة ، وبناءً على ذلك نستطيع القول أن عملة ما تكون أقوى من عملة أخرى ، حيث تستطيع العملة القوية شراء وحدات أكثر من العملة الأخرى ، وهو ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بالقوى الشرائية.

(1) ماهر كنج شكري ومروان عوض ، المالية الدولية العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق (عمان : دن ، ٢٠٠٤م) ص ٢١٩

المبحث الثاني

أنظمة سعر الصرف

إن مسألة اختيار نظام سعر الصرف تعدّ مسألة معقدة وتخضع للظروف الاقتصادية ؛ بحيث تخلق اتساقاً بين سياسة سعر الصرف وباقي السياسات الاقتصادية الأخرى . ونجد أن الدول تتباين فيما بينها في اختيار نظام سعر الصرف ، إذ يجب على أي متعامل في التجارة الخارجية معرفة نظام سعر الصرف السائد في بلده ، ذلك أن نظام سعر الصرف في البلد هو الذي يحكم سعر الصرف فيه ، أي كم تساوي العملة المحلية بالنسبة للعملات الأخرى كون أن المستورد إذا كان بلده يطبق نظام سعر الصرف الثابت عندها يكون على ثقة أن ثمن السلعة المستوردة لن يتغير في الأشهر القادمة ، والعكس صحيح إذا كان البلد يطبق نظام الصرف المرن ، بالتالي نظام سعر الصرف له تأثير كبير على حجم التجارة الخارجية وتدفق رؤوس الأموال ، حيث أصبحت دول العالم جميعاً تبحث عن نظام صرف مناسب لعملاتها ، فمنها من اختار البقاء على النظام الثابت للصرف بربط عملتها بعملة موثوق بها ، وبعض الدول ربطت عملتها بسلة مكونة من عملات شركائها أو منافسيها التجاريين ؛ وعومتها تجاه باقي العملات ، والقلّة البقية وهي الدول المتقدمة تركت عملاتها تعوم في بحر الاقتصاد الدولي .

قبل التطرق لترتيبات أنظمة الصرف يجب معرفة ما المقصود بنظام الصرف ؟ نظام الصرف هو مجموعة من القواعد التي تحدد دور كل من السلطات النقدية وكل المتعاملين في سوق الصرف⁽¹⁾ ، ويمثل الإطار القانوني الذي يتحدد فيه سعر الصرف.

(1) صلاح الدين حامد ، أسعار صرف العملات ، مجلة إضاءات مالية ومصرفية ، معهد الدراسات المصرفية ، العدد ١٢ ، الكويت ، ٢٠١١م ، ص ٢

يمكن صياغة التعريف التالي لنظام الصرف : هو تلك الكيفية التي حددت على أساسها أسعار صرف العملات ، وتحديد نظام سعر الصرف يكون باعتماد الحكومة على معيارين هما : المرونة في سعر الصرف والقيود على استخدامها .
ويمكن التمييز بين عدد من التقسيمات في أنظمة أسعار الصرف ، ومن بين هذه التقسيمات :

١- نظام حرية الصرف :

إذا حدث عجز في ميزان المدفوعات لدولة ما نتيجة لزيادة الطلب على الصرف الأجنبي عن المعروض منه ؛ فإن سعر الصرف يميل إلى الارتفاع وفقاً لقانون العرض والطلب ، ولم يكن هنالك تدخل من جانب الدولة للتأثير على ظروف العرض والطلب ؛ من خلال سياساتها النقدية أو المالية .

ارتفاع العملات الأجنبية مقومة بالعملة الوطنية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع والخدمات ؛ مما يحدّ من طلب المستهلكين المحليين عليها وتقل الواردات . يختلف مدى النقص في الواردات تبعاً لمدى مرونة الطلب عليها ، فإذا كانت الواردات من السلع والخدمات الضرورية قليلة المرونة من جانب الطلب ؛ فإن ارتفاع الثمن لن يؤثر على الكمية المطلوبة بصورة كبيرة ، والعكس في حالة الطلب المرن . ومن ناحية أخرى تصبح السلع المحلية رخيصة الثمن في نظر المستورد الأجنبي ؛ مما يؤدي إلى تشجيع الصادرات المنظورة وغير المنظورة . كما أن انخفاض أسعار الصادر يشجع الدولة الأجنبية على الاستثمار في الدولة التي قامت بالتخفيض . وبصفة عامة يمكن القول إنه في ظل حرية الصرف فإن تقلبات أسعار صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية كفيلة بإعادة التوازن في ميزان المدفوعات .⁽¹⁾

(1) حسن محمد برعي - بنك السودان المركزي - النشرة الاقتصادية الشهرية ، العدد ٥١ ، ص ٢٩

٢- نظام ثبات أسعار الصرف :

يقوم هذا النظام على تبني قيمة ثابتة للعملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية ، بالاعتماد على أساس أو مرجع معدني أو نقدي معين⁽¹⁾ . أي يتحدد سعر الصرف في ظل هذا النظام من خلال تعادل عملتين على أساس معين أو قاعدة معينة ؛ سواء كان هذا الأساس ذهباً أو عملة رئيسية تستند بدورها إلى الذهب⁽²⁾ . ويمكن أن يتحقق نظام ثبات أسعار الصرف في ظل اتباع الدولة لقاعدة الذهب أو الأنظمة النقدية الورقية ، أو في حالة لجوء الدولة إلى فرض نظام الرقابة على الصرف ؛ لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف . وكذلك وفقاً للنظام النقدي القائم على أساس اتفاقية "بريتون وودز" حيث يميل سعر الصرف إلى الثبات أو الاستقرار . فكثيراً ما تهدف السلطات النقدية في بعض الدول إلى المحافظة على سعر الصرف مستقراً ؛ باستخدام أرصدها من الذهب أو النقد الأجنبي⁽³⁾ .

لاشك أن التوازن في ميزان المدفوعات يتحقق في ظل قاعدة الذهب بطريقة تلقائية ؛ عن طريق حركة دخول وخروج الذهب من الدولة ذات العجز ، فتقل كمية النقود المعروضة لديها مما يؤدي إلى انخفاض مستوى أسعار السلع والخدمات ، بالتالي زيادة الطلب الأجنبي عليها ؛ الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ، والعكس في حالة دخول الذهب إلى الدولة في ظل الأنظمة الورقية ، حيث تميل أسعار الصرف إلى الثبات ، فإن السلطات النقدية في الدولة في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات تستطيع أن تأخذ بالسياسة النقدية ، التي تعمل على تخفيض دخول الأفراد ، بالدرجة التي تؤدي لتخفيض الطلب على السلع والخدمات الوطنية والأجنبية ، الأمر الذي ينعكس في صورة انخفاض الطلب على العملات الأجنبية⁽⁴⁾ . ويقوم هذا النوع من أسعار الصرف على تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف الاسمي والمحافظة عليه ، حيث تكون العلاقة بين العملات محددة إدارياً

(1) هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الدولي ، ط ١ (عمان : دار جرير للنشر ٢٠١٣م) ص ٢٨٧

(2) السيد محمد أحمد جاهين ، سياسة الصرف الأجنبي فترة الانفتاح ، ط ١ (القاهرة : دار النهضة العربية ، ٢٠٠١م) ص ٨

(3) أحمد فريد مصطفى ، التحليل الاقتصادي الكلي (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٨م) ص ٢٤٨

(4) حمدي عبد العظيم - سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٧م) ص ٤٣٩

، وبطريقة نظرية باتفاق بين السلطات النقدية لمختلف الدول على أساس معطيات اقتصادية وسياسية . فالدولة تقوم بتثبيت عملتها على أساس معين⁽¹⁾ ، وذلك دون أن تعطي أهمية كبيرة لقوى العرض والطلب على العملات الأجنبية ، كما هو الحال في نظام الصرف الحر . وفي ظل ثبات أسعار الصرف تفرض الدولة رقابة على أسعار الصرف لتحقيق التثبيت وبالتالي الاستقرار⁽²⁾ .

نستنتج في ظل نظام الصرف الثابت أن الزيادة في الطلب على العملة الأجنبية لا تؤدي إلى زيادة سعر الصرف ، وذلك لكون التوازن يتحقق بشكل تلقائي في ظل هذا النظام . وفي إطار سعر الصرف الثابت سنتطرق لنظامين هما : سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب وسعر الصرف في ظل نظام "بريتون وودز" .

أ- سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب :

تمثل قاعدة الذهب الشكل الأول الأساسي لنظام سعر الصرف الثابت ، الذي يعتمد في تحديد قيمة العملة بالذهب ، مع المحافظة على قابلية تحويل العملة إلى ذهب والعكس ، حيث كان سعر التثبيت يحدد بمقدار من الذهب ، وكل دولة تربط عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب مع احتفاظها بسعر ثابت للذهب بالنقد الوطني . غير أن ثبات سعر الصرف لا يتحقق إلا في وجود شرطين : الشرط الأول أن يكون سعر شراء وبيع الذهب واحداً في كل دولة . أما الشرط الثاني فهو أن تكون حرية انتقال الذهب بدون قيود .

ولاستحالة تحقق هذين الشرطين فإنه يسمح بتحريك هذا السعر بحرية ضيقة جداً ، وهو حدي دخول وخروج الذهب من الدولة ، وفقاً لقوى العرض والطلب الخاصة بكل عملة من عملات الدول الأجنبية (أي حسب تصدير واستيراد الذهب) وهو ما يعرف بـ "قواعد الذهب"⁽³⁾ .

(1) مشهور هذلول بربور ، العوامل المؤثرة على انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، الأردن ، ٢٠٠٨م ، ص ٣٧

(2) توفيق عبد الرحيم يوسف ، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية ، (الأردن : درا صفاء للنشر والتوزيع ، ٢٠١٠م) ص ٧١

(3) زينب حسن عوض الله ، الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية ، (مصر: دار الجامعة الجديدة ، ٢٠٠٤م) ص ٤٩

ب- نظام "بريتون وودز" :

مع تطور النظام النقدي الدولي وانعقاد اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤م في الولايات المتحدة الأمريكية ؛ ارتبط ثبات سعر صرف العملات الأخرى بالدولار الأمريكي مع قابلية تحويل الدولار إلى ذهب ، فالدولار الأمريكي كان عملة الاحتياطي الرسمي ، وكان من أهم أهدافه ضمان تحقيق درجة أكبر من الاستقرار في أسعار الصرف⁽¹⁾ ؛ حيث وضع صندوق النقد الدولي حداً أقصى لتقلبات مختلف العملات مقابل الدولار والمتمثل بنسبة (١% للأعلى و١% جهة الانخفاض) ولا يسمح للدول الأعضاء بتعديل سعر صرفها بحدود ١٠% دون رجوع مسبق لصندوق النقد الدولي ، مع إبلاغ الصندوق بذلك التعديل⁽²⁾ ، وهو ما يطلق عليه التثبيت القابل للتعديل ، والذي تلجأ إليه الدولة عند ما تواجه خطراً ما في مركزها الخارجي .

غير أن التثبيت بالنسبة إلى عملة واحدة وسط التقلبات العالمية لأسعار الصرف يعد مخاطرة للبلد ، إلا إذا قامت بتثبيت عملتها مع الدولة التي تعتبر الشريك التجاري الأول لها . وللخروج من هذه المشكلة كان الحل بربط العملة المحلية بسلة من العملات ، حيث يتم تقييم العملة المحلية بسلة من العملات الرئيسية ، انطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين في الدولة⁽³⁾ .

هذا النظام مقوماً على أساس الدولار الأمريكي المرتبط بالذهب ؛ وذلك لان الولايات المتحدة الأمريكية كانت تقبل تحويل الدولار الأمريكي لغير المقيمين بسعر ثابت (٣٥ أوقية لكل دولار) ، وأن نظام سعر الصرف ثابت يتطلب توفير الشروط التالية :

أ_ ضمان قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب بلا قيد أو شرط ، طبقاً للمعدل الثابت المحدد بوزن وحدة العملة بالذهب .

ب- حرية تصدير واستيراد الذهب .⁽⁴⁾

(1) مورد خاي كريانين ، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات ، ترجمة : محمد إبراهيم منصور ومسعود عطية ، (الرياض: دار المريخ للنشر، ٢٠٠٧م) ص ٢٨٣

(2) مروان عطرون ، أسعار العملات (الجزائر : دار الهدى ، ١٩٩٢م) ص ٨١

(3) هوشيار معروف ، مرجع سابق ، ص ٢٩٣

(4) أحمد عبد الله إبراهيم - تمويل التجارة الخارجية (الخرطوم : شركة مطابع السودان العالمية ، ٢٠١٠م) ص ٢٥٤

ج- العملة الورقية يتحدد لها من قبل السلطات النقدية سعراً بالعملات الأجنبية ، وهو سعر تحكمي تعمل الدولة على استقراره⁽¹⁾ .

أغراض نظام "بريتون وودز" :

أ- أن يضع مجموعة من القواعد التي تحافظ على أسعار صرف ثابتة في مواجهة تقلبات قصيرة الأجل .

ب- أن يضمن أن التغييرات في أسعار الصرف ستحدث فقط في مواجهة عجز أو فائض (أساسي) في ميزان المدفوعات .

ت- أن يضمن أنه عندما تحدث مثل هذه التغييرات في أسعار الصرف ، فإنها لن تشعل سلسلة من التخفيضات التنافسية في قيم العملات .

مشاكل نظام "بريتون وودز" :

أ- توفير احتياطات دولية كافية لمواجهة التقلبات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات .

ب- تصحيح الاختلالات طويلة الأجل في المتحصلات والمدفوعات .

ت- الاختصاص بأزمات المضاربة الدولية⁽²⁾ .

ولنظام سعر الصرف الثابت بعض المزايا والعيوب ، وفيما يلي مزايا وعيوب هذا النظام .

أولاً : المزايا : من مزايا أنظمة الصرف الثابتة ما يلي :

- يعمل سعر الصرف الثابت على تنشيط حركة التجارة الخارجية والاستثمار مع البلدان نفس منطقة العملة .

- يعمل على تخفيف صدمات العرض المؤقتة ، باستخدام الاحتياطات النقدية .

- يعمل على التقليل من الصدمات الخارجية على الدخل المحلي والأسعار⁽³⁾ .

- في ظل سعر الصرف الثابت إذا كانت العملات المكونة للسلة تمتاز بالثبات والاستقرار ؛

فإن عملية الربط بها تكسب سياسات الحكومة ثقة قوية ، كما تؤدي إلى زيادة ثقة بقية بلدان

(1) مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد الدولي المعاصر ، (مصر : دار الجامعة الجديدة ، ٢٠٠٧م) ، ص ٢٥٢

(2) كامل بكري ، التمويل الدولي ، (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٧م) ، ص ٢٥٩

(3) محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، ١٩٩٦م) ص ٧٠

- العالم في تعاملاتها التجارية والرأسمالية مع الدول المثبتة لسعر صرفها .
- يوفر هذا النظام إمكانية التحكم في كمية النقود ؛ لأن الإصدار النقدي محدود بكمية الذهب ، وهذا يمنع حدوث تضخم .
 - سعر الصرف الثابت يحدث تغييرات في اقتصاد الدولة يمكن أن يحقق توازناً تلقائياً في ميزان المدفوعات . وما يمكن أن نستخلصه هو أن نظام سعر الصرف الثابت أكثر إيجابية في الدول ذات الاقتصاد المحدود ، حيث تكون علاقاتها الاقتصادية الخارجية قليلة ؛ في حالة ربط العملة المحلية بعملة واحدة .

ثانياً : عيوب نظام سعر الصرف الثابت : من عيوب هذا النظام ما يلي :

- في حالة الربط بعملة أجنبية وحيدة يمكن أن يتسبب في إضعاف عمل السلطات النقدية في عملية الرقابة على النقد ؛ من خلال زيادة التدفقات الرأسمالية إلى الداخل .
 - وفي حالة الربط بسلة من العملات يمكن أن تنعكس درجة تقلب وزن إحدى عملات السلة على سعر الصرف ؛ من خلال الظروف الاقتصادية والسياسات النقدية لبلد هذه العملة .
 - في ظل أسعار الصرف الثابتة يمكن أن تقع اختلالات في ميزان المدفوعات ؛ تؤدي إلى تغيير الاحتياطات النقدية وكذا الأسعار المحلية .
 - في ظل هذا النظام يصعب على الدولة اللجوء إلى سياسة تخفيض سعر العملة المحلية ، كما أنها قد لا تحصل على موافقة صندوق النقد الدولي على التخفيض .
- هذه العيوب في نظام الصرف الثابت أدت إلى ضرورة التخلي عن التثبيت ؛ من أجل تحقيق أكبر قدر من الأهداف الاقتصادية والسياسية المسيطرة . وهذا ما أوضحه الاقتصادي Mundell من خلال الثلاثية المستحيلة ووفقاً لهذه الأخيرة لا تستطيع البلدان أن تختار سوى اثنتين فقط من ثلاث نتائج ممكنة ، والذي يتضح من خلاله أن السياسة الاقتصادية الكلية لا يمكن للدول تحقيقها إلا من خلال توفر عنصرين من رؤوس المثلث المتمثلة في⁽¹⁾ :

(1) علي توفيق الصادق وآخرون ، نظم سياسات أسعار الصرف ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، معهد السياسات الاقتصادية ، الإمارات العربية المتحدة ، سبتمبر ٢٠٠٣م ، ص ٢٧

- حرية حركة رؤوس الأموال .
- استقلالية السياسة النقدية .
- نظام سعر صرف ثابت .

فعادة ما تمثل تلك الاستحالة النظرية بمثلث الثلاثية المستحيلة ، الذي يبين أن السياسة النقدية لا تستطيع الجمع بين رؤوس المثلث بل تختار أحد الأوجه . فمع سعر الصرف الثابت وحرية حركة رأس المال لا تستطيع الاستقلالية بالسياسة النقدية ، أي لا تتمكن من إدامة أسعار فائدة مغايرة للمستوى العالمي ، وإذا اختارت الحرية في السياسة النقدية مع سعر الصرف الثابت ؛ لا بد من تقييد حركة رأس المال . وعندما تقبل المرونة في سعر الصرف (التعويم) يمكن الجمع بين الاستقلال في السياسة النقدية ؛ إلى جانب حرية حركة رأس المال⁽¹⁾.

٣- نظام تعدد الصرف:

قد يكون لعملة دولة ما سعر صرف واحد ، وقد تأخذ بنظام تعدد أسعار الصرف ، بمعنى أن يكون للوحدة من النقد الأجنبي عدد من الأسعار بالنسبة لعملة الارتباط التي هي العملة المحلية . حيث يخصص كل سعر لتسوية نوعية معينة من المعاملات ، كما هو الحال عندما تأخذ الدولة بـ:

- سعر صرف تفصيلي لصادرات معينة ترغب الدولة في تنشيطها .
- سعر صرف تفصيلي للواردات من السلع الإستراتيجية والغذائية ، مثل سعر الصرف الجمركي الذي فرض في مصر منتصف ٢٠٠٣ م .
- سعر صرف سياحي يطبق على النشاطات السياحية داخل الدولة بغية تنشيطها .
- تقرير سعر صرف حسابي يطبق على المعاملات التجارية ، التي تتم بين دولتين ، وعادة ما

(1) أحمد إبريهي علي ، التمويل وسوق الصرف والتنمية في اقتصاد نفطي (عمان : دار الياق للنشر والتوزيع ، ٢٠١٦م) ص ص ١٦٦-١٦٧

يكون أقل من صرف السعر الحر للعملة الأجنبية ، مثال ذلك استخدام سعر صرف حسابي للدولار لتسوية التعاملات التي تتم بين مصر والسودان وقد ارتفع هذا السعر في يوليو ١٩٩٠م ليعادل: في مصر سعر صرف الدولار الأمريكي الحر المعلن في إطار السوق المصرفية الحرة (١٢.٢٠ جنيه سوداني) . وينطبق على كافة المعاملات المنفذة بين البلدين في ظل اتفاقية التجارة والدفع المبرمة بين البلدين باستثناء المتحصلات غير المنظورة . كما يطبق على المتحصلات غير المنظورة سعر صرف للدولار الحسابي ، معادلاً لسعر الصرف الرسمي للدولار وهو (٤.٥٠ جنيه سوداني) .

على أن التعدد في أسعار الصرف قد يؤدي إلى إظهار بعض المراكز المالية لبعض البنوك على غير حقيقتها . ونشير هنا إلى حالة بنك التنمية الصناعية (المصري) في بداية التسعينات ؛ حيث كان يقوم بدور الوسيط في تسويق بعض القروض الدولية التي حصل عليها بالدولار الأمريكي ، وتقديمها كقروض لوحدات القطاع الخاص الصناعي بمصر ، بأسعار صرف منخفضة . وقد بلغت الفروق السعرية في ميزانية ٣٠ يونيو ١٩٩٣ ما يعادل ٢٩٧.٥ مليون جنيه . وتصحيحاً لهذا الوضع بدأ البنك المصري في رد هذه الفروق ، حيث رد كدفعة أولى ١٧.٥ مليون جنيه مصري في نوفمبر ١٩٩٣م هذا وقد لوحظ في أكتوبر ٢٠٠٣م تعدد أسعار الصرف ؛ سواء في السوق الرسمية أو غير الرسمية ، وذلك أعقاب قيام الحكومة بضخ ١٥٠ مليون دولار لعدد من البنوك كدفعة أولى ومبلغ ٥٠٠ مليون دولار ؛ لتغطية احتياجات عدد من رجال الأعمال ، مما قضى على قوائم الانتظار لدى عدد من البنوك مثل الإسكندرية ، القاهرة وبنك التنمية الصناعية (1) .

يهدف هذا النظام لتحقيق عدة أهداف منها :

- أ- تشجيع الصادرات وزيادة تحويلات المغتربين إلى الداخل .
- ب- زيادة الاستثمار الأجنبي في المشاريع التنموية .
- ج- إصلاح الخلل في الميزان التجاري بترشيد الاستهلاك ومن ثم تقليل حجم الواردات.

(1) محمد كمال الحمزاوي ، سوق الصرف الأجنبي مرجع سابق ، ص ٢٣ - ٢٤

د- تقليل اعتماد الميزانية العامة على الإيرادات الأجنبية .⁽¹⁾

٤- نظام الرقابة على الصرف الأجنبي :

يقصد بالرقابة على الصرف وضع السلطة النقدية قيود تنظيم التعامل في النقد الأجنبي، ويكون في ظل هذا النظام تقييد حرية وتصدير واستيراد النقد الأجنبي ، بالإضافة إلى أن تحويل العملة إلى عملات أخرى لا يكون بصفة مطلقة ؛ إنما بقواعد وشروط تفرضها السلطة النقدية من خلال التأثير على ظروف العرض والطلب على الصرف الأجنبي .

تقوم البنوك المركزية بمراقبة النقد أو الصرف بحكم مسؤولياتها ، وذلك بإلزام المصدرين بتحويل عائدات صادراتهم إلى البنك المركزي ، ويتم البيع والشراء بسعر الصرف الذي تحدده الدولة . وتعدّ الرقابة على الصرف الأجنبي إحدى الوسائل المهمة للتأثير في كل المدفوعات والتجارة الدولية⁽²⁾ . وتعتمد الدولة على نظام الرقابة على الصرف في حال رغبتها في التحكم في أسعار العملة المحلية في الأسواق الدولية ، فنظام الرقابة على الصرف يتطلب توافر أجهزة تقنية وفنية ذات فعالية عالية ؛ حتى لا تؤدي إلى انتشار الرشوة من أجل تسهيل إجراءات التعامل . ويتميز نظام الرقابة على الصرف بما يلي :

أ/ تقييد حرية وتصدير واستيراد النقد الأجنبي .

ب/ تقييد حرية تحويل العملة الوطنية إلى عملات أجنبية ، وإخضاعها لقواعد منظمة تضعها الدولة . ويهدف نظام الرقابة على الصرف إلى تحقيق الأهداف التالية⁽³⁾:

- حماية القيمة الخارجية للعملة من التدهور ، وزيادة كسب ثقة الأفراد بالتعامل بها من خلال تقييد الطلب على الصرف الأجنبي ، بدلاً من اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة المحلية .
- علاج الخلل في ميزان المدفوعات والمحافظة على توازنه ، من خلال التحكم في بيع وشراء العملة الأجنبية ومنع خروج رؤوس الأموال من الدولة .

(1) حسن محمد برعي - مرجع سابق - ص ٢١٠

(2) احمد عبد الله إبراهيم ، مرجع سابق، ص ٢٨١

(3) شقيري نوري وآخرون ، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية (الأردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ٢٠١٢م) ص ١٦٦-١٦٧

- حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية ، من خلال منع استيراد السلع التي لها بدائل في الاقتصاد الوطني أو شبيهة بالإنتاج المحلي ، والتي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.
- الحصول على موارد مالية ناتجة عن الفارق بين السعر المنخفض الذي تُشترى به العملات الأجنبية ، وسعر البيع المرتفع الذي تباع به .
- توجيه الموارد الإنتاجية نحو القطاعات الأكثر فعالية في الاقتصاد ، من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة .
- تنمية الاحتياطات من وسائل الدفع الخارجي من ذهب و عملات قابلة للتحويل .

٥- أنظمة الصرف وفقاً لتصنيف صندوق النقد الدولي :

لقد كان نظام "بريتون وودز" يقوم على أساس الدولار الأمريكي المرتبط بدوره بالذهب ، وكانت الدول تربط عملاتها بسعر ثابت مع الدولار ، إذ إن الأمر سرعان ما تم تجاوزه بإعلان الرئيس نيكسون في أتموا (١٩٧١م) منع تحويل الدولار إلى ذهب ؛ مما أدى إلى انهيار نظام "بريتون وودز" والتخلي عن النظام القائم على تثبيت أسعار الصرف ، فظهرت أنظمة صرف متنوعة قائمة على التثبيت والتعويم من خلال تصنيف صندوق النقد الدولي ، حيث منح لأعضائه الحرية في اختيار نظام الصرف الملائم لها ، ومن هذه الأنظمة :

- ١- أنظمة سعر الصرف الثابتة : وفي ظل هذه الأنظمة يتم تصنيف سعر الصرف إلى:
 - أ- الربط بعملة واحدة :

يعتبر هذا النظام من أفضل الأنظمة من قبل واضعي السياسة الاقتصادية ، وهو يتمثل في الربط أو التثبيت في تحديد قيمة ثابتة للعملة المحلية ، مقابل إحدى العملات الارتكازية التي تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار ، وغالباً ما تكون الدولار الأمريكي . وقد اعتمد هذا الأسلوب من طرف ٤٦ دولة ، ومن مميزات هذا النظام :

- ١- تحقيق استقرار سعر الصرف بين الدولة النامية وأكبر شركائها في التجارة الدولية ؛ مما يعمل على تخفيض درجة عدم التأكد التي تنشأ عن تقلب أسعار الصرف ، وهذا ما يسهل تدفق رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار في الدول النامية ، فضلاً عن تشجيع التجارة بين البلدين .

٢- يربط هذا الأسلوب السياسة الاقتصادية المحلية بالسياسة الاقتصادية لدولة العملة الارتكازية ، حيث إن عملة الدولة الارتكازية تهدف لتحقيق استقرار الأسعار ، وذلك يخلق الثقة في عملة الدولة النامية .

٣- يقدم أسلوب الربط إلى عملة ارتكازية واحدة معياراً واضحاً للتدخل في سوق الصرف الأجنبي ؛ مما يحافظ على العملة المحلية من قبل السلطات النقدية لمواجهة العملة الارتكازية.⁽¹⁾

ب- الربط بسلة من العملات :

يتم فيه اختيار العملات من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين ، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة . ويعدّ هذا النوع من أنظمة الربط آلية حديثة ظهرت نسبياً في أعقاب التعويم العام بعد ١٩٧٣ م . ويفسر ازدياد تنوع التجارة الخارجية ، حيث بلغ عدد البلدان التي تبنت الربط بسلة عملات في العام ١٩٩٠ م ٣٥ بلداً مقابل ٢٢ بلداً ١٩٨٠ م وهذا يلاحظ من خلال الجدول رقم (١/٢/٢) الذي يعكس الاتجاه المتزايد نحو التخلي عن الربط بالعملة الارتكازية نحو الربط بسلة العملات :

جدول رقم (١/٢/٢)

تطور أنظمة الصرف الثابتة خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٠م)

١٩٩٦	١٩٩٤	١٩٩٢	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	
						عملة مثبتة ب:
٢٠	٢٣	٢٤	٢٥	٣١	٣٩	• الدولار
٢٣	٢٢	٢٠	١٩	١٩	١٨	• عملات أخرى
٠٢	٠٤	٠٥	٠٦	١٢	١٥	• حقوق السحب الخاصة
٢٠	٢١	٢٩	٣٥	٣٢	٢٢	• سلة عملات

المصدر : صندوق النقد الدولي ، الإحصاءات المالية العالمية ، سبتمبر ١٩٩٦م

(1) العابد محمد السيد - التجارة الدولية - (الإسكندرية ، مكتبة الإشعاع الفنية ، ١٩٩٩م) ص ١٨٠

ويهدف هذا النظام إلى استقرار في سعر الصرف الفعلي ، من خلال محاولة ربط قيمة العملة المحلية بسلة العملات ويكون مكلفاً للبلدان الصغيرة .

٢- أنظمة سعر الصرف المرنة (العائمة) :

عقب الانتشار الواسع في اتباع قاعدة الذهب (ولعدة سنوات) لم يكن ينظر بالتقدير للأسعار المعومة ، وفي أوائل القرن العشرين كانت تستخدم أساساً كإجراء مؤقت أثناء الفترات التي كانت تتميز بعدم استقرار كبير⁽¹⁾ . وتتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير منها: المؤشرات الاقتصادية للبلد ، مثل سعر الصرف الحقيقي الفعلي ، وعلى ضوءها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها . ومن هذه الأنظمة :

أ- أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة المحدودة :

تكون فيها عملية الربط خاصة بعملة واحدة أو ببعض العملات ، مع تركها معومة مع بقية العملات الأخرى ، بشرط أن يكون التذبذب داخل مجال محدد . والجدول (٢/٢/٢) يوضح تطور أنظمة الصرف ذات المرونة المحدودة .

جدول (٢/٢/٢)

تطور أنظمة الصرف ذات المرونة المحدودة للفترة من ١٩٨٠-١٩٩٦م

١٩٩٦	١٩٩٤	١٩٩٢	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	
						المرونة المحدودة
٠٤	٠٤	٠٤	٠٤	٠٥	-	• عملة واحدة
١٠	٠٩	٠٢	٠٩	٠٨	٠٨	• عملات متعددة

المصدر : صندوق النقد الدولي ، الإحصاءات المالية العالمية ، سبتمبر ١٩٩٦م

ب- أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة القوية (العالية) :

١- التعويم المستقل (الحر) في هذا المجال : يحدد "هيلر"⁽²⁾ المقاييس الاقتصادية للدول التي تسمح لعملاتها بالتعويم المستقل كما يلي: (حجم البلد، درجة الانفتاح الاقتصادي ، درجة

(1) أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ج ١ ، ط ٢ ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٠م) ، ص ٤٧٢

(2) Lipshitzil . L , exchange rate policies for developing : some simple arguments for intervention IMF ;staff 1978 , p 37

الترباط المالي الدولي ، التضخم ، نمط التجارة الخارجية) ويطلق على هذا النظام "التعويم النظيف" الذي يعبر عن الشكل النظري لتعويم سعر الصرف ، حيث يترك لسوق الصرف تحقيق التوازن التلقائي ، كما يعكس غياب مشكلة الاحتياطي الرسمي للصرف ويتخذ التعويم الحر شكلين أساسيين هما: (1)

أ- سوق المزاد: يقوم البنك المركزي بدور حاسم في هذه السوق ، حيث يقرر حجم العملة الأجنبية التي تباع بالمزاد ، كما أن حصيلة الصادرات والخدمات المحددة تسلم للبنك المركزي بسعر الصرف السائد ، وتجري سلطات المزادات عليها على أساس منظم.

ب- سوق ما بين البنوك (السوق البنينية): وهي سوق تقوم فيها البنوك التجارية وكذلك المتعاملون في سوق الصرف بجميع عمليات الصرف ، فيتحدد سعر الصرف عن طريق مفاوضات بين البنوك وعملائها.

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (٣/٢/٢) أن التعويم المستقل كان ضعيفاً نسبياً مقارنة مع أنظمة الصرف الأخرى ، لا سيما الأنظمة القائمة على الربط، ولكن الاتجاه نحو هذا النوع من الأنظمة أصبح يتسارع منذ الثمانينيات ، حيث سجلت أكبر عدد من البلدان القائمة على التعويم المستقل في سنة ١٩٩٤م ٥٨ دولة بعدما كانت في سنة ١٩٨٤ يمثل ١٥ دولة فقط.

جدول رقم (٣/٢/٢)

تطور أنظمة الصرف ذات المرونة العالية (١٩٨٠-١٩٩٨م)

١٩٩٨	١٩٩٤	١٩٩٢	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	
						نمط ترتيب ذو مرونة عالية
٤٥	٣٣	٢٣	٢٣	٢١	-	• التعويم الموجه
٥٥	٥٨	٤٤	٢٥	١٥	-	• التعويم المستقل
٠٢	٠٣	٠٣	٠٣	٠٥	٠٤	• مقياس المؤشرات

المصدر : صندوق النقد الدولي ، الإحصاءات المالية العالمية ، سبتمبر ١٩٩٦م

(1) بيترد كرين ، الدفاع عن أسعار الصرف المعومة ، مجلة التمويل والتنمية ، جويلية ، ٢٠٠٤م ، ص ٣١

ب- التعويم المدار (الموجه):

ضمن هذا المنظور يقوم البنك المركزي بتحديد سعر صرف العملة ، وقد يخضع لتغيرات بدلالة مجموعة من المؤشرات منها: احتياطات الصرف ، التضخم ، تطور سوق الصرف الموازي . أصبح التعويم المدار من أكثر الأنظمة شيوعاً خصوصاً في التسعينيات ، كما ارتبط ببرامج الإصلاح الاقتصادي ، والذي استهدف على وجه التحديد مكافحة التضخم .

ج- أنظمة أسعار الصرف المعدلة بدلالة المؤشرات :

وفق هذا النوع يجري تعديل العملة صعوداً وهبوطاً تلقائياً مع التغيرات الطارئة على بعض المؤشرات المختارة ، وأحد هذه المؤشرات هو سعر الصرف الحقيقي الذي يعكس التغيرات في العملة بعد تعديلها ؛ لمراعاة أثر التضخم في مقابل الشركاء التجاريين ، كما تشمل هذه الفئة بعض الحالات التي يجري فيها تصحيح سعر الصرف وفق جدول زمني محدد .

إدارة أسعار الصرف :

شهدت السبعينيات استبدال نظام أسعار صرف ثابتة مدارة بنظام أسعار صرف مدارة . ومشاكل النظام الأخير قد استبانت بواسطة أحداث العقد ولكن لا يمكن القول بأنها قد حلت :

أ- مشاكل سياسية : إن إدارة أسعار معومة للصرف يفرض مشاكل محتملة عديدة بالنسبة للنظام النقدي الدولي منها:

١- سياسات سعر الصرف غير المتوافقة .

٢- التخفيضات التنافسية .

٣- المضاربة المسببة لعدم الاستقرار .

ب- استجابات السياسة : للمساعدة على تجنب هذه المشاكل أصدر صندوق النقد الدولي توجيهات لإدارة أسعار الصرف ، وممارسات التدخل بواسطة البنوك المركزية الفردية يجب أن تقوم على ثلاثة مبادئ :

١- يجب على سلطات الصرف أن تمنع حدوث تحركات قصيرة الأجل فجائية وغير متناسبة في أسعار الصرف .

٢- بالتشاور مع الصندوق يجب أن تضع البلاد منطقة هدف للقيم متوسطة الأجل لأسعار صرفها .

٣- يجب أن تسلم البلاد بأن إدارة سعر الصرف تتضمن مسؤولية مشتركة . (1)

الرقابة على الصرف :

ينصرف اصطلاح الرقابة على الصرف (كأحد الوسائل الفنية في الرقابة المباشرة على المدفوعات الدولية) إلى القواعد التي تضعها السلطات العامة في الدولة لتنظيم عرض وطلب الصرف الأجنبي ، والشروط التي تحددها من أجل فرض سعر معين أو أسعار معينة . ويتميز نظام الرقابة على الصرف (وفقاً لهذا المعنى بصفة عامة) بإيجاد نوع من المركزية فيما يتعلق بالصرف الأجنبي ، بحيث يعهد إلى سلطة مركزية معينة توزيع كافة موارد الصرف الأجنبي وفقاً لقواعد خاصة ، تضعها على مختلف حاجات الطلب . وقد تكون هذه السلطة المركزية هي البنك المركزي أو قد ينشأ جهاز إداري خاص في الحكومة للقيام بهذه الوظيفة . فأهم ما يميز نظام الرقابة على الصرف هو وجود احتكار رسمي للصرف الأجنبي ، وتتوقف درجات الرقابة على الصرف على درجة الاحتكار . وقد طبق هذا النظام أثناء الأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينيات ، ثم أصبح خلال الحرب العالمية الثانية وما تلاها من الأمور العادية في تنظيم العلاقات الاقتصادية للدول .

من الأسباب التي أدت إلى الرقابة على الصرف :

١- حماية الصناعة الناشئة .

٢- محاربة ظاهرة هروب رأس المال . (2)

ويتضمن نظام الرقابة على الصرف على نطاق واسع في الدول الاشتراكية ؛ كجزء من سياسة التخطيط الاقتصادي ، أي ما يعرف في هذه الدول بتخطيط التجارة الخارجية فهذا التخطيط يقتضي احتكار التجارة الخارجية واحتكار الصرف الأجنبي . (3)

(1) كامل بكري ، الاقتصاد الدولي ، مرجع سابق ، ص ٢٧٢

(2) عادل أحمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، (القاهرة : دار الجامعة الجديدة ، ٢٠١٠م) ، ص ٢٤٠

(3) زكريا أحمد نصر ، العلاقات الاقتصادية الدولية (القاهرة : ب ن ، ١٩٦٦م) ، ص ١٧٧

تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف :

ظهرت الرقابة على الصرف على نطاق واسع بعد الحرب العالمية الأولى ، عندما أخذت بها ألمانيا وأوروبا الشرقية ودول أمريكا اللاتينية ، وتأخذ اليوم معظم دول العالم بهذا النظام ، الذي بمقتضاه تتدخل السلطات النقدية للتأثير في القوى التي على أساسها يتحدد سعر الصرف ، أي في ظروف العرض والطلب⁽¹⁾. وحتى يكون ذلك ممكناً فإن الدولة لا تسمح للمقيمين فيها بحرية بيع وشراء النقد الأجنبي بلا قيد ولا شرط ، لكنها تلزم كل من يحصل على عملات أجنبية من الخارج ببيعها للسلطات الرسمية في مقابل العملة الوطنية⁽²⁾ .

(1) حازم البيلاوي ، نظرية التجارة الدولية ، (القاهرة : منشأة المعارف ، ١٩٦٨م) ، ص ١٠٨

(2) محمود يونس محمد ، اقتصاديات دولية ، (القاهرة : جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٣م) ، ص ٢٥١

المبحث الثالث

سياسات ونظريات سعر الصرف

أولاً: سياسات سعر الصرف :

١- سياسة موازنة سعر الصرف :

تحاول الدول الحصول والمحافظة على سعر الصرف الاسمي ؛ باتباع سياسة موازنة سعر الصرف ، وذلك بأن يكون للحكومة رصيد رسمي من الدولارات ، يمكن التصرف فيه بالبيع والشراء لموازنة سعر الصرف فإذا زاد الطلب على الدولارات تتدخل السلطات النقدية وتبيع كمية من الدولارات من الرصيد الرسمي ، وإذا انخفض الطلب على الدولار تتدخل السلطات النقدية بالشراء . وهناك شروط لنجاح هذه السياسة منها :

أ- ضرورة توفر رصيد كافي لدى الحكومة من العملة الأجنبية ؛ لشراء وبيع العملة الأجنبية لموازنة سعر الصرف .

ب- في حالة زيادة الطلب تقوم الحكومة ببيع كمية من العملة الأجنبية ؛ لمنع الارتفاع أي الزيادة القصوى .

ج- في حالة نقص الطلب تقوم الحكومة بشراء العملة الأجنبية ؛ لمنع الانخفاض في سعر الصرف أي الحد الأدنى .

٢- سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية :

تهدف هذه السياسة إلى علاج العجز في ميزان المدفوعات ، أو القضاء على خصائص الطلب على العملة الأجنبية الناتجة عن عجز ميزان المدفوعات ، وتعمل هذه السياسة في قيام الدولة بتخفيض قيمة العملة الوطنية .

شروط نجاح التخفيض :

١- يجب ألا يكون التخفيض قد تم من جانب واحد ، بمعنى أن تكون الدولة الأجنبية قد خفضت قيمة عملتها ؛ لأنه في حالة تخفيض الدولة الأخرى لعملتها بنفس النسبة فإن هذا

الإجراء يلغي كل آثار تخفيض قيمة العملة الأجنبية ، أو سوف تظل النسبة بين العملة الوطنية والعملات الأخرى على ما كانت عليه .

٢- يجب أن تكون المؤسسات التجارية في الداخل على استعداد لزيادة إنتاجها ؛ زيادة تسمح بزيادة التصدير ، كذلك يجب أن تكون مؤسسات التصدير قادرة على تسويق هذه السلعة أي على معرفة تامة بالأسواق الخارجية .

٣- يجب أن يكون الطلب الخارجي على الإنتاج المحلي مرناً ، بحيث يتزايد بسرعة عندما تنخفض الأسعار نتيجة لتخفيض سعر الصرف والعكس .

٤- يجب أن تتبع الدولة التي تقرر تخفيض عملتها سياسة تهدف إلى حماية اقتصادها من محاولات الإغراق ، التي تقوم بها المؤسسات الإنتاجية في الدول الأخرى .

٥- يجب أن يكون التخفيض كافياً لتعويض النقص الذي يحدث في القيمة الحقيقية للعملة المحلية فإن تم التخفيض بنسبة أقل من نسبة التخفيض الحقيقي فسيحدث توازن في ميزان العمليات التجارية (1)

٣- سياسة رفع قيمة العملة :

قد تلجأ الدولة أحياناً إلى رفع قيمة عملتها ، خاصة إذا كانت الدولة نامية تهدف من وراء ذلك إلى تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية مثل : تخفيض أعباء مديونيتها أو زيادة قيمة صادراتها بغرض الحصول على العملة الصعبة . وقد تلجأ إلى هذه السياسة لتقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري ، أو لتخفيض آثار ارتفاع الأسعار العالمية لهذه الواردات بالنسبة للأسعار المحلية(2) .

(1) محمد زكي المسير ، العلاقات الاقتصادية الدولية (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٠م) ص ٢٠٢

(2) المرجع السابق ، ص ٢٩٦

ثانياً: نظريات سعر الصرف :

١- نظرية الكمية :

تتلخص هذه النظرية في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية ؛ مما يؤدي إلى تغير في معامل التبادل الدولي ، نسبة لأن بعض الدول تتوقف عن شراء بعض السلع والخدمات من هذه الدولة ، وذلك لارتفاع الأسعار المحلية . كما أن هذه الدول تبين لرعاياها أن أسعار السلع والخدمات الأجنبية أصبحت أقل من أسعارها الداخلية ، فيقبلون على شراء عملات تداول أجنبية ؛ مما يؤدي إلى خروج الذهب في حالة اتباع نظام الذهب .

يترتب على ارتفاع أسعار العملات الأجنبية ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأجنبية ، فيقل الإقبال عليها . كما يترتب على انسياب الذهب في العالم الخارجي نقص في كمية النقود في الدولة مما يؤدي إلى انخفاض مستويات الأسعار للسلع والخدمات⁽¹⁾ .

٢- نظرية الأرصدة :

تقوم هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة ، وتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات . فإن حقق ميزان المدفوعات فائضاً فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية . ويعتبر بعض الاقتصاديين أمثال "ديهال" أن فترة الحرب العالمية كانت مؤثراً على صحة النظرية ، وذلك لكون قيمة المارك الألماني آنذاك لم يتأثر ، رغم الزيادة الكبيرة لكمية النقود ومعدل دورانها وارتفاع مستوى الأسعار . وسبب ذلك التوازن الحسابي⁽²⁾ ، بمعنى أنه لم يكن هناك رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة⁽³⁾ . حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغير ، وليس على أساس كمية النقود وسرعة تداولها . فإذا فرض وكان الرصيد موجباً ؛ فهذا يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية ، مما يؤدي إلى

(1) صبحي تادرس قريصه، مدحت محمد العقاد ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨١ م)

ص ٣٤٣

(2) محمد عبد العزيز عجيمة ، الاقتصاد الدولي ، (الإسكندرية : د.ن ، ٢٠٠٠ م) ص ٧٣-٧٤

(3) عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ص ١٢٣

ارتفاع قيمتها الخارجية . أما إذا كان رصيد ميزان المدفوعات سالباً فهذا يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية ، وعلى انخفاض قيمتها الخارجية⁽¹⁾ .

٣- نظرية سعر الخصم :

إن رفع سعر الخصم في بلد ما يؤدي إلى زيادة القيمة الخارجية لعملة هذا البلد ؛ لأن رفع سعر الخصم يؤدي إلى زيادة في سعر الفائدة ، فيعمل على جذب رؤوس الأموال فيزداد طلب الأجانب على عملة هذا البلد ؛ مما يؤدي إلى ارتفاع في سعر صرفها . وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض سعر الخصم يؤدي إلى نزوح الأموال الوطنية والأجنبية والقومية إلى مناطق ذات سعر فائدة مرتفع ، فيؤدي ذلك إلى زيادة عرض العملة وعجز في ميزان المدفوعات فتتخفص القيمة الخارجية للعملة . وقد استشهد "ويشال" على صحة النظرية من تجارب البنوك المركزية⁽²⁾ . حيث قال "Wicksell" : إن سعر الخصم في بلد ما يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة ، فهذا يعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية ، وبذلك يزداد طلب الأجانب على عملة ذلك البلد ؛ مما يؤدي إلى ارتفاع في سعر صرفها . كما أن انخفاضه يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال الوطنية إلى المناطق ذات سعر الفائدة المرتفع ؛ فيؤدي إلى زيادة عرض العملة ثم العجز في ميزان المدفوعات فتتخفص القيمة الخارجية للعملة⁽³⁾ .

٤- نظرية تعادل القدرة الشرائية:

يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى "غوستاف كاسل" وتتعلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل ، وتتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية بمعنى أن سعر الصرف لعملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج . ويرى "كاسل" أن سعر أيّ عملة يتحدد وفقاً للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية ، أي أن العلاقة بين عملة دولة معينة وعملة دولة أخرى يتحدد وفقاً للعلاقة بين مستويات السعار السائدة في

(1) تادرس فريزر، مدحت العقاد ، مرجع سابق ، ص ٣٤٥

(2) محمد عبد العزيز عجيبة ، مرجع سابق ، ص ٧٥ - ٧٦

(3) تادرس فريزر، مدحت العقاد ، مرجع سابق ص ٣٤٧

كل من الدولتين⁽¹⁾ . مثلاً تكلفة شراء سلعة في الدولة (D) هي نفسها تكلفة شرائها في الدولة (E) وهذا يعني أنه إذا كانت الدولة (D) تعرف معدل تضخم أعلى من الدولة (E) ، فهذا راجع إلى أن (D) تسعى إلى رفع وارداتها ، بالتالي تتخفف صادراتها ، وهذا يؤدي إلى انخفاض عملتها وتحقيق قيمة التعادل من جديد⁽²⁾ .

إلا أن هذه النظرية تطرح بعض القضايا العالقة منها :

١- إن نظرية تعادل القدرة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية ، وليس بكامل ميزان المدفوعات .

٢- تعتقد هذه النظرية أنه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان ، بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية والإعلامية .

٣- تتوفر السلطات الاقتصادية على وسائل أخرى ، يمكن بواسطتها التأثير على عجز ميزان المدفوعات .

٤- وجود بعض السلع التي لا تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة أسباب .

٥- هناك عدة عوامل أخرى مؤثرة على تحديد أسعار الصرف مثل : تغير أذواق المستهلكين وظهور المنتجات البديلة...إلخ.

٦- يمكن لدولة ما تقدير ما إذا كانت عملتها مقيمة بشكل أعلى أو أقل بالنظر إلى تعادل القدرة الشرائية.

يتوقف نجاح نظرية تعادل القدرة الشرائية على:

١- سيادة حرية التجارة الدولية ، وذلك أن وجود القيود من شأنه تسوية الأسعار.

٢- سيادة حرية تحويل النقود من دولة إلى أخرى وعدم إخضاع ذلك لنظم المراقبة⁽³⁾ .

(1) حمدي عبد العظيم ، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة (القاهرة : دار زهراء الشرق ، ١٩٨٨م) ص ٤٦

(2) إبراهيم محمد فار ، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق (القاهرة : دار النهضة العربية ، دبت) ص ١٤٠

(3) عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص ص ١١٩ - ١٢٠ .

كما تعرضت هذه النظرية للانتقادات التالية⁽¹⁾ :

١. صعوبة تقدير الأرقام القياسية للأسعار لمدة قادمة في المستقبل ؛ تزيد عن السنة وصعوبة اختيار سنة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار .
٢. تهمل النظرية العوامل الأخرى المؤثرة في تحديد سعر الصرف مثل : الدخل وسعر الفائدة بين الدول واثر المضاربة .
٣. تهمل النظرية أثر اختلاف مرونة الطلب السعرية في الصادرات ، وأثر الرقابة في النقد الأجنبي وأثر المديونية الخارجية وأعباء الضرائب .
٤. النظرية غير مهتمة بتأثير تغيرات أذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة في مستويات الأسعار المحلية ، ومن ثم تأثيرها في حساب سعر الصرف .
- ٥- نظرية توازن المحفظة :

في هذه النظرية إذا كان هذا العرض من العملة الوطنية ناتج عن شراء السندات الوطنية ؛ فإن عرض السندات الوطنية المتوفر لدى الجمهور سينخفض ، وبهذا يكون هناك طلب سندات وطنية غير مشبع ؛ وهذا ما يؤدي إلى شراء السندات الأجنبية ، بالتالي انتقال رؤوس الأموال إلى الخارج ، الأمر الذي يدفع العملة المحلية إلى الانخفاض ، أي ارتفاع سعر الصرف ولكن بدرجة اقل . إن تحليل فعالية رفع الدخل الوطني الحقيقي على سعر الصرف من خلال النظرية النقدية ؛ يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة . أما بالنسبة لنظرية توازن المحفظة فإن ارتفاع الدخل الوطني الحقيقي يؤدي إلى ارتفاع ادخار المقيمين المحليين ، حيث إن المستثمرين المحليين يفضلون الأصول المحلية ، وبذلك سوف يرتفع الطلب على الأصول المحلية أكثر من ارتفاع الطلب على الأصول الأجنبية . وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأصول المحلية وانخفاض سعر الفائدة المحلي ، وهذا يدفع العملة المحلية إلي التحسن ولكن بدرجة أقل من تلك المفترضة عند النظرية النقدية⁽²⁾.

(1) سمير فخري نعمة ، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات (عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، ٢٠١١م) ، ص ٢٢

(2) علي الطيب محمد سعيد ، مرجع سابق ، ص ٢٥

الفصل الثالث

المؤشرات الاقتصادية الكلية

المبحث الأول : التضخم

المبحث الثاني : الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود

المبحث الثالث : ميزان المدفوعات

المبحث الأول التضخم

أولاً : مفهوم التضخم:

يعتبر التضخم من الظواهر الاقتصادية الكلية ، التي شغلت الاقتصاديين لفترة طويلة من الزمن ، خصوصاً في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي ، وذلك للآثار التي تخلفها هذه الظاهرة على الاقتصاد بشكل عام . ولازال هدف محاربة التضخم والمحافظة على استقرار الأسعار من الأهداف الأساسية التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها ، وتعتبر مؤشراً على فشل الحكومات أو نجاحها ، وأن هنالك جدلاً بين الاقتصاديين على دراسة التضخم وذلك لأن التضخم في حد ذاته ظاهرة اقتصادية كلية وديناميكية في الوقت نفسه ، مما يعني أن هناك عوامل عديدة تشترك في حدوثه وآلية عمله وبسبب ديناميكيته فإنه يصعب تحديد وقياس العوامل المؤثرة فيه بدرجة دقيقة .

والتضخم يحدث عندما تصبح الزيادة في كمية السلع والخدمات غير متناسبة مع حجم الزيادة في أدوات الدفع ؛ ومن ثم تخرج النقود عن وظائفها الأساسية كوسيط للمبادلة وكمخزن جيد للقيمة ، لتصبح أداة امتصاص للقوة الشرائية الحقيقية للأفراد. ومن الناحية الشخصية يجب اعتبار سلوك الأشخاص الاقتصاديين مالكي النقود عند توزيع إنفاقهم ، فان التضخم هو المركز أو الموقف الاقتصادي الذي لا يستطيع فيه الأفراد التصرف بطريقة نقدية رشيدة نتيجة تواجد حجم ضخم من النقود^(١) .

تعريف التضخم :

في اللغة : من ضخم ، الضخم : الغليظ من كل شيء ، والضخام بالضم العظيم من كل شيء هو العظيم الجرم الكثير اللحم.^(٢)

(١) محمود حسين الوادي وآخرون ، الاقتصاد الكلي ، ط١ (عمان : دار المسيرة للنشر ٢٠٠٩م) ص ١٨١

(٢) ابن منظور وآخرون ، لسان العرب ، مجلد ٤ ، دار المعارف للنشر ، ب ت ، ص ١٩

تعريف التضخم في الاقتصاد:

تعددت تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي ، وذلك من خلال العديد من الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة ، حيث ركزت بعض تلك الكتابات في تعريفها لهذه الظاهرة على مظهر التضخم ، وذلك باعتباره ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار ، ومن الأمثلة على ذلك تعريف التضخم بأنه زيادة في وسائل الوفاء الموضوعة تحت تصرف الجمهور دون أن يكون سببها زيادة في حاجة الجمهور إليها ، أي زيادة في الثروات الحقيقية^(١) . كما يعرف التضخم على أنه الارتفاع الملموس والمستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما.^(٢) كما عرف بأنه : عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد^(٣) . ومن خلال هذه التعريفات يتبين أن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود المتداولة إلى تلك الدرجة التي تؤدي إلى حدوث انخفاض في قيمتها ، والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية ، مع ثبات مستويات الدخل، بحيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد.

كذلك يعرف التضخم بأنه : الزيادة النسبية في المستوى العام للأسعار خلال فترة من الزمن . ويمكن النظر إليه من جهة أخرى على أنه انخفاض في كمية النقود مع كل ارتفاع في الأسعار ، فهو الانخفاض في القوة الشرائية لكمية ملموسة من النقود^(٤) . وهو ارتفاع تكاليف المعيشة والارتفاع في المستوى العام للأسعار لكل السلع والخدمات ، ويتناسب عكسياً مع القوة الشرائية للنقود ، فإذا تضاعفت الأسعار فإن القوة الشرائية للنقود تتضاءل إلى النصف ، أما إذا انخفضت الأسعار إلى النصف فإن القوة الشرائية للنقود تتضاعف ، وهكذا فإن التضخم يمثل انخفاضاً في القوة الشرائية^(٥) . كما يعرف بأنه زيادة محسوسة في كمية النقود.^(٦)

(١) حسن أحمد عبد الرحيم ، اقتصاديات النقود والبنوك ، ط ١ (القاهرة : مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧م) ص ٣٢
(٢) خالد واصف الوزاني ، احمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، ط ٦ (عمان: دار وائل للنشر ، ٢٠٠٣م) ص ٢٤٩
(٣) أنس البكري ، وليد صافي ، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق (عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢م) ، ص ١٩٧
(٤) براين هيلر ، ترجمة فتحي صالح أبو سرده وآخر ، الاقتصاد التحليلي الكلي ، ط ١ (بنغازي : مطبعة جامعة قاريونس، ١٩٩٠م) ، ص ١٤٣
(٥) احمد زهير شامية وآخرون، مبادئ الاقتصاد ٢ ، ط ٢ (القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، ٢٠١٠م) ، ص ٢٨٥
(٦) فؤاد هاشم عوض ، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي (القاهرة: دار النهضة العربية، 1974 م)، ص ٢١٩

التضخم من الناحية النقدية: يقول "فيردمان" إن التضخم ظاهرة نقدية وكل أنواعه تنصب في أنه معدل النمو المرتفع في العرض النقدي من خلال الطلب على النقود^(١).

التضخم من الناحية الشخصية: يعرف بأنه المركز المالي أو الموقف الاقتصادي الذي لا يستطيع فيه الأشخاص التصرف بطريقة نقدية رشيدة نتيجة تواجد حجم التضخم النقدي^(٢).

التضخم من الناحية السعرية : يعني انه حركة مستمرة يرتفع من خلالها المستوى العام للأسعار أياً كان سبب الارتفاع . ويمكن تعريفه بصورة مبسطة على أنه تناقص في القوة الشرائية لوحدة النقد ؛ نتيجة لارتفاع الأسعار المترتبة على قصور العرض لمواجهة الطلب^(٣). كما عرف التضخم بأنه : زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالقدر الذي يكفي في زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار^(٤).

كذلك يشير مفهوم التضخم بشكل عام إلى الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار ؛ بحيث يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود ويعوقها عن أدائها لوظائفها على نحو كامل^(٥) . فالتعريف السابق يؤكد ما يلي :

أ. إن الارتفاع لا يكون في كل الأسعار إذ ينخفض بعضها ، وقد يرتفع بعضها ، لكن الاتجاه العام يجب أن يكون تصاعدياً .

ب. الارتفاع في الأسعار يجب أن يكون بصفة مستمرة . ويعني ذلك أن الارتفاع العارض (أي الارتفاع لمرة واحدة في الأسعار) والذي يتبعه استقرار أو انخفاض في الأسعار لا يعتبر تضخماً ، ولا يمثل تهديداً للاقتصاد القومي .

ج. يقصد بالمستوى العام للأسعار : المتوسط المرجح لأسعار السلع والخدمات في الاقتصاد أما معدل التغير في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) فيقاس على النحو التالي:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{مستوى الأسعار في السنة الحالية} - \text{مستوى الأسعار في السنة السابقة}}{\text{مستوى الأسعار في السنة السابقة}} \times 100\%$$

(١) وهيب مسيحه وآخرون ، نظرية النقود والائتمان (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٦م) ، ص ١٥٤
(٢) مصطفى رشدي شبيحة ، اقتصاديات النقود والمصارف والأموال ، ط ٦ ، (القاهرة : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٦م) ، ص ٨١٠
(٣) معبد علي الجارحي ، السياسات النقدية لمعالجة التضخم في الاقتصاد الإسلامي ، (جدة : ب ن ، ١٩٩٦م) ، ص ١٨
(٤) عادل أحمد حشيش ، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي (بيروت : الدار الجامعية للطباعة والنشر ، 1992 م) ، ص ٢٠١
(٥) حسام علي داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي ط ١ (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ٢٠١٠م) ص ١٦١

من ذلك يتضح أن التضخم (Inflation) بالمفهوم السابق يختلف عن مصطلح اقتصادي آخر يطلق عليه (Reflation) حيث يعني إجراءً اقتصادياً يُتخذ عمداً من جانب السلطات النقدية في دولة ما في صورة ضخ كمية من النقود في الاقتصاد ؛ مما يؤدي إلى تنشيط الأوضاع الاقتصادية ، والعمل على إرجاعها إلى ما كانت عليه قبل الانخفاض المتواصل في الأسعار . كما يختلف التضخم عن الانكماش (Deflation) الذي يعني الانخفاض المستمر والثابت ، الذي ينتهي بحالة من الكساد الاقتصادي وانتشار البطالة .

ثانياً: أنواع التضخم:

أولاً: من حيث إشراف الدولة على الأسعار :

١- التضخم المفتوح (الظاهر) :

يتمثل هذا النوع في الارتفاع المستمر في الأسعار لفائض الطلب ، دون تدخل غير طبيعي من السلطات ويسمى بالتضخم الصريح أو الطليق.

٢ - التضخم المكبوت:

نوع من التضخم المستتر الذي لا تستطيع الأسعار في ظلّه أن تتمدد أو ترتفع ؛ لوجود القيود الحكومية المباشرة والموضوعة للسيطرة على رفع الأسعار^(١) .

ثانياً: من حيث حدة التضخم:

١- التضخم الجامح:

ويتمثل في زيادة الأسعار زيادة كبيرة ، تتبعها زيادة مماثلة في الأجور ، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج ، وخفض ربحية رجال الأعمال ؛ مما يحتم زيادة جديدة في الأسعار وزيادة في الأجور وهكذا . وتلاحق الزيادة في الأجور كل زيادة في الأسعار ، وتصيب النظام الاقتصادي لوثّة من التضخم الجامح ، أو ما يسميه بعض الاقتصاديين بالدورة الخبيثة للتضخم. فهذا النوع من التضخم ينشأ نتيجة للتوسع غير الطبيعي في كمية النقود ، أو نتيجة للتغير المستقل في التوقعات والزيادة اللاحقة في عرض النقود ، وكذلك للنقص الطبيعي في عرض السلع في حالات الحروب والاضطرابات السياسية . هذه العوامل تمهد السبيل إلى

(١) محمود حسين الوادي وآخرون ، الاقتصاد الكلي ، مرجع سابق ، ص ١٨٦

ظهور لولب التضخم الجامح الذي يعدّ أخطر أنواع التضخم وأشدّها ضرراً بالاقتصاد القومي ، إذ ترتفع فيه الأسعار بطريقة فلكية مذهلة ، فتضاعف آلاف المرات الأمر الذي يؤدي إلى انعدام الثقة في النقود ويدفع الأفراد للتخلص من الأرصدة النقدية التي يحتفظون بها . وترجع قطاعات الاقتصاد إلى وسيلة المقايضة ورفض قبول الدفع بالنقود ؛ لفقدانها كل وظائفها باعتبارها وحدة للحساب ووسيط للمبادلة ومستودع للقيمة حيث تنخفض قيمتها للصفر^(١) .

٢- التضخم غير الجامح (المتوسط):

هو الذي ترتفع فيه معدلات الأسعار ، لكن بمستوى أقل من ارتفاعها بالنسبة للتضخم الجامح ، بحيث تكون آثاره أقل خطورة على الاقتصاد القومي ، ويسهل على السلطات الحكومية علاجه ومكافحته والحد من آثاره ، بحيث لا يصل الأمر إلى فقدان الثقة تماماً بالنقد المتداول^(٢) .

ثالثاً: من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية:

١- **التضخم المستورد:** هو الارتفاع في الأسعار نتيجة انسياب التضخم العالمي إليها من خلال الواردات (حالة مميزة تحدث في الدول العربية المصدرة للنفط) .

١- **التضخم المصدر:** هو ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة احتياطات البنوك المركزية النقدية من الدولارات ، والناجم عن ما يعرف بقاعدة الدفع بالدولار^(٣) .

رابعاً: من حيث حدة الضغط التضخمي:

١- تضخم جذب الطلب:

هي الحالة التي ترتفع فيها الأسعار نتيجة لوجود فائض في الطلب الكلي على العرض الكلي ؛ سواء في سوق السلع أو عناصر الإنتاج (نقود كثيرة تطارد سلعاً قليلة) فعند الوصول إلى التوظيف الكامل تؤدي الزيادة في الطلب وزيادة الإنفاق الكلي إلى جذب الأسعار للارتفاع الفائض عن الطاقة الإنتاجية للمجتمع. أما في حالة وصول الاقتصاد للتشغيل الكامل فان ذلك يعني وجود طاقات إنتاجية عاطلة يمكن تشغيلها ، حيث إن عدم بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل

(١) نبيل الروبي ، نظرية التضخم ، ط ٢ ، (الإسكندرية :مؤسسة الثقافة الجامعية ، ٢٠١٠م) ص ١٣

(٢) غازي حسين عناية ، التضخم المالي ، ط ١ (بيروت : دار الجيل للنشر ، ١٩٩٢م) ، ص ٦٠

(٣) محمود حسين الوادي وآخرون ، الاقتصاد الكلي ، ط ١ ، مرجع سابق ، ص ١٨٥

الكامل يعني أن الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة على الاستجابة للتغير في حجم الطلب الكلي^(١).

٢- تضخم دفع النفقة:

هو التضخم الذي ينشأ عندما تستمر أسعار السلع الاستهلاكية والصناعية في الارتفاع نتيجة نفقات الإنتاج ، خاصة أسعار عناصر الإنتاج والأجور ، ويعرف هذا النوع بتضخم دفع الأجر.

خامساً: من حيث أسباب التضخم :

١- تضخم بسبب الطلب :

يحدث هذا النوع بسبب الزيادة المستمرة في الطلب الكلي ، بمعدلات تفوق الزيادة في العرض الكلي ، مما ينعكس في صورة ارتفاعات مستمرة في المستوى العام للأسعار . وتعد الزيادة في المستوى العام للأسعار نتيجة ارتفاع الطلب الكلي ، خاصة في حالات وصول الاقتصاد لمستوى التشغيل الكامل ، حيث تؤدي الزيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات في ظل جمود العرض الحقيقي إلى زيادة الأسعار ، وتستمر الزيادة في الأسعار باستمرار الزيادة في حجم الطلب الكلي ، نظراً لعدم مقدرة الاقتصاد الوطني على زيادة كمية الإنتاج^(٢).

٢- تضخم بسبب العرض :

يحدث هذا النوع بسبب نقص العرض الكلي من السلع والخدمات ، نتيجة لزيادة تكاليف الإنتاج الذي يرجع بدوره إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج أو زيادة الأجور ؛ مما يترتب عليه زيادة معدلات البطالة وارتفاع المستوى العام للأسعار^(٣).

٣- التضخم الناشئ عن زيادة التكاليف :

ارتفاع أثمان عناصر الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاجية ، أي التكلفة الحرجة باستخدام العنصر الإنتاجي أكبر من إنتاجه الحدي ، ويؤدي هذا إلى ارتفاع الأسعار ، فعند ندرة عناصر

(١) أسامه محمد الغولي ، مجدي محمود شهاب ، مبادئ النقود والبنوك (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ١٩٩٧م) ، ص ٨٣
(٢) إسماعيل عبد الرحمن ، حربي محمد موسى عريقات ، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 1999م)،

ص ١٥٠

(٣) محمود حسين الوادي وآخرون ، الاقتصاد الكلي ، ط ١ ، مرجع سابق ، ص ١٨٦

الإنتاج للمستثمرين يؤدي إلى دفع مكافآت مقابل الحصول عليها ، ويقابلون ذلك برفع أسعار منتجاتهم ، ولذلك فإن التضخم الناتج من ارتفاع التكاليف هو من جانب المنتجين والبائعين^(١).
سادساً: من حيث سرعة ارتفاع الأسعار :

١- تضخم معتدل:

هو ارتفاع محدود في المستوى العام للأسعار ، ويكون مستقراً إلى حد ما ، وفي حالة استمراره لفترة طويلة يطلق عليه التضخم الزاحف ، وفي ظله تنخفض قيمة العملة غير أن النظام النقدي يؤدي وظائفه بكفاءة .

٢- تضخم سريع:

هو ارتفاع كبير في مستوى الأسعار يترتب عليه تدهور قيمة العملة، حيث تنخفض قيمتها بصورة كبيرة ، وتكون الفائدة الحقيقية سالبة ، وتقاس بالفرق بين سعر الفائدة النقدي ومعدل التضخم، مما يؤدي إلى انخفاض الإقبال على الادخار ، وتظهر عمليات الاكتناز وشراء السلع المعمرة والعقارات^(٢).

سابعاً: من حيث التميز القطاعي :

أ- التضخم السلعي :

هو التضخم الذي يحدث نتيجة لزيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار . ويحدث في مجال سلع الاستهلاك ، عندما يتحقق للمنتجين في هذه الصناعات أرباح كبيرة في صناعات إنتاج سلع الاستهلاك .

التضخم الرأسمالي:

هو التضخم الذي ينشأ نتيجة لزيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها ؛ مما يؤدي إلى شيوع أرباح كبيرة في صناعات سلع الاستثمار . وجمع "كينز" بين نوعين من التضخم في صناعات الاستهلاك والاستثمار ، وأطلق عليه التضخم الربحي ، وينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة الاستثمار في الادخار^(٣) .

(١) صالح الأمين الأرباح ، اقتصاديات النقود والمصارف ، ط ١، (ليبيا: منشورات كلية المحامية ، ١٩٨١م) ، ص ٢٠٤
(٢) السيد محمد احمد السريتي ، علي عبد الوهاب نجا ، مبادئ الاقتصاد الكلي (الإسكندرية: الدار الجامعية ، ٢٠٠٩م) ، ص ٣٠١
(٣) فؤاد محمود موسى ، مبادئ نظرية النقود ، ط ١ (الإسكندرية : مطبعة دار الثقافة للنشر ، ١٩٥١م) ص ١٣١

كما يشير "كينز" إلى نوعين آخرين من التضخم هما : الكامل والجزئي ، أما الأول فهو التضخم الحقيقي ، وهو (لو تحققت في الاقتصاد) حالة التوظيف الكامل لجميع عوامل الإنتاج ، بحيث تصبح مرونة عرض هذه العوامل صفرًا ، فإذا زادت كمية النقود فإن الأسعار تدفع إلى الارتفاع بمعدل يتناسب تماماً مع الزيادة في كمية النقود . أما النوع الثاني فيظهر عند الزيادة في كمية النقود التي تصاحبها زيادة في نفقات الإنتاج للوحدة ، وزيادة في حجم الإنتاج في الوقت نفسه (١).

ثامناً:التضخم في أسواق عناصر الإنتاج:

١-التضخم الربحي:

يحدث هذا النوع نتيجة لزيادة الادخار عن الاستثمار ؛ مما يترتب عليه تحقيق أرباحاً قدرية في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار.(٢)

٢-التضخم الدخلي :

يحدث هذا النوع نتيجة لارتفاع نفقات الإنتاج،ومن ضمن هذه النفقات ارتفاع أجور الكفاية للعمال(٣).

آثار التضخم:

يعمل التضخم على تخفيض القوة الشرائية للدخل النقدي ، الذي يدفع في المستقبل (على سبيل المثال ، ميزان المدفوعات ، التقاعد ، القروض المستحقة) وإذا لم يأخذ صانع القرار اعتبارات التضخم في الحسبان عندما يوافق على التعاقدات ، فإن المدينين سوف يستفيدون على حساب المقرضين(٤) .

من أبرز الآثار المترتبة على حدوث التضخم هي :

١ . فقدان النقود لوظائفها خاصة وظيفتها كمقياس ومخزن للقيمة.

(١) عبد المنعم مبارك ، اقتصاديات النقود والبنوك ، ط٦(القاهرة : دار المعرفة الجامعية للنشر ، ١٩٩٦م) ص٣٧١
(٢) نايف الشبول ، التضخم في الاقتصاد الأردني (جامعة عين شمس ،كلية التجارة ، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة ١٩٨١م) ص٩ ،
(٣) غازي حسين عناية ، مرجع سابق ، ص٦١
(٤) جيمس جوار تيني وريجارد استروب ، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد (الرياض : دار المريخ للنشر ، ١٩٩٩م) ، ص ص ٢١٦-٢١٧

٢. إعادة توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع لصالح أصحاب الدخل المتغيرة كالتجار ورجال الأعمال، فتزيد دخولهم مع تزايد معدلات التضخم، وهم المستفيدون من التضخم، في حين تتدهور الدخل الحقيقية لأصحاب الدخل الثابتة والمحدودة ، كموظفي القطاع العام وهم المتضررون من التضخم.

٣. إعادة توزيع الثروة القومية بين طبقات المجتمع بطريقة عشوائية : فالمدخرون لأصول مالية كالودائع طويلة الأجل في المصارف؛ غالباً ما يتعرضون لخسائر كبيرة ؛ عندما تتعرض القيمة الحقيقية لمدخراتهم للتآكل سنة بعد الأخرى مع ارتفاع الأسعار. أما من يجسد مدخراته في أشكال عينية أو حقيقية كالأراضي والمعادن النفيسة؛ فهو المنتفع من ارتفاع الأسعار.

٤. التخلي عن العملة الوطنية واللجوء لعملة أجنبية أكثر ثباتاً في قيمتها ، وهو أمر ينعكس على تدهور سعر الصرف للعملة المحلية.

٥. سرعان ما يؤدي التضخم إلى ارتفاع حجم العجز في ميزان المدفوعات نتيجة لـ:
أ. تعرض الصناعة المحلية لمنافسة شديدة من الخارج ، وما ينجم عن ذلك من طاقات عاطلة وبطالة وانخفاض في مستوى الدخل المحلي.

ب. زيادة الطلب على السلع المستوردة وانخفاض الطلب على السلع المحلية.

٦. تضرر من يحتفظ بثروته على شكل نقود بسبب انخفاض القوة الشرائية لها ، بينما يستفيد من يحتفظ بثروته على شكل أصول مالية^(١) .

(١) منى يونس حسين ، الاقتصاد الكلي (عمان : دار أمجد للنشر والتوزيع ، ٢٠١٥م) ، ص ٣١٧

المبحث الثاني:

الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود

أولاً : الناتج المحلي الإجمالي :

يهدف المجتمع - أي مجتمع - إلى الوصول بناتجه المحلي إلى أعلى المستويات الممكنة ، فهذا هو السبيل إلى الوصول بنصيب الفرد منه (الناتج المتوسط، الدخل المتوسط) إلى أعلى مستوى ممكن ، وهما المؤشران الدالان على مستوى المعيشة ، لذا كان من الطبيعي أن يعد الناتج الإجمالي للمجتمع محور الاهتمام ، ويعمل الاقتصاديون على قياسه ، وتتبع معدلات نموه ، ولذلك أصبح إدراك حجم الناتج المحلي من أهم المعلومات التي يجب أن يلم بها الباحث الاقتصادي .

لعل أكثر الرموز استخداماً في الاقتصاد الكلي هو (GDP) الذي هو اختصار للناتج المحلي الإجمالي ، الذي هو أيضاً عبارة عن قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة (السلع والخدمات النهائية) في السوق (القيمة السوقية) خلال فترة زمنية معينة عادة سنة^(١) . إن إجمالي الناتج المحلي هو قيمة السلع النهائية والخدمات ؛ التي يشتريها المستخدم النهائي خلال فترة زمنية محددة ، ومن الضروري ملاحظة الآتي :

- يتم استبعاد المعاملات التجارية غير الإنتاجية من إجمالي الناتج المحلي ، بالتالي يتم استبعاد المعاملات التجارية المالية ، ومبيعات السلع التي تم إنتاجها في فترات سابقة .
 - يتم استبعاد المنتجات الوسيطة أو مكونات السلع والخدمات النهائية ؛ لتجنب الحساب المزدوج ، ويلاحظ أن قيمة المنتجات الوسيطة تظهر بالفعل في قيمة المنتجات النهائية^(٢) .
- كذلك هو القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية ؛ التي تنتج داخل الحدود الجغرافية للبلد سواء من قبل مواطني البلد أو الأجانب ولهذا يطلق عليه الناتج الجغرافي^(٣) .
- كذلك يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه : عبارة عن كمية أو قيمة السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين خلال السنة عادة ، والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك

(١) حسام علي داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مرجع سابق ص ٥٣

(٢) أوجست سوانينبيرج ، الاقتصاد الكلي ، ترجمة : خالد العامري (مصر : دار الفاروق للاستثمارات الثقافية ، ٢٠٠٨م) ص ٨٠

(٣) نزار العيسي وإبراهيم سليمان ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط ١ (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م) ص ٩٥

البلد، بغض النظر عن جنسيتهم ، سواء كانوا من مواطني البلد أم من الأجانب . وهذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي هو مفهوم جغرافي يتحدد احتسابه بالرقعة الجغرافية لذلك البلد^(١) . أيضاً يعرف بأنه القيمة الاسمية أو الحقيقة للسلع والخدمات النهائية خلال فترة زمنية معينة ، عادة سنة واحدة ، باستخدام الموارد الاقتصادية لبلد أو لإقليم ما ، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة ، بغض النظر إن تم هذا الناتج في الداخل أو الخارج^(٢) . كذلك يعرف بأنه قيمة الناتج الكلي من السلع والخدمات النهائية على اختلاف أنواعها ؛ سواء كانت استهلاكية التي تستخدم بغرض الاستهلاك أو سلعاً استثمارية ، تستخدم لأغراض الإنتاج التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة ، سنة في الغالب^(٣) . وهو كذلك مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها عن طريق عوامل الإنتاج الوطنية ، خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة^(٤) . أيضاً هو مجموع القيم المضافة الإجمالية المحققة في القطاعات داخل الحدود الجغرافية للبلد ؛ بمساهمة عوامل إنتاج وطنية وغير وطنية ، أي مجموع قيمة الإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات ؛ ناقصاً قيمة الاستهلاك الوسيط أو مستلزمات الإنتاج^(٥) .

طرق احتساب الناتج المحلي الإجمالي :

يمثل الناتج المحلي المحور الأساسي وحجر الزاوية في تقدير حسابات الدخل القومي والإنفاق . ويمكن قياس الناتج المحلي لأي مجتمع من المجتمعات خلال فترة محددة من الزمن (عادة عام) باستخدام الطرق (المقاييس) التالية^(٦) :

- ١ . طريقة الإنتاج (القيمة المضافة) والمنتج النهائي .
- ٢ . طريقة الدخل (عوائد عناصر الإنتاج) .
- ٣ . طريقة الإنفاق .

(١) محمود حسين الوادي وآخرون ، الاقتصاد الكلي ، ط٣ (عمان : دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ٢٠١٣م) ص ٣٨
(٢) معروف هوشيار ، تحليل الاقتصاد الكلي ، ط١ (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥م) ص ٧٣
(٣) محيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد ، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي ، ط١ (الأردن : دار وائل للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٤م) ص ٩١
(٤) إيمان عطية ناصف ، مبادئ الاقتصاد الكلي (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، ٢٠٠٧م) ص ٢٦
(٥) ثامر علوان المصباح ، علم الاقتصاد الجزئي والكلي (عمان : دار الأيام للنشر والتوزيع ، ٢٠١٥م) ص ١٨٧
(٦) حسام علي داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مرجع سابق ص ٧٣

١/ طريقة الإنتاج (القيمة المضافة) والمنتج النهائي :

يتضمن الناتج بموجب هذه الطريقة كافة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) وبما أن هذه الطريقة تتضمن تحديد الناتج المحلي على أساس جمع قيمة المنتجات النهائية المتحصلة خلال فترة زمنية معينة ؛ يجب الانتباه إلى خطر تكرار الحساب . فحساب قيمة الدقيق يجب ألا يتكرر عند حساب قيمة الخبز الذي يدخل في صنعه. كما أن حساب قيمة الحديد يجب ألا يتكرر عند حساب قيمة السيارات التي يدخل في تركيبها. ولتفادي خطر تكرار حساب السلع في تقدير الناتج المحلي ؛ نلجأ عادة إلى استعمال إحدى الطريقتين^(١) :

أ/ طريقة القيمة المضافة :

نعني بالقيمة المضافة الفرق بين قيمة الإنتاج عند كل مرحلة من المراحل الإنتاجية للسلعة ونستخلص من تعريف الناتج المحلي ما يلي :

١- أن الناتج المحلي يحتوي على القيمة السوقية للسلع النهائية والخدمات ، وهذا يعني عدم احتساب السلع الأولية والسلع الوسيطة ضمن إجمالي الناتج المحلي ؛ لأنها احتسبت ضمن قيم السلع النهائية ، واحتسابها مرة أخرى ضمن الناتج المحلي يؤدي إلى ازدواجية في الحساب^(٢) ولتوضيح ذلك نأخذ المثال التالي :

جدول رقم (١/٢/٣)

مراحل إنتاج الثوب والقيمة المضافة

مراحل الإنتاج	قيمة المبيعات (١)	تكلفة مستلزمات الإنتاج الوسيطة (٢)	القيمة المضافة (٣)
قطن خام (سلعة أولية)	٢٠	٠	٢٠
منسوجات (سلعة وسيطة)	٣٠	٢٠	١٠
ملابس (سلعة نهائية)	٥٠	٣٠	٢٠
	١٠٠ جنية		٥٠ جنية

(١) عمر صخري ، التحليل الاقتصادي الكلي طه (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، ٢٠٠٥م) ص ١٧

(٢) محمدي فوزي أبو السعود ، الاقتصاد الكلي (الإسكندرية : دار الجامعية ، ٢٠١٠م) ص ١١

المصدر : حسام علي داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ٢٠١٠م) ص ٧٥

نلاحظ من الجدول أن المزارع قام ببيع القطن بمبلغ ٢٠ جنية ، وهذه أول مرحلة من مراحل الإنتاج وهي السلعة الأولية . وحيث أن المزارع هو المنتج الوحيد لهذه العملية فيكون ما أضافه إلى الإنتاج ٢٠ جنية ، وهي قيمة القطن التي دفعها مصنع النسيج . في المرحلة الثانية يقوم مصنع النسيج بتصنيع القطن وتحويله إلى قماش وبيعه بمبلغ ٣٠ جنية ، فيكون قد أضاف ١٠ جنيهات إلى قيمة السلعة الأولية. وفي المرحلة الثالثة يأتي دور الخياط الذي يخيط القماش ويحوّله إلى ثوب وبيعه بمبلغ ٥٠ جنية ، فيكون قد أضاف ٢٠ جنية إلى قيمة السلعة الأولية . لو جمعنا القيمة المضافة لكل مرحلة من مراحل الإنتاج ؛ لحصلنا على قيمة الثوب وهي قيمة السلعة النهائية ٥٠ جنية . أما لو جمعنا قيمة البيع لكل مرحلة من مراحل الإنتاج فأصبح لدينا مبلغ ١٠٠ جنية وهو ضعف ثمن الثوب . لذلك فإن جمع قيمة البيع لكل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة يعطينا قيمة مضللة ؛ لأنها تحتسب في قيمة السلعة أكثر من مرة . وتقديماً لهذه الازدواجية في الحساب تحسب قيمة الناتج المحلي ؛ إما عن طريق القيمة النهائية للسلعة (السلعة النهائية × سعر السوق) أو عن طريق جمع القيمة المضافة لكل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة .

القيمة المضافة = القيمة الإجمالية للإنتاج - قيمة مستلزمات الإنتاج
القيمة المضافة هي الفرق بين قيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج .

٢- الناتج المحلي يمثل تدفقاً يعبر عن ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات خلال السنة . أي أنه في نهاية كل سنة يتم حساب الناتج المحلي من السلع النهائية والخدمات وتقوّم بسعر السوق . لكن هذا التقويم يُوجد مشكلة تتعلق بمقارنة الناتج المحلي لسنة معينة بسنة أخرى؛ وذلك بسبب التغير في الأسعار ، هذه المشكلة أمكن التغلب عليها باستخدام الأرقام القياسية للأسعار للتوصل إلى القيمة الحقيقية للناتج المحلي كما سنرى .

٣- الناتج المحلي يحتوي على القيمة السوقية للسلع النهائية والخدمات التي أنتجت خلال السنة المعنية ، بمعنى أن السلعة المنتجة عام ٢٠٠٤م إذا بيعت عام ٢٠٠٥م فعملية البيع لا تدخل

ضمن الناتج المحلي لعام ٢٠٠٥م لأن قيمة السلعة قد احتسبت ضمن قيمة الناتج المحلي لعام ٢٠٠٤م وعملية البيع التي حدثت تعد تحويلاً في الملكية .

٤- السلع النهائية والخدمات التي تدخل في حساب الناتج المحلي هي التي تدخل إلى السوق وتقوم بسعر السوق . لكن في الواقع هناك العديد من السلع التي لا تدخل إلى السوق إنما يستهلكها المنتج في مكان الإنتاج . وهذه يتم تقديرها وإضافتها إلى الناتج المحلي . وكذلك بعض الخدمات كخدمات ربة المنزل وخدمات الكهرباء في منزله ، فمل هذه لا تدخل في حساب الناتج المحلي لصعوبة تقديرها .

ب/ المنتج النهائي :

تتمثل هذه الطريقة في إضافة جميع السلع النهائية والخدمات المباعة إلى المستهلكين ، وإلى الحكومة والعالم الخارجي^(١) . ويتم بهذه الطريقة قياس الناتج المحلي عند منبعه لأي منتج عند مرحلة خلقه أثناء العملية الإنتاجية ، لذا يمكن قياس الناتج على أساس أنه مجموع قيم ما تم إنتاجه من مختلف السلع والخدمات النهائية ، حيث يتم إضافة كل قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة في المجتمع خلال فترة زمنية محددة (عام) وعادة ما يتم تقدير قيمة الناتج المحلي خلال فترة زمنية معينة بالأسعار الجارية ، أي على أساس الأسعار السوقية السائدة لكل السلع والخدمات النهائية خلال فترة التقدير . وبمقتضى هذه الطريقة يجري حصر كميات السلع والخدمات النهائية المنتجة في المجتمع خلال العام ، ثم ضرب كمية كل سلعة أو خدمة في سعرها بالسوق للوصول إلى قيمتها النقدية ، وجمع قيم مختلف السلع والخدمات نصل في النهاية إلى قيمة الناتج المحلي مقوم بأسعار السوق^(٢) .

٢- طريقة الدخل :

من تعريف الدخل المحلي نستنتج أنه لا بد أن يساهم عنصر الإنتاج في إنتاج الناتج المحلي حتى يمكن احتساب ما تحصل عليه من دخل ضمن الدخل المحلي . فمدفوعات

(١) عمر صخري ، مرجع سابق ، ص ص ١٨ - ١٩

(٢) حسام علي داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مرجع سابق ص ٨٠

الضمان الاجتماعي لا تدخل ضمن قيمة الدخل المحلي ، وكذلك انتقال ملكية أصل من الأصول.

العوائد التي تحصل عليها عناصر الإنتاج والتي تدخل في حساب الدخل المحلي هي (٣) :

١- تعويضات الموظفين : وهي عبارة عن إجمالي الأجور والرواتب التي يتقاضاها الموظفون ، بالإضافة إلي كل من الأجور والرواتب الإضافية .

٢- الفوائد : والمقصود بها مدفوعات فوائد الشركات ، مع استثناء مدفوعات فوائد الحكومة .

٣- إيرادات الإيجارات : وتشمل إيجارات المساكن والمحلات التجارية والمزارع ، إضافة إلى القيمة التقديرية لإيجارات المساكن التي يقطنها أصحابها وما يحصل عليه أصحاب براءة الاختراع أو حقوق التأليف .

٤- دخول أصحاب الأعمال الصغيرة : كالبقالات والمطاعم .

٥- دخل الملاك : أي أرباح الشركات الفردية .

٦- أرباح الشركات ، والتي تشمل كلاً من الضرائب المفروضة على دخول الشركات ، حصص الأرباح ، والأرباح غير الموزعة .

٧- الضرائب غير المباشرة .

إجمالي الدخل المحلي وصافي الدخل المحلي :

لكي نحصل على إجمالي الدخل المحلي ؛ لا بد أن نضيف إلى صافي الدخل المحلي الضرائب غير المباشرة وإهلاك رأس المال ثم نطرح منه الإعانات الإنتاجية ، وهو ما يسمى بإجمالي الناتج المحلي بسعر السوق .

الضرائب غير المباشرة تشمل الضريبة على الإنتاج والضريبة على المبيعات ، وهي ضرائب يدفعها المنتج وتدخل ضمن تكلفة الإنتاج ويتحمل المستهلك الجزء الأكبر منها . وعلى ذلك فهي لا تمثل دخلاً لأي عنصر إنتاجي ، ولا تدخل ضمن صافي الدخل المحلي ، وإنما ضمن إجمالي الدخل المحلي . الإعانات الإنتاجية تطرح من صافي الدخل المحلي لأنها عبارة عن مدفوعات تدفعها الدولة لمنتجات السلع الحيوية ؛ بغرض جعل أسعارها في متناول ذوي

(٣) أوجست سوانينبيرج ، مرجع سابق ، ص ٣٤٦

الدخل المحدود . أما إهلاك رأس المال فهو تكلفة ولا يعد دخلاً لأي عنصر من عناصر الإنتاج ، لذلك يحسب ضمن إجمالي الدخل المحلي وليس ضمن صافي الدخل المحلي . إذن إجمالي الدخل المحلي (إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق) = صافي الدخل المحلي + الضرائب غير المباشرة + إهلاك رأس المال - الإعانات الإنتاجية .

٣- طريقة الإنفاق

تعتبر هذه الطريقة إحدى الطرق الأساسية لتقدير الناتج المحلي في المجتمع ، وحسب هذه الطريقة ينظر إلى الدخل المحلي أو الدخل القومي من زاوية الإنفاق النهائي على مجموع السلع والخدمات ؛ التي يتم إنتاجها في فترة محددة من الزمن (عام)^(١) . ويتكون الاقتصاد من أربع قطاعات ، لكل منها نوع معين من الإنفاق . مجموع هذه الإنفاقات يكون إجمالي الإنفاق الكلي الفعلي على الناتج المحلي ، الذي لابد أن يتساوى مع إجمالي الناتج المحلي . هذه الأنواع من الإنفاق هي :

أ- الإنفاق الاستهلاكي الخاص :

يعادل هذا الإنفاق القيمة السوقية الكلية للسلع والخدمات ؛ التي يبتاعها القطاع العائلي والمؤسسات التي لا تعمل بهدف الربح . وكذلك قيمة السلع والخدمات التي يتلقاها القطاع العائلي كنوع من الدخل العيني . وينقسم الإنفاق الاستهلاكي الشخصي إلى ثلاثة أقسام هي السلع المعمرة ، السلع غير المعمرة والخدمات^(٢) .

ب- الإنفاق الاستثماري :

حيث يمثل إنفاق القطاع الإنتاجي (قطاع الأعمال) على السلع الرأسمالية أو الإنتاجية . وهي السلع والعدد والآلات التي من صنع الإنسان ، ويعاد استخدامها في إنتاج السلع الأخرى . وبعبارة أخرى فإن الإنفاق الاستثماري يمثل الإحالات أو الإضافات إلى رصيد الأمة من سلع رأس المال ، بما في ذلك المصانع والآلات والمعدات والمخزون منها وغيرها من الأصول الإنتاجية غير البشرية^(٣) .

(١) حسام علي داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مرجع سابق ص ٨٠

(٢) مايكل إيدجمان ، الاقتصاد الكلي ، ترجمة : محمد إبراهيم منصور (الرياض : دار المريخ للنشر ، ١٩٩٩م) ص ٤٢ - ٤٣

(٣) حسام علي داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مرجع سابق ص ٧٣

ج- الإنفاق الحكومي:

يشمل مشتريات الحكومة من السلع والخدمات مثل : التعليم وخدمات الشرطة ، والصواريخ ، والمباني ، وتوليد القوى الكهربائية ، والخدمات الطبية ، والقانونية والمحاسبية^(٤).

د- إنفاق القطاع الخارجي:

ويشمل الصادرات من السلع والخدمات المنتجة محلياً، والواردات من السلع والخدمات المنتجة خارج الاقتصاد . والفرق بين الصادرات والواردات يمثل صافي الإنفاق الخارجي ، وهو الذي يدخل ضمن إجمالي الإنفاق الكلي ، إذن إجمالي الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) = إجمالي الناتج المحلي = إجمالي الدخل المحلي = الإنفاق الاستهلاكي الخاص + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الإنفاق الخارجي .

الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والناتج القومي الإجمالي (GNP):

إن الفرق بين مصطلحي القومي والمحلي يرتبط بصفة أساسية بجنسية أصحاب عناصر الإنتاج ؛ الذين ساهموا في تحقيق الناتج ، فالناتج المحلي الإجمالي (GDP) يشير إلي إجمالي السلع والخدمات ، التي أنتجت بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل البلد فقط خلال فترة زمنية (عادة عام) بغض النظر عن جنسية الأفراد الذين يملكون تلك العناصر الإنتاجية ، أو بمعنى آخر سواء كانت تلك العناصر مملوكة بالكامل للأفراد الوطنيين ؛ الذين يتمتعون بجنسية البلد الذي يقيمون فيه ، أو كانت أجزاء منها مملوكة للأجانب الذين لا يحملون جنسية ذلك البلد . أما الناتج القومي الإجمالي (GNP) فيشير إلي إجمالي السلع والخدمات التي أنتجت بواسطة عناصر الإنتاج الوطنية ؛ التي يمتلكها أفراد المجتمع الذين يتمتعون بجنسية البلد الذي يقيمون فيه ، وذلك خلال فترة زمنية (عادة عام) ، بغض النظر عن المكان الذي تحقق فيه ذلك الإنتاج . أو بمعنى آخر سواء تحقق ذلك الإنتاج داخل البلد بالكامل ، أو تحقق جزء منه خارج نطاق البلد^(١) .

^(٤) جيمس جوارثيني وريجارد استروب ، مرجع سابق ، ص ١٦٩

^(١) محمدي فوزي أبو السعود ، مرجع سابق ، ص ١٣

ثانياً : عرض النقود :

مفهوم النقود :

تعرف النقود بأنها الشيء الذي يستخدم من قبل الأفراد ، ويلقى قبولاً عاماً ويستخدم وسيطاً للتبادل ومقياساً ومستودعاً للقيمة ، كما تستخدم وسيلة للمدفوعات الآجلة^(١).
لم يتفق الاقتصاديون على تعريف موحد للنقود ووظائفها ؛ بل اختلفت تعريفاتها باختلاف نظرتهم للنقود ووظائفها (الكلية ، النوعية) ودورها في الحياة وفي النشاط الاقتصادي .
فقد عرفها "Steiner shwppront Solomon" : بأنها شيء ثابت لا تتغير قيمته كوحدة للحساب ، ويكون مقبولاً من المجتمع كأداة لتسديد المدفوعات والديون والحصول على السلع والخدمات . وهذا التعريف يشتمل وظائف أخرى للنقود كتسديد المدفوعات والديون والحصول على السلع . بينما عرفها "John Rcnleit" على أنها أي شيء قابل للإنفاق ، ويستخدم كوحدة للحساب . هذا التعريف يركز على وظيفة النقود كوحدة حساب فقط ، وقد عرفها "Walke" في عبارته الشهيرة النقود هي أي شيء تدخله النقود . بينما عرفها "Robertson" على أنها سلعة تستخدم كوسيلة مبادلة بسلع أخرى وتسوية الالتزامات التجارية . اقتصر هذا التعريف على النقود السلعية والتي تطلب لذاتها فقط . أما "Kednes" فعرفها بأنها : كل شيء يستخدم لتسوية المدفوعات باعتباره ذا قبول عام كوسيط للمبادلة ، ويستخدم لحفظ القوة الشرائية^(٢) . كما تعرف النقود بأنها أي شيء يؤدي وظيفة النقود ويحظى بالقبول العام . وهذا هو التعريف الوظيفي للنقود . وحتى تؤدي النقود وظيفتها كأداة مبادلة مقبولة يجب أن تتمتع بصفة القبول

(١) عوف محمود الكفراوي ، نقود ومصارف (القاهرة : دار الجامعات المصرية ، ب ت) ص ١٣ .

(٢) أكرام حداد ، النقود والمصارف ، ط٢ (الأردن : دار وائل للنشر ، ٢٠٠٨م) ص ص ٢٠ - ٢١ .

العام ، سهولة حملها ، استحالة بلاها وتآكلها ، قابليتها للتجزئة ، تجانس وحداتها وندرته النسبية^(٣) .

يمكن القول أن معظم التعاريف السابقة (وإن اختلفت) ، إلا أنها ركزت على خاصيتين رئيسيتين للنقود ، وهي وسيلة للمبادلة ووحدة حساب تسوية المدفوعات وإبراء الديون . لذلك فإنه يمكن تعريف النقود بأنها " كل شيء يلاقي قبولاً عاماً كوسيلة لمبادلة ووحدة حساب ، ويستخدم لتسوية المدفوعات وإبراء الديون .

عرض النقود :

يقصد بعرض النقود ، أو كما يطلق عليه النقود المتداولة ، أو كمية المعروض النقدي ، كمية النقود المتاحة في الاقتصاد القومي في فترة زمنية محددة . ويفسر الاقتصاديون كمية النقود المتاحة ، أو ما يطلق عليه كمية وسائل الدفع المتاحة (بإجمالي النقود) على اختلاف أنواعها الموجودة في المجتمع في فترة زمنية محددة . ويتكون عرض النقود في المجتمع من عنصرين رئيسيين هما : الأول هو النقود الورقية "القانونية" المتداولة بأجزائها ومضاعفاتها والثاني هو نقود الودائع ، أو النقود المصرفية "الكتابية" . وبذلك فإن عرض النقود يشتمل على صافي النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي "المصرف المركزي والمصارف التجارية" وعلى الودائع الجارية للمصارف التجارية . إلا أنه من الملاحظ أن هناك وسائل أخرى تؤدي وظائف النقود في الاقتصاديات المعاصرة ، مثل الودائع الآجلة ، التي تختلف عن الودائع الجارية "تحت الطلب" . في أن الودائع الآجلة لا يمكن سحبها من المصرف إلا بعد مضي فترة زمنية معينة ، متفق عليها بين الفرد المودع والمصرف . ولما كانت هذه الودائع لا يمكن استخدامها في تسوية الالتزامات والمدفوعات بسرعة تامة ، مثلما تتمتع به النقود الورقية ونقود الودائع المصرفية ، وذلك لانخفاض درجة سيولتها ، فإنه يطلق عليها شبه النقود ، تمييزاً لها عن النقود الاعتيادية بشقيها الورقي والمصرفي . وتشكل أشباه النقود مع عرض النقود إجمالي السيولة المحلية في الاقتصاد القومي^(١) .

(٣) ضياء مجيد الموسوي ، اقتصاديات النقود والبنوك (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ١٠٠٨م) ص ٢٣

(١) ناظم محمد نور الشمري ، النقود والمصارف (العراق : جامعة الموصل ، ١٩٨٨م) ص ٤٥ - ٤٦

* تعريفه :

هو كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة . ويقصد بالنقود المتداولة هنا كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد أو المؤسسات ، والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي ، وتطور العادات المصرفية في المجتمعات^(٢) . كذلك هو الكمية المتداولة من النقود في أي وقت من الأوقات^(١) . وعلى الرغم من أن الوصف العام للنقود واضح بصورة نسبية ، فإن التعريف المحدد لإجمالي عرض النقود معقد ؛ بسبب التنوع الكبير في أشكال النقود في النظم الاقتصادية الحديثة ، وفيما يلي المقاييس الرئيسية لعرض النقود^(٢) :

١- عرض النقود وبمعناه الضيق M1 :

يشمل مجموع وسائل الدفع المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة . وقد شاع هذا التعريف بين الكنزيين والتقليديين لتأكيدهم وظيفة النقود الأساسية ، كوسيلة للتبادل الوظيفية الأساسية للنقود كما يرونها . ويشمل M1 هنا الودائع الجارية كوسيلة دفع بواسطة الشيكات ، أي يمكن الحصول عليها بسرعة والعملة المتداولة بين أيدي الجمهور^(٣) . ويتمشى هذا التعريف مع الطريقة النظرية ، حيث إن هذه الأصول هي فعلاً نقود وبالتالي تستخدم وسيلة للتبادل مباشرة^(٤) . ويلاحظ أن النقد المتداول الذي يدخل في تعريف عرض النقود بالمعنى الضيق M1 يُعد بمثابة أكثر الأصول سيولة ، فهي تتميز عن غيرها من الأصول بسيولتها المطلقة " أي قدرتها على التحول إلى سلع وخدمات بدون تكلفة " .

٢- عرض النقود بالمعنى الواسع M2 :

يعرف أحياناً بمصطلح السيولة المحلية ، ويتكون من الودائع تحت الطلب (الجارية) والعملة المتداولة بين أيدي الجمهور ، مضافاً لها الودائع لأجل في المصارف التجارية . ويتوقف هذا التعريف مع مفهوم النظرية الكمية الحديثة للنقود . لكن تعود أسباب التوسيع في

(٢) أكرام حداد ، مرجع سابق ، ص ٨٩

(١) حسام علي داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مرجع سابق ص ٢٠٩

(٢) أوجست سوانينبيرج ، الاقتصاد الكلي ، مرجع سابق ، ص ١٢٥

(٣) أكرام حداد ، مرجع سابق ، ص ٨٩

(٤) غالب عوض الرفاعي وعبد الحفيظ بلعربي ، اقتصاديات النقود والبنوك ، ط ١ (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢م) ص ٧٩

عرض النقد هنا إلى حد القطاع المالي في الدول المتقدمة. وقد وفر جزءاً كبيراً من الموجودات المالية التي يمكن تحويلها إلى وسائل دفع بسهولة وسرعة في الوقت نفسه (٥). ونتيجة للتطور الاقتصادي الحديث وتعدد صور التمويل ظهرت أصول أخرى عديدة ، تتمتع بسيولة كبيرة وتقترب من النقود ، بحيث أصبح يطلق عليها "شبه النقود" ومن أمثلتها الودائع لأجل وودائع التوفير ، والودائع تحت الطلب بالعملات الأجنبية . وهي وإن كانت لا تتمتع بصفة السيولة النقدية ؛ إلا أنها تتدرج تحت وصف "السيولة المحلية" . وهذا يعني أن مفهوم السيولة المحلية يعد أكثر اتساعاً من مفهوم عرض النقود بالمفهوم الضيق ، وعليه يتكون عرض النقود بالمعنى الواسع ، من عرض النقود بالمعنى الضيق مضافاً له شبه النقود (١).

٣- عرض النقود بالمعنى الأوسع :

يشمل هذا التعريف عرض النقد بالمعنى الواسع إلى السيولة المحلية ، مضافاً لها الادخارات المودعة خارج المصارف التجارية.

عرض النقود رهين بالنظام النقدي والمصرفي ، الذي يطبق في كل دولة وبسياسة القائمين على هذا النظام . فإذا كان النظام النقدي والمصرفي في إحدى الدول يعتمد على العملة الذهبية وحدها ؛ فإن مقدار العملة في هذه رهين بما يوجد فيها من ذهب ، سواء كان من المناجم الموجودة فيها أم النظام النقدي والمصرفي من الدولة ، ويعتمد على العملة الذهبية والعملية الورقية (٢).

البنك المركزي هو الذي يجوز عرض النقود الاسمي ؛ لذلك يعتبر العرض الاسمي للنقود متغيراً خارجياً ، يتحكم فيه البنك المركزي . ويمكن للبنك المركزي تغيير القاعدة النقدية للتحكم في عرض النقود عندما يكون مضاعف النقود ثابتاً (٣).

(٥) أكرام حداد ، مرجع سابق ، ص ٩٠

(١) حسام علي داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مرجع سابق ص ٢١٠

(٢) إسماعيل إبراهيم البدوي ، التوزيع والنقود في الاقتصاد الإسلامي والوضعي (الكويت : مجلس النشر العالمي ، ٢٠٠٢م) ص ٦٥

(٣) سعد عبد الله سعيد ، النقود والمصارف ، (الخرطوم : ب ن ، ب ت) ص ٨٨ .

المبحث الثالث

ميزان المدفوعات

أن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة ، يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل . لذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها من قبل العالم الخارجي والتزاماتها نحوه . ولذا فهي تعد بياناً تسجل فيه هذه الحقوق والواجبات تحت بيان يعرف بميزان المدفوعات . وغالباً ما يظهر هذا الميزان العلاقات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي ، بحيث يعطي صورة واضحة للسلطات المسؤولة في الدولة ، ليس فقط عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني ؛ لكن أيضاً عن تأثير المعاملات الخارجية على الدخل القومي ومستوى التشغيل في الداخل . كما أن لميزان المدفوعات أهمية كبيرة ، حيث (من خلال دراسة مفرداته) يعكس درجة التقدم الاقتصادي في البلد ويمكن من تحديد المركز المالي للدولة بالنسبة للعالم الخارجي .

يعدّ ميزان المدفوعات من أكثر المؤشرات الاقتصادية الكلية أهمية بالنسبة لصناع السياسة الاقتصادية ، خاصة في الاقتصاد المفتوح . حيث يقوم البنك المركزي عادة بإعداده^(١).

تعريف ميزان المدفوعات:

عرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات بأنه : بيان إحصائي يلخص المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة معينة. ويتألف من حساب السلع والخدمات وحساب الدخل الأولي ، وحساب الدخل الثانوي ، والحساب الرأسمالي ، والحساب المالي . ووفق نظام القيد المزدوج الذي يرتكز عليه ميزان المدفوعات ؛ يسجل لكل معاملة قيدين ، ومجموع القيود

(١) أحمد عبد الله إبراهيم أحمد ، تمويل التجارة الخارجية (الخرطوم : شركة مطابع السودان العالمية ، ٢٠١٠م) ، ص ٤٤١

الدائنة يساوي مجموع القيود المدينة^(٢) . كذلك هو سجل منظم أو بيان شامل لكل المعاملات الاقتصادية ، التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة^(٣) .

كذلك يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل يشمل كافة المعاملات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي ، وذلك من خلال تسجيل كل المعاملات التي تتم بين المقيمين (سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين) في دولة معينة مع بقية دول العالم خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة^(١) . أيضاً يمكن تعريفه بأنه : عبارة عن سجل لحقوق الدولة وديونها ، خلال فترة معينة . فهو يتألف من جانبين : جانب دائن وآخر مدين ، وتدرج في الجانب الدائن كافة العمليات التي تحصل الدولة بمناسبةها على إيرادات من العالم الخارجي ، كالصادرات من السلع والخدمات واستيراد رأس المال ، أما جانب المدين فتدرج فيه كافة العمليات التي تؤدي الدولة بمناسبةها مدفوعات للعالم الخارجي ، مثل الواردات من السلع والخدمات وتصدير رأس المال من المقيمين لغير المقيمين^(٢) . كذلك يعرف ميزان المدفوعات بأنه : بيان بسجل جميع العمليات التي تمت بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين بها خلال فترة معينة من الزمن^(٣) . كما يعرف بأنه : بيان محاسبي تسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي ؛ الداخلة والخارجة من البلد خلال فترة زمنية معينة ، عادة ما تكون سنة^(٤) . ويعرف أيضاً بأنه : بيان حسابي تسجل فيه قيمة جميع السلع والخدمات والهيئات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية ، وجميع كميات الذهب النقدي ؛ الداخلة إلي البلد والخارجة منه خلال فترة زمنية محددة والتي عادة ما تكون سنة^(٥) .

أيضاً هو حصر دقيق وشامل لجميع المعاملات الاقتصادية ، التي تحققت فعلاً بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين في هذه الدولة ، خلال فترة زمنية معينة عادة سنة. هذه

(٢) دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، ٢٠٠٩م) ص ٩

(٣) محمود يونس محمد ، اقتصاديات دولية مرجع سابق ، ص ١٦٣

(١) إيمان عطية ناصف وهشام عماره - مبادئ الاقتصاد الدولي (مصر : المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٨م) ، ص ٢٨٩ .

(٢) محمد زكي شافعي - العلاقات الاقتصادية الدولية (دمشق : دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٨٩م) ص ١٨٥ - ١٨٦

(٣) عادل أحمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، ٢٠١٠م) ، ص ٨٨

(٤) بسام الحجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع ، ٢٠٠٥م) ، ص ٥٤

(٥) عبد الرحمن يسري احمد ، الاقتصاديات الدولية ، (الإسكندرية : مؤسسه شباب الجامعة ، ١٩٩٣م) ، ص ٢٠٣ .

العمليات الاقتصادية بعضها عمليات استيراد والبعض الآخر تصدير ، وأخرى عبارة عن تحويلات رأسمالية في اتجاه أو في آخر^(٦) . وأيضاً يعرف ميزان المدفوعات بأنه : وثيقة يسجل فيها مجموع العمليات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة ، وغير المقيمين خلال مدة معينة ، تكون عاماً واحداً غالباً^(١) . كذلك هو سند يسجل فيه جميع المبادلات التجارية والاقتصادية ، التي تتم بين حكومات ومواطني دولة مع غيرها من الدول ، خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة^(٢) . كما يعرف ميزان المدفوعات بأنه : سجل منظم تسجل فيه مصادر وتطبيقات الأموال الخارجية للبلد . كون كل الفئات التي تدخل في حساب الميزان تعبر عن تدفقات^(٣) .

أيضاً هو بيان حسابي تسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية ، وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد ، خلال فترة زمنية معينة ، غالباً ما تحدد بسنة واحدة^(٤) . كما يعرف بأنه سجل محاسبي موجز تدرج فيه تفاصيل جميع العلاقات الاقتصادية بين المقيمين في الدولة من أفراد أو شركات أو جهات حكومية ؛ وبين غير المقيمين فيها خلال فترة زمنية محدودة تكون غالباً سنة. أيضاً يعرف ميزان المدفوعات بأنه : بيان أساسي ومنسق لجميع التعاملات الاقتصادية التي تتم بين مواطني وحكومات ومؤسسات محلية لبلد من البلدان ؛ مع مواطني وحكومات ومؤسسات أجنبية^(٥) .

يتضح من خلال التعريفات السابقة أنها جميعاً تتفق على أن ميزان المدفوعات لأي دولة لا يخرج عن كونه عبارة عن سجل ، تسجل فيه كافة المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي ، بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة ، كما يتضح من خلال التعريف السابق أن :

(٦) أحمد عبد الله إبراهيم أحمد، تمويل التجارة الخارجية مرجع سابق ، ص ٣٨٤
(١) طارق فاروق الحصري ، الاقتصاد الدولي ، ط ١ (مصر : المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، ٢٠١٠ م) ، ص ٤٩
(٢) عطا الله الزبون ، التجارة الخارجية (عمان : دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، ٢٠١٥ م) ، ص ٦٣
(٣) محمد صالح القرشي - المالية الدولية ، (الأردن : الوراق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨ م) ، ص ٣٦
(٤) عبد الرحمن يسري ، الاقتصاديات الدولية (الإسكندرية : الدار الجامعية ، ٢٠٠١ م) ، ص ٢٠٣
(٥) M.ch acholiades , International Monterey Theory and policy , ISE Mc. Grow-Hill, U.S. 1978 , p.38

١. المعاملات الاقتصادية الخارجية : اهتمام ميزان المدفوعات ينصب فقط علي المعاملات الاقتصادية الخارجية ، سواء تُؤدَّ عنها حقوق للمقيمين لدى غير المقيمين ، أو نتج عنها حقوق لغير المقيمين ، يتعين على المقيمين أدائها . أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين في إقليم الدولة نفسها فلا شأن لميزان المدفوعات بها^(١).

المعاملات الاقتصادية هي : أي عمل يترتب عليه نقل سلعة أو خدمة أو نقل الحق على صك مالي ؛ من شخص مقيم في البلد إلى شخص آخر غير مقيم . وتسجل حسب تصنيفها المعتمد ، سواء اتخذت صيغة علاقات تبادلية مثل الصادرات مقابل الاستيراد، أو خرجت كتحويلات خارجة للدخول مثل : الهبات والتعويضات وتحويلات العاملين في الخارج وبعض الضرائب والرسوم^(٢).

٢. يتم القيد في هذا السجل من خلال طريقة القيد المزدوج المعروفة في نظرية المحاسبة ، ويحدث نتيجة لذلك ما يسمى بالتوازن الحسابي أو الشكلي لميزان المدفوعات^(٣).

٣. الفترة الزمنية : يغطي ميزان المدفوعات فترة زمنية معينة هي في العادة سنة واحدة ، ولا توجد قاعدة محددة لبداية هذه السنة أو نهايتها. فمن الدول من تتبع التقويم الميلادي ، بأن تبدأ فترة الحساب في أول يناير وتنتهي في نهاية ديسمبر ، في حين تتبع دول أخرى تقويماً يبدأ خلال السنة الميلادية^(٤).

قد جرت العادة أن يتم تسجيل المعاملات الاقتصادية خلال عام ، وهي فترة زمنية كافية لتشمل جميع التغيرات الاقتصادية المتوقعة في الأجل القصير ، مثل المناخ والمواسم المختلفة للزراعة . وهذا لا يمنع أن يكون هناك موازين مدفوعات للدولة خلال فترة ربع سنوية للوقوف على المركز المالي أولاً بأول^(٥).

(١) السيد محمد أحمد السريتي ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، ط ١ ، (مصر : مؤسسة رؤية للطباعة ، ٢٠٠٩م) ، ص ٢٢٦
(٢) أحمد الغندور ، العلاقات الاقتصادية الدولية (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٩٦م) ، ص ٣٢
(٣) عبد المطلب عبد الحميد ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات ، ط ١ (الإسكندرية : الدار الجامعية ، ٢٠١٠ م) ، ص ٤٢٥
(٤) أحمد عبد الله إبراهيم ، تمويل التجارة الخارجية مرجع سابق ، ص ٤٤٣
(٥) علي حافظ منصور ، العلاقات الاقتصادية الدولية (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨١م) ص ٦٥

٤. يقوم التسجيل في ميزان المدفوعات على أساس التفرقة بين المقيمين وغير المقيمين ويعتبر الوطنيون هم المقيمين عادة في إقليم الدولة . فالأشخاص الذين يقيمون بصفة عرضية على أرض الدولة لا يعتبرون من الوطنيين ، كالأجانب الوافدين بغرض السياحة^(١). المقيم هو أي شخص طبيعي -أفراد- (الرعايا أو الجاليات الأجنبية) أو معنوي (هيئات أو شركات حكومية خاصة) تربطه علاقات قوية بالدولة المقيم فيها يخضع لقوانينها ، ويتمتع بحمايتها عند الضرورة، ولا يشترط الإقامة بصفة دائمة . أما غير المقيم فيعني كل من هم في خارج الدولة سواء كانوا مواطنين أو أجانب . المهم في هذه الحالة هو اتجاه التدفقات النقدية بصرف النظر عن الجنسية ؛حيث كل أموال تدخل إلى الدولة تعتبر متحصلات، وكل أموال تخرج منها تعتبر مدفوعات ، مهما كانت جنسية المتعاملين مواطنين أو أجانب. ويعتبر المواطن مقيماً في دولة ما إذا أقام في الدولة مدة تزيد عن سنة.

القاعدة العامة والمهمة في هذا المجال هي : أن كل عملية يترتب عليها طلب عملة دولة وعرض عملة دولة أخرى تقيد في الجانب الدائن ، وكل عملية يترتب عليها عرض عملة بلد وطلب عملة بلد آخر تقيد في الجانب المدين^(١).

أهداف ميزان المدفوعات:^(٢)

يهدف ميزان المدفوعات إلى تحقيق ما يلي:

١. يعمل ميزان المدفوعات على توفير المعلومات والبيانات الاقتصادية والمالية لمحتاجيها في الدولة ، سواء الجهات الحكومية في عمليات التخطيط أو في اتخاذ القرار ، أو على مستوى القطاع الخاص لما لتلك المعلومات والبيانات من أثر في اتخاذ القرار الاستثماري.

٢. يعكس مستوى تطور وقوة اقتصاد الدولة في الوقت الحالي وموقع تلك الدولة ؛ مقارنة مع الدول الأخرى من حيث مكونات ميزان الصرف . فمن المعروف أن الدول تختلف في عملياتها الاقتصادية ومواردها وطريقة إدارة الاقتصاد فيها ، وموقعها الجغرافي والمنهج

(١) السيد محمد أحمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية (الإسكندرية : دار التعليم الجامعي ،

٢٠١٢م) ، ص ٢٢٩

(١) عبد المطلب عبد الحميد ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات ، مرجع سابق ، ص ٤٢٦

(٢) عطا الله الزبون ، التجارة الخارجية ، مرجع سابق ، ص ٦٣

الاقتصادي الذي تدير به عملياتها الاقتصادية ، مما ينعكس على مستواها الاقتصادي بين الدول . وقد تستعين الدول (بالاعتماد على ميزان المدفوعات أو بعض مؤشرات) ببرامج أو خبراء من دول متقدمة اقتصادياً بهدف تطوير وضعها الاقتصادي.

٣. تعد مؤشرات الميزان التجاري الأساس الذي تنطلق منه السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في الدولة ؛ مما يساعدها في تعزيز بعض الجوانب التي تزيد من المؤشرات الإيجابية ، ومراجعة تلك التي تؤدي إلى المؤشرات السلبية من خلال تبني الخطط والإستراتيجيات الاقتصادية ، وبرامج التصحيح الاقتصادي التي تعتمد عليها الكثير من الدول.

٤. بما أن ميزان المدفوعات ومن خلال مؤشرات يبين العلاقات الاقتصادية الخارجية ؛ فإنه يوضح المسار الذي سيحدد تنمية أو تقليل العلاقات الخارجية ؛ حتى تصل الدولة إلى النقطة المتوازنة مع الدول الخارجية المتعامل معها.

٥. ومن ناحية بحثية يعد ميزان المدفوعات مصدراً للباحثين والدارسين ومراكز البحوث المختلفة ، إذ يعتبر ميزان المدفوعات الوسيلة التي يتم رصد المعلومات بها ومرجعاً للدراسات ومساعداً لاتخاذ القرارات التجارية.

أهمية ميزان المدفوعات:

تساعد المعلومات التي يشتمل عليها ميزان المدفوعات على اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بسياسات الدولة المالية والاقتصادية من جهة ، ونشاطها التجاري من جهة أخرى ، كما يوضح أيضاً تأثير العمليات والسياسات الاقتصادية الدولية على مستوى الدخل القومي ، ومدى اعتماد الاقتصاد الوطني على المساعدات الدولية ، بهذا المفهوم فإن ميزان المدفوعات يستخدم كمؤشر ل:

- تقويم احتمالات نجاح السياسات الاقتصادية والتطور مستقبلاً.
- تقويم المقدرة على السداد.
- تحديد سياسات الصرف اللائمه.

يجب التأكيد على أن ميزان المدفوعات ذا الفائض ليس دوماً مؤشراً على الرفاهية ، كما أن العجز ليس دوماً مؤشراً للإفلاس . وبالرغم من ذلك فلا بد من تقصي أسباب واحتمالات

العجز . ومما لا شك فيه أن استمرارية العجز لفترات طويلة هو مؤشر لمصاعب ومشاكل اقتصادية أساسية^(١) . كما أن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجها مع الاقتصاد الدولي ، وبذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر^(٢) .

كما تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة ، التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد ، بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات ؛ لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاته مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني ، وذلك للأسباب التالية:^(٣)

١ . يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة : إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني ، وقابليته ودرجة تكييفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي ؛ لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات ، بما فيه العوامل المؤثرة في حجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ، ومستوى الأسعار والتكاليف...إلخ.

٢ . يظهر القوى المحددة لسعر الصرف : إن ميزان المدفوعات يعكس قوى طلب وعرض العملات الأجنبية ، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية ، من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل ، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنين الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.

٣ . يقيس الوضع الخارجي للدولة: حيث إن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي ؛ هي نتيجة اندماجها في الاقتصاد الخارجي ، وهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة.

٤ . يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة: حيث يشكل ميزان المدفوعات أداة مهمة تساعد السلطات العامة ، على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد ، بسبب هيكله الجامع ، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي

(١) عبد الله الشريف عبد الله الغول ، موضوعات في الاقتصاد الكلي (الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، ٢٠٠٧م) ص ٢١٥

(٢) رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون ، التمويل الدولي ، (الأردن : دار الأيام للنشر والتوزيع ، ٢٠١٣م) ، ص ٣٢

(٣) السيد محمد أحمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢

أو عند وضع السياسات المالية والنقدية . ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ، ضمن مجالات التمويل والتجارة ، عند اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بسياسات الدولة المالية والاقتصادية من جهة ونشاطها التجاري من جهة أخرى.

مكونات ميزان المدفوعات :

مما سبق عرفنا أن ميزان المدفوعات عبارة عن حصر دقيق لكافة العلاقات الاقتصادية، التي تتم خلال فترة معينة في الغالب ما تكون سنة ، بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين في هذه الدولة . وهو من هذا التعريف عبارة عن حصر شامل للعديد من العمليات الاقتصادية بعضها عمليات في اتجاه أو آخر^(١) . ويتكون ميزان المدفوعات من حسابين : القسم الأول ميزان المعاملات الجارية ، ويتكون من ميزان المعاملات المنظورة (الميزان التجاري) وميزان المعاملات غير المنظورة (الخدمات) وحساب التحويلات . والقسم الثاني وهو ميزان المعاملات الرأسمالية : ويتضمن حسابي رؤوس الأموال قصيرة الأجل ورؤوس الأموال طويلة الأجل^(٢).

أولاً : حساب السلع والخدمات(الحساب الجاري) :

هو ذلك الحساب الذي تسجل به كافة العمليات الخاصة بانتقال السلع والخدمات المنظورة وغير المنظورة من ملكية المقيمين إلى ملكية غير المقيمين^(٣). ويحتل هذا الحساب أهمية كبيرة لمؤشر للتعرف على التغيرات في الطلب على الصادرات والواردات ، التي تؤثر بدورها على حركات أسعار الصرف . كما يوضح التغيرات التي تحصل في حقوق الدولة (القطاع الخاص والحكومي) على الثروة الأجنبية وتأثيرها على سعر الصرف ، طالما أن هذا التغير سيؤثر على طلب المواطنين على الموجودات بالعملة المحلية^(٤) . ويسمى بالحساب الجاري لأن كل المعاملات التي يشملها تتصل بالدخل القومي الجاري والإنفاق الحكومي .^(٥)

أ- المعاملات المنظورة (التجارة السلعية):

(١) أحمد ضياء الدين زيتون ، علم الاقتصاد (الإسكندرية : المكتب العلمي للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠م) ص ٣٤٨

(٢) طارق فاروق الحصري ، الاقتصاد الدولي ، مرجع سابق ، ص ٥٠

(٣) سمير فخري نعمة ، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات ، مرجع سابق ، ص ٧٢

(٤) عبد المنعم السيد علي ، هيل عجمي جميل ، العلاقات النقدية الدولية (الموصل : دار الكتب للطباعة والنشر ، ١٩٩٤م) ص ٢٢

(٥) محمد سيد عابد ، التجاره الدوليہ ، (الأردن : مكتبه ومطبعه الإشعاع الفنية ، ٢٠٠١م) ، ص ٢٨٩م

تشمل صادرات وواردات السلع المادية الملموسة (التدفقات السلعية ، بما في ذلك الذهب غير النقدي) التي تعبر الحدود الجمركية وتسجل بواسطة السلطات الجمركية على أنها سلعاً صدرت أو استوردت خلال الفترة الجارية (هنالك سلع تهرب عبر الحدود ، صادر أو وارد فلا تقيد بواسطة السلطات الجمركية) . وتسجل السلع المصدرة دائنة ؛ لأنها تقتضي من غير المقيمين أداء أو التزام بأداء مدفوعات للمقيمين في الدولة ، لذلك تظهر القيمة النقدية للصادرات في الجانب الدائن ، حيث تعتبر بمثابة متحصلات، بينما تسجل السلع المستوردة مدينة في نفس الحساب ؛ لأنها تقتضي من المقيمين في الدولة أداءً أو التزاماً بأداء مدفوعات لغير المقيمين. وبذلك تكون الواردات في الجانب المدين حيث تعتبر بمثابة مدفوعات. ومن المتعارف عليه دولياً عند تقييم الصادرات أنه يتبع نظام (FOB) أي : (Free On Board) (أي قيمة البضائع زائداً جميع التكاليف أو النفقات التي تتفق عليها حتى تصل إلى ظهر السفينة وتكون مستعدة للإبحار) وعند تقييم الواردات يتبع نظام (CIF) أي : (Cost Insurance Freight) يعني تكلفة السلعة والتأمين عليها وشحنها على المصدر حتى وصولها إلى ميناء التفريغ . ويلاحظ عند تقييم الواردات في ميزان المدفوعات أنه تخصم تكاليف التأمين وتكاليف الشحن ، حيث تضاف إلى البنود الخاصة بها في حساب الخدمات . وهذا هو أحد أسباب اختلاف قيمة الواردات كما تظهر في إحصاءات التجارة الخارجية عن قيمتها كما تظهر في ميزان المدفوعات . ويعتبر هذا الحساب أكثر أهمية لإسهامه بنسبة كبيرة في التجارة الخارجية ، خاصة في الدول التي تلعب فيها التجارة السلعية دوراً كبيراً. ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع مصطلح "الميزان التجاري" فإذا كانت قيمة الصادرات تفوق قيمة الواردات كان الميزان التجاري موافقاً أو فائضاً أو ايجابياً . وإذا كانت قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات فإن الميزان التجاري غير موافق أو عجزاً أو سلبياً^(١). وتقيد قيمة الصادرات والواردات المنظورة في أغلب الأحيان في موازين المدفوعات طبقاً لإحصائيات السلطات الجمركية.

ب- المعاملات غير المنظورة (التجارة الخدمية):

(١) محمدي فوزي أبو السعود ، مرجع سابق ، ص ٣٢٨

- يقيد في الجانب الدائن منه قيمة الخدمات التي أدتها الدولة للخارج ، وفي الجانب المدين نفقاتها في الخارج . ويحتوي هذا الحساب على العديد من البنود:
- النقل: يتضمن بند النقل المدفوعات المتعلقة بمختلف أنواع خدمات النقل (البري أو البحري أو الجوي) التي تؤديها شركات النقل الأجنبية إلى المقيمين وتسجل في الجانب المدين، أي جانب المدفوعات. أو شركات النقل الوطنية وتقيد في الجانب الدائن.
 - التأمين: قد يكون التأمين خاصاً بنقل السلع ، وقد يكون أيضاً خاصاً بعمليات التأمين على الحياة والحوادث وإعادة التأمين . فالتأمين على حسب هذه الأقسام يسجل منها بالدائن ما تستحقه مشروعات مقيمة من قبل غير مقيمين ، وبالمدين ما تستحقه مشروعات غير مقيمة من قبل المقيمين. وقد تكون المدفوعات المتعلقة بعمليات التأمين أقساطاً دورية أو مبالغ تستحق عند وقوع الحادث المؤمن عليه أو ضده . أما مبالغ التأمين ، فالمدفوع منها إلى الداخل يسجل بالدائن ، والمدفوع إلى الخارج يسجل بالمدين.
 - السفر: يشمل هذا البند مصروفات المسافرين على مختلف صورهم (سياحة ، علاج ، دراسة ، عمل ، أداء مناسك...إلخ) مصروفات غير المقيمين إلى داخل الدولة تسجل في الجانب الدائن ، أي جانب المتحصلات ، ومصروفات المسافرين من المقيمين إلى الخارج تسجل في الجانب المدين ، أي جانب المدفوعات.
 - دخول الاستثمارات: ويشمل العائد من الاستثمارات الخارجية بجميع أنواعها : كالأوراق المالية الأجنبية ، الودائع بالبنوك الأجنبية ، العقارات بالخارج ، فوائد القروض الخارجية ، وأرباح الفروع والشركات التابعة في الخارج . ويسجل عوائد الأصول الدولية من أصول الدولة في الخارج في الجانب الدائن، ومن أصول الدولة في الخارج في الجانب المدين.
 - مصروفات حكومية: وتشمل نفقات الحكومة في الخارج : كنفقات البعثات الدبلوماسية والسياسية والعسكرية في الخارج والاشتراكات في المؤسسات الدولية والإقليمية...إلخ.
 - خدمات أخرى: عوائد الحقوق الأدبية أي الملكية الفكرية : (تأليف ، نشر وبراءات اختراع ... إلخ) . ولصعوبة جمع البيانات عن المعاملات غير المنظورة بالنسبة للمعاملات المنظورة يستخدم التقدير بصورة أكبر من الحصر.

في جانب المتحصلات غير المنظورة يعتبر بند تحويلات العاملين بالخارج من أهم البنود ، حيث تسعى الدولة إلى تقديم كل الضمانات والتسهيلات للعاملين بالخارج ؛ ليتمكنوا من تحويل كل مدخراتهم عبر القنوات الرسمية . أما في جانب المدفوعات غير المنظورة تحاول الدولة أن تحد من بعض الخدمات ؛ لكي تقلل من المدفوعات الخارجية ، مثل : خدمات العلاج إلا في الحالات المستعصية "توطين العلاج بالداخل" التقليل من السياحة بالخارج ، تخفيض نفقات البعثات الدبلوماسية والتعليمية بالخارج^(١).

من السمات المميزة للمعاملات المنظورة وغير المنظورة ؛ أنها جميعاً تسهم في تكوين واستخدام الدخل القومي. لذا فإنه يطلق على الميزان الخاص بهذه المعاملات "ميزان المعاملات الجارية" ؛ حيث إن صادرات السلع والخدمات تعدّ مصدراً من مصادر الدخل الجاري، فالدخل القومي لدولة ما في أي سنة من السنوات يتمثل فيما تنتجه هذه الدولة من سلع وخدمات ، بعضها يستهلك في داخل الدولة والبعض الآخر يصدر إلى الخارج . وتعتبر حصيلة الصادرات من حيث تدفقها سنة بعد أخرى ؛ عنصراً من عناصر الدخل الجاري ، وكذلك الحال بالنسبة للواردات من السلع والخدمات ، فالدخل القومي ينفق على السلع والخدمات المختلفة ؛ سواء ما أنتج محلياً أو ما تم استيراده من الخارج . والإنفاق على السلع والخدمات يعدّ عنصراً من عناصر الإنفاق الجاري . وفي بعض الحالات يستخدم اصطلاح "الميزان التجاري" بدلاً من اصطلاح "المعاملات الجارية" وقد يستخدم اصطلاح "الميزان التجاري" بمعنى ضيق بحيث ينصرف إلى تجارة السلع دون تجارة الخدمات^(٢). أي تسجل فيه كل المعاملات المنظورة ؛ أي الملموسة في شكل سلع عينية ، بالتالي يحتوي على الصادرات والواردات السلعية^(٣).

تتميز مكونات ميزان المعاملات الجارية بالدورية ، أي إنها تكرر سنة بعد أخرى ، فهي في جانب المتحصلات تمثل دخلاً دورياً ، وفي جانب المدفوعات تمثل وجهاً من أوجه الإنفاق المتكررة^(٤). وتجدر الإشارة إلى أن هناك تفرقة بين ميزان المعاملات الجارية بمعناه الضيق،

(١) أحمد عبد الله إبراهيم ، تمويل التجارة الخارجية ، مرجع سابق ، ص ٤٨

(٢) محمود يونس ، اقتصاديات دولية ، مرجع سابق ، ص ١٧٣

(٣) عبد المطلب عبد الحميد ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات ، مرجع سابق ، ص ٤٢٧

(٤) محمود يونس وعلي عبد الوهاب نجاء ، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية (الإسكندرية : دار التعليم الجامعي ، ٢٠١٦) ، ص ٢٣٣

وميزان المعاملات الجارية بمعناه الواسع. ففي المعنى الضيق يشمل ميزان المعاملات الجارية كلاً من ميزان التجارة المنظورة ، وميزان التجارة غير المنظورة . أما في المعنى الواسع فيشمل الميزان بمعناه الضيق ، مضافاً إليه التحويلات من جانب واحد^(١). وسنتناول في هذه الدراسة التعريف الضيق لميزان المعاملات الجارية ، ما لم ينص صراحة على أن المقصود هو ميزان المعاملات الجارية بالمعنى الواسع.

ثانياً: حساب التحويلات من جانب واحد:

وفي هذا الحساب يتم رصد قيمة التحويلات الخاصة أو الحكومية ، التي تعنى بتحويل موارد حقيقية أو مالية من وإلى بقية العالم دون أي مقابل^(٢) . أي إنها عمليات غير تبادلية ، من جانب واحد ، وتشمل الهبات والمنح والهيايا والمساعدات وأي تحويلات أخرى^(٣). أي هي عبارة عن التحويلات التي يترتب عليها انتقال موارد حقيقية (سلع ، خدمات، أو أصول مالية) من وإلى الخارج دون مقابل مادي ، وقد تكون خاصة وحكومية ، ويمكن تقسيمها إلى:

أ- التحويلات الخاصة: وتشمل المنح والإعانات والتبرعات (نقدية وعينية) المقدمة أو المستلمة بواسطة الأفراد والهيئات الخاصة (دينية أو ثقافية أو خيرية) . مثل تحويلات العاملين بالخارج لذويهم في الداخل ، إعانات المؤسسات الخيرية ، وتمثل التحويلات الخاصة بنداً له أهمية في موازين مدفوعات بعض الدول مثل إسرائيل، إيطاليا ، أيرلندا ، ولبنان.

ب- التحويلات الحكومية : وتشمل المنح والتعويضات (نقدية أو عينية) المقدمة أو المستلمة بواسطة الحكومات مثل : التعويضات الحربية طبقاً للاتفاقات الدولية المعقودة بين دولتين أو أكثر.

ج- المساعدات والمنح التي تقدم (لدعم برامج التنمية الاقتصادية ، أو الإغاثة من الكوارث الطبيعية أو المتأثرين بالحرب) من الدول المتقدمة والمنظمات الدولية للدول الآخذة في النمو^(٤).

(١) محمود يونس ، اقتصاديات دولية ، مرجع سابق ، ص ١٧٤

(٢) محمدي فوزي أبو السعود ، مرجع سابق ص ٣٢٩

(٣) طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي ، مرجع سابق ، ص ٥٣

(٤) أحمد عبد الله إبراهيم ، تمويل التجارة الخارجية مرجع سابق ، ص ٤٥٢

وجميعها تسجل في الجانب المدين من ميزان المدفوعات للدول التي خرجت منها ،والجانب الدائن من ميزان المدفوعات للدول التي دخلت إليها^(١).

ثالثاً : حساب رأس المال والذهب النقدي :

ويشتمل على التدفقات المالية من القروض والاستثمارات طويلة الأجل وقصيرة الأجل. ويشتمل هذا الحساب كذلك على عمليات التغير في الموجودات الأجنبية للقطر المعني، والالتزامات الأجنبية المترتبة عليه ؛ أي تسجل حركات رؤوس الأموال بين البلد وبقية العالم التي ينشأ عنها دائنية أو مديونية البلد الخارجية^(٢). ويميز صندوق النقد الدولي في هذا الحساب بين قطاعين القطاع الخاص (القطاع غير النقدي) والقطاع الرسمي (القطاع النقدي). فالقطاع الخاص يشمل جميع العمليات التي يقوم بها أفراد أو مؤسسات غير مصرفية ، وأما القطاع الرسمي فيشمل العمليات التي تباشرها هيئات رسمية (ومنها المصالح الحكومية والبنك المركزي) والعمليات التي لا تقوم بها المؤسسات المصرفية . وفي الدول الآخذة بنظم الرقابة على الصرف ؛ جميع الهيئات المصرح لها بالتعامل في الصرف الأجنبي. يضاف إلى ذلك تقسيم مختلف العمليات بين ما هو متعلق بأصول وخصوم طويلة الأجل، وما هو متعلق بأصول وخصوم قصيرة الأجل .

أ- معاملات رأس المال المتعلقة بالقطاع غير النقدي(القطاع الخاص) :

- رأس المال طويل الأجل : يتعلق الأمر في هذه الحالة بالتغيرات الطارئة على الأصول والخصوم طويلة الأجل التي للمقيمين في الدولة قبل الخارج . وأهم أنواع هذه الأصول هي الاستثمارات المباشرة وصكوك الحافظة ، وعلى ذلك فجميع العمليات التي تمثل زيادة أو نقصاً في نوع من هذه الأنواع (بيع شراء استهلاك ، سداد ، استثمارات عينية ، إعادة توظيف أرباح.) تسجل في هذا البند إما بالدائن أو بالمدين.

(١) عبد المطلب عبد الحميد ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات ، مرجع سابق ، ص ٤٢٧

(٢) فريد بشير طاهر وعبد الوهاب الأمين - مبادئ الاقتصاد الكلي (البحرين : دار المعرفة - ٢٠٠٧م) ص ٢٥١

- رأس المال قصير الأجل : يتعلق الأمر هنا بالتغيرات المتعلقة بالديون التجارية والقروض المصرفية ، أما من حيث الأصول فالقيد يشمل التغيير في الرصيد من العملة الأجنبية والودائع في البنوك الأجنبية ، وأذون الحكومات الأجنبية ، والحقوق التجارية^(١).

- المعاملات الرأسمالية للقطاع العام : وهي المعاملات المتعلقة بكل المؤسسات العامة ، فيما عدا تلك المنضمة إلى القطاع الخاص ، وكذلك المؤسسات النقدية الداخلة في القطاع النقدي ، مثل القروض العامة ، وسدادها والمعاملات مع المنظمات الدولية غير النقدية ؛ مثل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية... إلخ . وهذه المعاملات قد تكون طويلة الأجل أو قصيرة الأجل^(٢).

ب- معاملات رأس المال المتعلقة بالقطاع النقدي (القطاع الرسمي) :

- رأس المال طويل الأجل : تظهر في هذين البندين العمليات الخاصة بالقروض الحكومية والمصرفية (ما يقيد هو الجزء الذي يسحبه المقترض فعلاً من القروض ، لا مجموع القيمة المنفق عليها في عقد القروض ، وذلك على اعتبار أن حركة رأس المال لا تنشأ إلا باستخدام الحق في الاقتراض فعلاً) وبما تباشره الجهات الرسمية من تعامل في صكوك طويلة الأجل (بيع ، شراء ، سداد ... إلخ) ، هذا فضلاً عن العمليات الخاصة بما يملكه القطاع الرسمي من استثمارات مباشرة أو أنصبة في منظمات دولية كصندوق النقد الدولي ، أو البنك الدولي للإنشاء والتعمير .

- رأس المال قصير الأجل: يشمل هذان البندان التغيرات الطارئة أولاً على التزامات مثل: أرصدة الخارج من العملة المحلية والودائع في بنوك محلية وأذون الخزنة العامة ، والقروض قصيرة الأجل الممنوحة لهيئات حكومية أو مصرفية . وثانياً على أصول مثل : الأرصدة الدائنة في نطاق اتفاقات الدفع الدولية والقروض التي منحها القطاع الرسمي والبنوك للخارج وأرصدة هذا القطاع من الصرف الأجنبي (عملة ، ودائع ، أذون).

(١) عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص ٩٧

(٢) محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا ، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية ، مرجع سابق ، ص ٢٣٦

– الذهب النقدي: تقييد في هذا البند التغييرات الطارئة على أرصدة الهيئات الرسمية والبنوك من الذهب ،زيادة أو نقصاً،حتى ولو كان ذلك نتيجة لعمليات داخلية بحتة ، لا يشترك فيها غير مقيم^(١).

الواقع أن التغييرات التي تطرأ على معاملات رأس المال ، المتعلقة بالقطاع النقدي خلال الفترة التي يعد عنها ميزان المدفوعات ؛ تعكس التغييرات التي تطرأ على "الاحتياطيات الرسمية للدولة" . وهذه التغييرات غالباً ما تكون محفوزة استجابة للتغييرات التلقائية ، التي تحدث في المعاملات الجارية والتحويلات من جانب واحد ، والمعاملات الرأسمالية التلقائية طويلة وقصيرة الأجل المتعلقة بالقطاع غير النقدي.

يتم تسجيل الزيادة في الاحتياطيات الرسمية ، التي تنشأ عن المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي في الجانب المدين من حساب رأس المال بميزان المدفوعات (أي إن الإشارة تكون سالبة) في حين أن النقص في هذه الاحتياطيات الرسمية يسجل في الجانب الدائن من حساب رأس المال في ميزان المدفوعات (أي إن الإشارة تكون موجبة).

تتم التفرقة أحياناً بين ميزان المعاملات الرأسمالية بالمعنى الضيق ، وميزان المعاملات الرأسمالية بالمعنى الواسع . ففي المعنى الضيق ، يشتمل ميزان المعاملات الرأسمالية على جميع حركات رؤوس الأموال ، قصيرة وطويلة الأجل ، التي يترتب عليها تغير دائنية أو مديونية الدولة تجاه العالم الخارجي . ومعاملات رأس المال المتعلقة بالقطاع غير النقدي، التي سبق الإشارة إليها تتناظر ميزان المعاملات الرأسمالية بالمعنى الضيق.

أما ميزان المعاملات الرأسمالية بالمعنى الواسع ؛ فيشتمل على ميزان المعاملات الرأسمالية بالمعنى الضيق ، مضافاً إليه المعاملات الرأسمالية المتعلقة بالقطاع النقدي ، أي المعاملات التي تعكس التغييرات التي تطرأ على الاحتياطيات الرسمية للدولة^(٢) .

من الواضح أن هذا القسم من ميزان المدفوعات ، إنما يطابق في تقسيمه هيكل ميزان الدائنية والمديونية الدولية ؛ لذلك يمكن أن نقرر أن حساب رأس المال في ميزان المدفوعات

(١) عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص ٩٧

(٢) محمود يونس وعلي عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية ، مرجع سابق ، ص ٢٣٨

يسجل كافة العمليات التي تمثل تغيراً في حال دائنية أو مديونية الدولة ، بالزيادة أو النقصان^(١).

من البيانات التي تقدمها الحسابات الثلاثة السابقة - حساب السلع والخدمات "الحساب الجاري" ، حساب التحويلات من جانب واحد ، وحساب رأس المال والذهب النقدي - يتكون ما يسمى "بالمعطيات الأساسية" الخاصة بالمعاملات الاقتصادية لدولة ما مع الخارج . ويجب تحليل هذه المعطيات عند محاولة معرفة المشكلات الاقتصادية المترتبة على وجود هذه المعاملات . إلا أنه مهما كانت طبيعة هذه المشكلات ؛ فإن ميزان المدفوعات ، باعتباره مستنداً محاسبياً ، يجب أن يكون دائماً في تعادل ، بمعنى أن المتحصلات الكلية يجب أن تكون هي المتعلقة بالمعلومات الاقتصادية ناقصة أو خاطئة ، بل وقد لا يدون بعضها أصلاً، وعلى ذلك فإن مجموع الجانب المدين من الميزان سيختلف عن مجموع الجانب الدائن . ولهذا السبب يضاف بند في ميزان المدفوعات يطلق عليه اسم "السهو والخطأ" ليتحقق التعادل المحاسبي بين الجانبين^(٢).

رابعاً : حساب السهو والخطأ أو التناقض الإحصائي:

قد يحدث أن تكون القيمة المتحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن ؛ مخالفة تماماً للقيمة المتحصلة عليها لمجموع البنود في الجانب المدين . لذلك يجب إدخال الرقم الذي يجعل الجانبين متساويين ، ويسمي هذا القيد التصحيحي بالسهو والخطأ أو التناقض الإحصائي^(٣) حيث يقوم ميزان المدفوعات نظرياً على أساس نظام القيد المحاسبي المزدوج، الذي يعني التوازن الدائم أي أن المجموع الكلي للبنود المدينة لا بد أن يتساوي المجموع الكلي للبنود الدائنة . لكن عملياً تعتبر تكاليف جمع بيانات إحصائية (تقارير الجمارك عن قيمة الصادرات والواردات المنظورة وتقارير البنوك عن التغيرات في الأرصدة الأجنبية) صعبة . ونسبة لاختلاف مصادر جمع هذه البيانات ؛ فإن بعض البنود تقيد سهواً أو خطأ ، وقد تسقط من التسجيل كلياً أو تقيد في بعض الأحيان في الجانب المدين ، بينما لا تقيد في الجانب

(١) عادل أحمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص ٩٨

(٢) محمود يونس، اقتصاديات دولية ، مرجع سابق ، ص ١٧٩

(٣) محمد العربي ساكر - الاقتصاد الكلي (القاهرة دار الفجر للنشر والتوزيع - ٢٠٠٦م) ص ٩٢ - ٩٥

الدائن والعكس. لذلك ليس غريباً أن يحدث عدم التساوي في البنود الدائنة مع البنود المدينة ؛ وعليه يجب إدخال الرقم الذي يجعل الجانبين متساويين ويسمى هذا القيد التصحيحي بالسهو أو الخطأ أو بالتناقض الإحصائي.

بعبارة أخرى ، إن عملية جمع البيانات التي تشكل الأساس لنشر أرقام ميزان المدفوعات تعتبر بعيدة عن الكمال ، وإن تكاليف جمع بيانات ميزان المدفوعات تعتبر هائلة والإجراء الدقيق التام قد تكون تكلفته مانعة ، حتى إذا كانت ممكنة فنياً. وكننتيجة لذلك تقوم الإدارات الحكومية المكلفة بإعداد ميزان المجموعات في جميع دول العالم ؛ بوضع أرقامها جزئياً على المعلومات المجمعة ، وجزئياً على التقديرات . وقد توجد المعلومات الأكثر دقة في بيانات الميزان التجاري ، التي تقوم بدرجة كبيرة على سجلات العملاء . وتبنى معلومات حساب رأس المال والمعلومات عن المدفوعات النقدية على التقارير المعدة بواسطة البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى ، التي توضح التغيرات في مطلوباتها والتزاماتها إلى الأجانب . وتكون هذه البيانات في صورة موجزة ، ولا تتلاءم مع معاملات حساب جارٍ معين ، وحيث إن الجهة المختصة بإعداد ميزان المدفوعات لا يكون لديها نظام يمكن عن طريقه تسجيل الجوانب المدينة والدائنة لأي معاملة في الوقت نفسه . حيث ترد الأرقام المدينة والدائنة لأية معاملة من مصادر مختلفة . فالكثير من المعاملات قد تسقط من التسجيل كلية . وفي بعض الأحيان قد يسجل الجانب المدين ، بينما لا يسجل الجانب الدائن (والعكس).

ليس غريباً أن يحدث عدم تساوي كلٍّ من الجانب المدين والجانب الدائن . ولما كان الأصل هو تساوي الجانبين المدين والدائن ؛ لذلك يجب القيام بإدخال الرقم الذي يجعل الجانبين متساويين ، ويسمى هذا القيد التصحيحي (بالسهو والخطأ) أو (بالتناقض الإحصائي) ويوصف بهذا في ميزان المدفوعات^(١).

(١) أحمد عبد الله إبراهيم ، تمويل التجارة الخارجية مرجع سابق ، ص ٤٥٧

الفصل الرابع

الأداء الاقتصادي لمؤشرات الدراسة في السودان

المبحث الأول : أداء سعر الصرف في السودان في الفترة من ١٩٨٠م – ٢٠١٥م

المبحث الثاني : التضخم وعرض النقود في السودان في الفترة ١٩٨٠م – ٢٠١٥م

المبحث الثالث : أداء ميزان المدفوعات والنتائج المحلي الإجمالي في السودان في الفترة من ١٩٨٠م – ٢٠١٥م

المبحث الأول

أداء سعر الصرف في السودان في الفترة من ١٩٨٠م - ٢٠١٥م

سياسات سعر الصرف :

تعتبر سياسات سعر الصرف من السياسات الاقتصادية الكلية المهمة ، وتستخدم في عدد من الدول ، خاصة النامية في إطار السياسات الأخرى ، بغرض تحقيق مؤشرات حقيقية مثل : النمو الاقتصادي الموجب المستدام وتخفيض معدل التضخم ، وعجز الحساب الجاري وغيرها كما يستخدم سعر الصرف آلية للمحافظة على استقرار معدل التضخم وتخفيضه . وتحدد الدولة نظام سعر الصرف وفقاً لأداء مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تؤثر في سعر الصرف وتتأثر به ومن ذلك معدل التضخم وعرض النقود وميزان المدفوعات . وهناك جدل واسع بين الاقتصاديين حول اختيار نظام سعر الصرف ؛ هل يمكن للدولة تبني نظام صرف ثابت أم مرن؟! فإذا تم اختيار النظام الثابت ، فهل يتم التثبيت والربط مقابل عملة واحدة أم مقابل عدد من العملات؟! .

أنظمة الصرف في السودان :

تدرجت أنظمة وسياسات سعر الصرف في السودان من ترتيبات سعر الصرف الثابتة، مروراً بالترتيبات الوسيطة وانتهاءً بترتيبات التعويم المدار^(١).

طبق بنك السودان نظام سعر الصرف الثابت منذ عام ١٩٥٨م عقب انضمام السودان لعضوية صندوق النقد الدولي في أغسطس ١٩٧١م . وتم ربط الجنيه السوداني بالدولار الأمريكي ، ومنذ نهاية السبعينيات بدأ السودان يستخدم تخفيض سعر الصرف كأداة لتحقيق التوازن الخارجي وذلك لتدهور موقف ميزان المدفوعات والندرة العامة في النقد الأجنبي ، مع الحاجة الكبيرة للصرف على مشروعات التنمية . ولذلك تم إدخال نظام تعدد أسعار الصرف لأول مرة بالبلاد في عام ١٩٨١م . فبالإضافة إلى السعر الرسمي أصبح هنالك سعر تشجيعي لبعض الصادرات والضريبة على الواردات ، وسعر تشجيعي لتحويلات المغتربين .

(١) منشورات بنك السودان المركزي ، دراسة توثيق سياسة سعر الصرف في السودان (١٩٥٦م-٢٠٠٧م) ، ٢٠٠٩م ، صص ٧-١٠

لقد اتبعت الدولة خلال الستينيات والسبعينيات سياسات الرقابة المطلقة على النقد الأجنبي ، وذلك باحتكارها لحصيلة النقد الأجنبي وتوزيعها على الراغبين ، وفق شرط معين ، بحيث تكون هنالك ميزانية محددة لاستخدام موارد النقد الأجنبي ، تقتصر على استيراد السلع الأساسية^(١).

أما الفترة من (١٩٧٩م - ١٩٨٩م) فقد شهدت تغيرات مستمرة في سياسات النقد الأجنبي ، بدأت سياسة التحكم في موارد النقد الأجنبي في سبتمبر ١٩٧٩م. وتنظيم حقوق النقد الأجنبي إلى سوق رسمي وسوق موازٍ . ويمكن أن تبرز أهم ملامح سياسات النقد الأجنبي في تلك الفترة في الآتي :

١. التخفيض المستمر لقيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.
٢. تعدد الجهات التي تحدد سعر الصرف (بنك السودان - لجنة التعامل من موارد السوق الحر - السوق المصرفية الحرة).
٣. التحويل المستمر لحصيلة الصادرات من السوق الرسمي إلى الحر.
٤. ازدهار السوق الموازي للعملة.
٥. السماح بفتح صرافات التعامل بالنقد الأجنبي.

خلال التسعينيات ومطلع الألفية الثالثة صدرت مجموعة من الإجراءات واللوائح (لائحة تنظيم أعمال الصرف ٢٠٠٢م) بهدف استكمال توحيد بناء سوق النقد الأجنبي مثل التجنب الكامل لحصيلة الصادرات ، وإلغاء نظام الإقرار الجمركي ، والإعلان عن مزادات النقد الأجنبي ، وإنشاء غرف التعامل بالنقد الأجنبي ، وتبسيط إجراءات الصادرات والواردات. هذا وقد اتسمت هذه الخطوة بتلاشي الفجوة ما بين سعر الصرف . وفي عام ٢٠٠٣م عمل البنك المركزي على المحافظة على مرونة سعر الصرف لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي ليتبنى سياسة سعر الصرف المرنة المدار في حدود نطاقات معينة . وقام البنك المركزي بتحرير عمليات الحساب الجاري بالكامل وتحرير جزء من عمليات حساب

(١) WWW Cbos gov Sd / node/170 Pm 8:27

رأس المال المتعلقة بالتدفقات النقدية الواردة . كما عمل البنك المركزي على بناء احتياطات من العملة الأجنبية وتنظيم العائد عليها ؛ مما مكنه من إدارة سعر الصرف في الاتجاه المطلوب ، ودعم موقف السودان المالي خارجياً وتعزيز مصداقيته.

منذ عام ٢٠٠٤م اتخذ البنك المركزي قراراً برفع قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية الأخرى ، بعد أن أصبح للبنك احتياطي لا بأس به من العملات الحرة ، واتخذ من ذلك منحى تدريجياً ؛ حتى لا يؤدي ذلك إلى إحداث خسائر لدى المتعاملين بالنقد الأجنبي من البنوك والصرافات . ومنذ عام ٢٠٠٥م قام البنك المركزي بالتنازل عن العديد من الموارد لصالح البنوك التجارية والصرافات ، وذلك لتحقيق استقرار سعر الصرف من خلال الآتي^(١):

١. توسع النقد الأجنبي من خلال توفير موارد له ، تمكنه من الاستجابة على مستويات الطلب للعملة الأجنبية.

٢. توحيد سوق النقد الأجنبي وتحرير أسعار السوق الموازي وأسعار السوق الرسمي.
٣. المساهمة في تحسين المناخ الاستثماري بالسودان ، من خلال المحافظة على استقرار أسعار الصرف ، وتوفير الموارد للاستيراد وتحويل أرباح الشركات المستثمرة بالبلاد.

تطور نظام سعر الصرف في السودان : (٢)

لقد شهد الاقتصاد خلال عقد السبعينات والثمانينات وجزء من التسعينات تدهوراً كبيراً في قيمة العملة الوطنية ، وعدم الاستقرار في نظام سعر الصرف والسياسات المتعلقة به . بما أن مصارف القطاع الخاص قد سجلت رؤوس أموالها بالدولار الأمريكي عند إنشائها ؛ فقد تم تحويل أرصدة رؤوس الأموال إلى الجنيه السوداني ، وفاء لمتطلبات الترخيص الممنوح لها لمزاولة العمل المصرفي.

وقد تعرضت قيمة تلك الأصول إلى التآكل نتيجة للتدهور المستمر في قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي ، والارتفاع المستمر في معدلات التضخم . وقد تراجع موقف التمويل المالي للمصارف أكثر ، عندما لجأت المصارف إلى تمويل القطاع الزراعي

(١) WWW Cbos gov Sd / مرجع سابق

(٢) عبد الوهاب عثمان شيخ موسى ، منهجية الإصلاح الاقتصادي السوداني ، ج ١ ، ط ٣ (الخرطوم : مطبعة برنتك للطباعة والتغليف ، ٢٠١٢م) ص ١٤٥ - ١٤٦ .

تنفيذاً لتوجهات بنك السودان ، الذي وضع سقفوات قطاعية للتمويل المصرفي ، وحدد سقفاً في حدود ٥٠% و ٤٠% لتمويل القطاع الزراعي ، بينما لم تتجاوز نسبة تمويل القطاع من قبل ٢% وكنتيجة لهذا التوجه واجهت المصارف صعوبات مالية ناتجة من تعثر المزارعين في السداد وامتداد فترة السداد لتمويل القطاع الزراعي لأكثر من ستة أشهر ، حتى بلغت نسبة الديون المتعثرة خلال السنوات ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ نسبة ٢٦% و ٢٤% و ٢٣% من التمويل . بالتالي وعليه فقد واجه النظام المصرفي مشكلة تدهور قيمة أرصدة رؤوس أموالها والاحتياطات المكونة على قلتها . وفي الوقت ذاته فإن تراكم الديون المتعثرة أدى إلى تراجع متوسط مؤشرات كفاءة رأس المال وجودة الأصول وكفاءة الربحية والموارد.

مرّ سعر الصرف في السودان بعدة تطورات ، حيث شهد السودان خلال الفترة

(١٩٥٦م - ٢٠٠٤م) سوقين لسعر الصرف وهي :

١. السوق الرسمية التي يتم التعامل فيها عبر النوافذ الرسمية : كالبنوك وصرافات النقد الأجنبي.

٢. السوق الموازية التي تتم فيها عمليات البيع والشراء عبر الجهات غير الرسمية : كتجار العملة والسماسة وغيرهم من المضاربيين في أسعار العملات.

ظهر السوق الرسمي والسوق الموازي في السودان عام ١٩٧٩م ولم يكن لهما وجود من قبل ، خاصة في السودان في الفترة من ١٩٥٦م - ١٩٧٩م . ويمكن استعراض التطورات التي شهدتها سياسات سعر الصرف في السودان خلال الفترة المذكورة على النحو التالي :

١. سعر الصرف للفترة (١٩٧٨م - ١٩٨٤م) :^(١)

شهدت هذه الفترة استخدام أكثر من سوق واحد لسعر الصرف ، ففي عام ١٩٧٩م تم

تعديل لائحة التعامل بالنقد الأجنبي للعام ١٩٧٩م وتمثلت سماتها الأساسية في الآتي :

١. حرية حيازة إدخال وإخراج النقد الأجنبي دون قيود .

(١) التقارير السنوية ، بنك السودان المركزي من ١٩٧٨م - ١٩٨٤م.

٢. حرية التعامل من خلال سوقين : سعر رسمي وموازٍ ، وحدد لكل سوق موارده واستخدامه. بالإضافة إلى ذلك تم إصدار عدة قوانين ومنشورات تنظم التعامل بالنقد الأجنبي ، وكذلك شهد العام ١٩٧٩م استخدام سعر الصرف المعدل وبموجبة هذا تمكن بنك السودان المركزي من تعديل سعر العملة ، خاصة في حالات اكتشاف أن ذلك السعر ليس هو الواقعي أو السعر الموازي.

حيث ظل سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار ثابتاً في حدود ١.٣٠ جنية للدولار الواحد في السوق الرسمي منذ العام ١٩٨٢م وتم إلغاء السعر الموازي ، واستعيض عنه بالسعر الحر حتى عام ١٩٨٤م.

٢. سعر الصرف للفترة (١٩٨٥م – ١٩٨٩م) (١):

تم في عام ١٩٨٥م تخفيض السعر الرسمي بنسبة ٤٨% ليصبح ٢.٥٠ جنية للدولار، حيث تم قيام سوق الموارد لتعلن أسعار الصرف المختلفة بواسطة لجان متخصصة يتم من خلالها توزيع الموارد المتاحة من النقد الأجنبي على استخداماته المنظورة وغير المنظورة. وواصل سعر الصرف في الارتفاع حتى بلغ ٤.٩٠ جنية سوداني للدولار الواحد بنهاية عام ١٩٨٧م وفي عام ١٩٨٨م تم تخفيض السعر الحر بنسبة ٦٢% (٢).

٣. سعر الصرف للفترة (١٩٩٠م – ١٩٩٦م) (٣):

استمرت سياسة التخفيض خلال العامين (١٩٩٠م - ١٩٩١م) إلى أن تم تحرير سعر الصرف وتقويمه وفقاً لسياسات التحرير الاقتصادي ، التي انتهجها السودان في تلك الفترة والتي هدفت إلى معالجة المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات ، وإعطاء قيمة للجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية حيث شهدت تلك الفترة إتباع سعر الصرف العائم وفي هذا الإطار تم تحديد سعر الصرف للجنيه السوداني وإلغاء نظام السوق الرسمي ، والسوق المصرفية الحرة ، واستعيض عنها بسوق حرة موحدة للتعامل بالنقد الأجنبي . إضافة إلى ذلك تم توحيد وتقويم سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الحرة ، من واقع

(١) التقارير السنوية ، بنك السودان المركزي من ١٩٧٨م - ١٩٨٤م.

(٢) التقرير السنوي ، بنك السودان (١٩٨٢م - ١٩٨٤م).

(٣) التقارير السنوي ، بنك السودان من ١٩٩٠م - ١٩٩١م.

طلب العملات الأجنبية وفي ظل السياسة الانفتاحية للاقتصاد السوداني ، وبذلك استعاد السودان سمعته المالية والمصرفية . وعلى هذا الصعيد يقوم البنك المركزي بالعمل على تطوير سوق المال والصرف الأجنبي ؛ من خلال إجراءات تنظيم وضبط السيولة المحلية لتحقيق الاستقرار النقدي ، بدون وضع أي قيود على مدفوعات رأس المال . وفي إطار تحرير وتطوير سوق النقد الأجنبي تم إنشاء عدد من شركات الصرافة عام ١٩٩٥ م ، وصدرت لائحة بتنظيم أعمالها مع بنك السودان.

في عام ١٩٩٦ م تم تحديد السعر الذي تتعامل به البنوك وشركات الصرافة المعتمدة يومياً ، بناءً على السعر الذي يحدده بنك السودان المركزي. ونتيجة للحظر التجاري المفروض على السودان منذ العام ١٩٩٦ م تأثر السودان سلباً ؛ لتعطل تنفيذ التحويلات الخارجية عبر المقاصة الدولارية بنيويورك وتجميد بعض الأرصدة . هذا بالإضافة لانخفاض سعر الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى ، ولتفادي هذه الآثار تم توجيه المصارف بالتحول للتعامل بالعملات الأجنبية الأخرى خلاف الدولار.

٤. فترة التعويم المدار **Managed Floating** (١٩٩٧ م – ٢٠١٥ م) :

تم توحيد سوق النقد الأجنبي في مارس ١٩٩٧ م ، وانتهاج سعر الصرف الزاحف (Crawling peg Exchange Rate System) الذي بموجبه أصبح سعر الصرف يتحدد بواسطة لجنة مكونة من بنك السودان ، الصرافات ، واتحاد المصارف. استمر العمل بهذا النظام حتى أغسطس ١٩٩٨ م ، واستتبع بعدد من الإجراءات في مجال سوق النقد الأجنبي مثل التجنيب الكامل لحصيلة معظم سلع الصادر ورفع نسبة التجنيب للسلع الأخرى "القطن المروي والصبغ العربي".

في أغسطس ١٩٩٨ م ألغيت لجنة تحديد سعر الصرف ، وأصبح بنك السودان يقوم باحتساب متوسط ترجيحي بناءً على معاملات البنوك والصرافات في النقد الأجنبي . وقد نجحت هذه الطريقة في تقليل الفجوة ما بين سعر الصرف الحر وسعر السوق الموازي إلى حوالي ١% وفي مارس ١٩٩٩ م أصدر البنك المركزي منشورا يوضح بموجبه الآلية التي

يمكن أن يتدخل بها في سوق النقد الأجنبي وذلك من خلال "مناقصات" النقد الأجنبي للبنوك والصرافات.

في يونيو ١٩٩٩م تم إلغاء مزادات النقد الأجنبي ، وتمت الاستعاضة عنها بنظام غرف للتعامل بالنقد للبنوك التجارية (Foreign Exchange) وبذلك أصبح للبنوك الخيار في حالة وجود شح في النقد الأجنبي ، إما الاستدانة من بنوك أخرى أو اللجوء إلى غرف بنك السودان للتعامل في النقد الأجنبي. ففي عام ٢٠٠٠م ونتيجة لتدفقات موارد النقد الأجنبي الكبيرة المرتبطة باستخراج وتصدير البترول ؛ شهد سعر الصرف استقراراً كبيراً ، وأصبح هنالك سعر صرف حقيقي واحد استقر في حدود ١.٤٧ جنية سوداني للدولار ، واستمر الاستقرار في سعر الصرف خلال الأعوام (٢٠٠١م - ٢٠٠٣م).

استهدفت سياسات النقد الأجنبي للعام ٢٠٠٢م المحافظة على استقرار سعر صرف الجنيه السوداني ، والاستقرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي ، بالإضافة إلى تعديل الهامش الذي يتحرك فيه السعر التأسيري المعلن بواسطة بنك السودان من ١% إلى ١.٥% إلى ٢% حسب مقتضيات حركة السوق. أما في العام ٢٠٠٣م فقد استهدفت سياسات النقد الأجنبي أيضاً المحافظة على استقرار سعر الصرف ، والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي ، بالإضافة إلى تعزيز موارد النقد الأجنبي بالمصارف والصرافات من خلال توفيرها عبر نافذة البنك المركزي . كما تم وضع التدابير والترتيبات اللازمة لإدارة احتياطات الدولة من النقد الأجنبي وحصر وتسجيل رأس المال المستثمر^(١).

شهدت الفترة ٢٠٠٤م العمل على ترفيع سعر الجنيه السوداني لأول مرة في تاريخه؛ حيث رأت السلطات أن سعر الصرف للدينار السوداني مقابل العملات الحرة أقل من قيمته ، وبدأ ترفيع سعر الصرف للجنيه السوداني حتى وصل إلى ٢.٥ جنية سوداني للدولار الأمريكي بنهاية عام ٢٠٠٤م . واستمر في ذات الاتجاه في عام ٢٠٠٥م ، إذ وصل سعر الصرف إلى ٢.٤ جنية سوداني للدولار بنهاية ديسمبر ٢٠٠٥م.

(١) دراسة توثيق سياسة سعر الصرف في السودان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣.

سجل سعر الصرف للجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي تحسناً مستمراً خلال العام ٢٠٠٦م ، من ٢.٣١ جنية في ديسمبر ٢٠٠٥م إلى ٢ جنية في نهاية ديسمبر ٢٠٠٦م^(١). بينما سجل متوسط سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي ٢.٠٩١ جنية خلال العام ٢٠٠٨م مقارنة ب ٢.٠١٥٧ جنية في عام ٢٠٠٧م^(٢). وسجل متوسط سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي ٢.٣٢٥ جنية خلال العام ٢٠٠٩م مقارنة ب ٢.٠٩١ جنية في عام ٢٠٠٨م^(٣) أيضاً سجل متوسط سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي ٢.٣١ جنية لعامي ٢٠٠٩م - ٢٠١٠م. كذلك سجل متوسط سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي لعام ٢٠١١م تدهوراً ملحوظاً مقارنة بالعام السابق له ٢٠١٠م ، حيث سجل متوسط سعر الصرف للجنيه ٣.٥٧ في عام ٢٠١١م مقارنة ب ٢.٣١ جنية للدولار الأمريكي في العام ٢٠١٠م.

سجل متوسط سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي ٤.٧٥ جنية خلال العام ٢٠١٢م مقارنة ب ٣.٥٧ جنية في عام ٢٠١١م . كما تم تخفيض سعر صرف البنك المركزي لمعاملات وزارة المالية والاقتصاد الوطني ؛ من ٢.٦٧٠ جنية للدولار إلى ٤.٣٩٨ % بنسبة ٦٥% وبالمقابل انخفضت أسعار صرف الجنيه في السوق المنظم مما ساهم في تقريب الفجوة بين أسعار الصرف في السوق المنظم ، وأسعار الصرف في السوق غير المنظم^(٤). وسجل متوسط سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي ٣.٦ و ٤.٧٥ جنية لعامي ٢٠١٢م - ٢٠١٣م. بينما لجأ بنك السودان المركزي إلى سياسة تخفيض قيمة سعر صرف العملة الوطنية لتعكس السعر الحقيقي للجنيه السوداني ، بهدف الوصول إلى سعر موحد ومستقر تحدده قوى العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي . هذا وقد بلغت نسبة التخفيض ٦% بنهاية عام ٢٠١٤م^(٥) . وفي عام ٢٠١٥م اتخذ بنك السودان المركزي عدداً من الإجراءات ، التي هدفت لإحداث قدر من الاستقرار النسبي في سعر الصرف وخفض الفجوة بين سعر الصرف في السوق الرسمي والسوق الموازي وتمثلت

(١) التقرير السنوي السادس والأربعون لبنك السودان المركزي لعام ٢٠٠٦م ، ص ، ٢٧ .

(٢) التقرير السنوي الثامن والأربعون لبنك السودان المركزي لعام ٢٠٠٨م ، ص ، ١٨ .

(٣) التقرير السنوي التاسع والأربعون لبنك السودان المركزي لعام ٢٠٠٩م ، ص ص ، ٢٧-٢٨ .

(٤) التقرير السنوي الثالث والخمسون لبنك السودان المركزي للعام ٢٠١٣م ، ص ، ٣٣ .

(٥) التقرير السنوي الرابع والخمسون لبنك السودان المركزي للعام ٢٠١٤م ، ص ، ٢٩ .

تلك الإجراءات في ضبط موارد النقد الأجنبي ، وإعادة تنظيم الحسابات بالنقد الأجنبي للجهات المحلية والأجنبية ؛ بغرض استقطاب موارد المنظمات الأجنبية إلى السوق المنظم . إضافة إلى إلزام الأجانب بدفع قيمة الخدمات الفندقية والأنشطة السياحية الأخرى بالعملات الأجنبية^(١) .

بالرغم من التغييرات والتطورات الكبيرة التي حدثت في سياسات سعر الصرف في السودان ؛ إلا أن الواقع العلمي يشير إلى أن هناك عدة أنماط لسعر الصرف ، يمكن إيجازها فيما يلي :

١. سعر البنك المركزي : وهو الذي يتعامل به بنك السودان المركزي بياعاً وشراءً في كل معاملاته.

٢. أسعار المصارف التجارية : وهي أسعار تحددها المصارف ، إذ إن هناك حدوداً مرسومة لتحريك أسعار الشراء والبيع.

٣. السعر التأشيري : ويتم احتسابه من واقع العمليات التي تتم في سوق النقد الأجنبي بالبلاد ؛ عن طريق كل المتعاملين فيه عبر المصارف والصرافات ، وما بين المصدرين والمستوردين وبنك السودان المركزي ، وفي نطاق قدره ١% حول السعر التأشيري لأغراض إدارة سعر الصرف بواسطة بنك السودان.

٤. أسعار شركات الصرافة : ويتم تحديدها بناءً على مؤشرات السوق وأسعار صرافات المصارف وأسعار البنك المركزي.

٥. أسعار السوق الموازي : وهي تشكل أفضلية بالنسبة للبائعين ، وملجأ مهماً ورئيسياً لجانب الطلب في حالة عدم الحصول على احتياجاتهم عن طريق الشراء عبر القنوات الرسمية . ويتمثل سعر السوق الموازي في التحويل من حساب لحساب والتعامل خارج القنوات الرسمية ، وهناك آثار سلبية تترتب على التعامل في السوق الموازية ، منها تغيير أسعار الصرف من غير مبررات اقتصادية منطقية ، الأمر الذي يؤدي إلى تقلبات في قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى^(٢) .

تأثير سعر الصرف على حركة الواردات :

(١) التقرير السنوي الخامس والخمسون لبنك السودان المركزي للعام ٢٠١٥م ، ص ٣٢.

(٢) دراسة توثيق سياسة سعر الصرف في السودان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٧.

تأثرت حركة الواردات خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٥م) بالتحول من الجنيه إلى الدينار، ومن ثم بتعديلات سعر الصرف للجنيه السوداني ، ومن ثم تأثرت موارد واستخدامات النقد الأجنبي في البلاد . وفي إطار سياسة ترشيد الاستيراد أنشئت لجنة للتعامل في موارد السوق الحر في يناير ١٩٨٦م ؛ بهدف جذب النقد الأجنبي إلى القنوات الرسمية (البنوك التجارية) واستخدامه في تمويل الواردات حسب الأسبقية التي تحددها لجنة تنظيم الاستيراد بوزارة التعاون والتجارة والتمويل . وأنشئت هذه اللجنة أيضاً في إطار الجهود المبذولة لمراجعة ومتابعة موارد البلاد من النقد الأجنبي وترشيد استخدامه . ولقد أنشئت هذه اللجنة بعضوية ستة من مديري البنوك التجارية ، حتى تصب كل موارد السوق الحر من العملات الصعبة في وعاء واحد ، ومن ثم يتم استغلال تلك الحصيلة لمقابلة الاحتياجات ذات الأولوية للدولة. كما أن سلطات اللجنة تحدد أسعار صرف العملات الأجنبية في السوق الحر وفي كل البنوك التجارية. وفي تقرير اللجنة بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٧م يتضح أن تدفقات النقد الأجنبي دون التوقعات ، مما يصعب مهمتها ، وعلى سبيل المثال فإن طلبات التمويل المقدمة للجنة بلغت ١٣٥ مليون دولار حيث لا يتوفر الرصيد لمقابلتها.

تم إعلان قيام أسواق الموارد في عام ١٩٨٦م ؛ لكي تعلن أسعار صرف العملات المختلفة بواسطة لجان متخصصة ، بجانب توزيع الموارد المتاحة للنقد الأجنبي على استخداماته المنظورة وغير المنظورة . ومع ذلك واصلت قيمة الجنيه السوداني في الهبوط مقابل الدولار الأمريكي حتى وصل سعر الصرف إلى ٤.٩٠ جنية للدولار عام ١٩٨٦م وفي عام ١٩٨٧م حاولت السلطات النقدية إيجاد علاقة متكافئة بين الجنيه السوداني والدولار الأمريكي ، أصدر بنك السودان قراراً يقضي بموجبه إلى توحيد سعر الصرف الرسمي والحر، ليصبح ٤.٥ جنيهاً سودانياً^(١).

المبحث الثاني

(١) مجدي فتحي محمود ، سياسات النقد الأجنبي في السودان (الفترة ١٩٨٠م - ١٩٩٥م) ، رسالة دكتوراه في الاقتصاد ، جامعة النيلين ، ١٩٩٩م ، ٢٣٤ - ٢٣٦.

التضخم وعرض النقود في السودان في الفترة ١٩٨٠م - ٢٠١٥م

أولاً : التضخم :

يعتبر التضخم من أهم العلل التي تؤدي إلى الخلل في الاقتصاد الكلي ، وبالتالي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي ، حيث تؤثر معدلات التضخم على مؤشرات الاقتصاد الكلي. ويعزى التصاعد في معدلات التضخم إلى الزيادة في عرض النقود بمعدل يفوق الزيادة في عرض السلع والخدمات في الاقتصاد . وبما أن تصاعد معدلات التضخم يعني الزيادة المتكررة والمتراكمة في أسعار السلع والخدمات الوطنية ؛ فإنه يؤثر سلباً على القدرة التنافسية للصادر وبالتالي على الحساب الخارجي^(١).

لإلقاء المزيد من الضوء على التطورات الاقتصادية في الفترة من ١٩٨٠م - ٢٠١٥م رأينا تقسيم هذه الحقبة إلى فترات على النحو التالي : (١٩٨٠م - ١٩٩٥م) و(١٩٩٦م - ٢٠٠٥م) و(٢٠٠٦م - ٢٠١٥م) .

الفترة الأولى : (١٩٨٠م - ١٩٩٥م) :

إن أهم مؤثر على معدلات التضخم هو أداء الميزانية العامة ، خاصة حجم عجز الميزانية ومصادر تمويله . إن اللجوء إلى الاستدانة من النظام المصرفي أو تسهيل الأرصدة الأجنبية ؛ بهدف تمويل عجز الميزانية يشكل المصدر الرئيسي لضخ السيولة النقدية في الاقتصاد ، وبالتالي السبب الرئيسي لمعدلات التضخم ، حيث أخذت معدلات التضخم في التصاعد منذ عام ١٩٧٠م إلى أن بلغ المعدل ١٢١% في عام ١٩٩١م ، مما يشير إلى التدهور المتسارع والمستمر في الاقتصاد . ولأزم هذا التصاعد في معدلات التضخم التوسع المستمر في عجز الميزانية العامة وتمويله من النظام المصرفي ، إذ بلغ متوسط العجز في الميزانيات خلال الفترة ١٩٧٦م-١٩٨٩م ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي ، مما يؤكد الخلل في السياسات المالية . وقد تدهور الأداء المالي كثيراً بعد عام ١٩٨٤م نتيجة للتدهور الحاد في الإيرادات العامة ، في حين احتفظت المصروفات العامة بمستوى نموها البالغة

(١) عبد الوهاب عثمان شيخ موسي ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

نسبته حوالي ٢٢% من الناتج المحلي الإجمالي ؛ ولذلك ارتفعت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي من متوسط ١٠% في الفترة من ١٩٧٦م - ١٩٨٤م إلى حوالي ١٣% في الفترة ١٩٨٥م - ١٩٨٩م^(١) .

الفترة الثانية : (١٩٩٦م - ٢٠٠٥م)

في النصف الأول من العام ١٩٩٦م بدأ الاقتصاد السوداني ينهار بخطي سريعة ، إذ ارتفع معدل التضخم في الفترة من يناير إلى يونيو وبلغ ١٦٢% ، وهذا يعتبر الأسرع في تاريخ الاقتصاد السوداني وكانت تفاصيله كالآتي :

يناير ١٩٩٦م	٨٣.٩%
فبراير	٩٥.٨%
مارس	١٠٢.٧%
ابريل	١١٥.٦%
مايو	١١٩.٤%
يونيو	١٦٢.٥%

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء

كان هذا المعدل يتجه نحو تعميق الإفراط في معدل التضخم إلى مستويات لم تحدث من قبل ، وبالنظر للوضع الاقتصادي السائد في الفترة ١٩٨٩م إلى ١٩٩٦م كان من المتوقع أن معدل التضخم إذا سار بهذه السرعة ؛ فإنه سوف يصل إلى ٣٠٠% بنهاية العام ١٩٩٦م ، لذلك كان لابد من إجراء معالجات لمواجهة هذا التدهور المستمر .

في ابريل ١٩٩٦م ووجدت إدارة وزارة المالية نفسها محاصرة بأزمات من كل الجوانب

الاقتصادية أهمها :

١. تدني الأداء الاقتصادي ما بين (٤% - ٥%) من مجموع مؤشرات الاقتصاد الكلي ، وارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات غير مسبوقة (١٦٢% في يوليو ١٩٩٦م).

(١) عبد الوهاب عثمان شيخ موسي ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .

٢. نظام صرف غير مستقر وغير حقيقي وتدهور في الحساب الجاري ، إذ بلغ العجز فيه حوالي (٢٠% - ٢٥%) . وبلغ مستوى استحقاق خدمات الديون الخارجية حوالي (١٨٠%) من المتحصلات الجارية سنوياً.

هذا التدني كان يتطلب وضع برنامج اقتصادي ؛ بهدف إزالة التشوهات والمعوقات التي أعاققت ارتفاع معدلات الإنتاج ، مما أدى إلى زيادة جانب العرض ، وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه البرنامج في الآتي :

١. إزالة التشوهات المتمثلة في ارتفاع معدلات التضخم.
 ٢. القضاء على النشاط الهامشي المتمثل في المضاربات في تجارة العملة ، والعقارات والعربات وفي أسواق المحاصيل والسلع الإستراتيجية.
 ٣. وضع سياسات مالية ونقدية إلى جانب إصلاح نظام الصرف ؛ لتخفيف معدلات التضخم وتضييق الفجوة في الحساب الجاري الخارجي.
 ٤. تطبيع العلاقات مع المؤسسات النقدية الدولية.
- وباستعراض السياسات الاقتصادية التي هدفت إلى السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة في تلك الفترة نجد الآتي :

١. إيقاف كل أنواع الصرف خارج الميزانية.
 ٢. إلغاء تحويل الوزارات بالتصرف في الصرف على إيراداتها دون الرجوع إلى وزارة المالية.
 ٣. تقليل حجم الاستدانة من النظام المصرفي.
 ٤. ضبط السيولة النقدية التي تضخها المصارف التجارية عن حصر التمويل في حدود السقوفات المحددة.
 ٥. إيقاف كل أنواع الإعفاءات الجمركية والضريبية التي لا تسندها قوانين.
- ونتيجة لهذه السياسات شهدت معدلات التضخم انخفاضاً من ثلاثة منازل عشرية إلى منزلة عشرية واحدة^(١).

الفترة الثانية (٢٠٠٦م-٢٠١٥م) :

(١) عبد الوهاب عثمان شيخ موسي ، مرجع سابق ، ص ص ١٥١-١٥٤

شهدت هذه الفترة كثيراً من الأحداث السياسية والاقتصادية في السودان ، فبعد اتفاقية السلام في العام ٢٠٠٥م بدأت معدلات التضخم في الانخفاض ففي عامي (٢٠٠٦م - ٢٠٠٧م) انخفضت معدلات التضخم إلى (٧.٢ - ٦.٢) . أما في العام ٢٠٠٨م فحدثت الأزمة المالية العالمية والسودان كغيره من الدول تأثر بها ؛ مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم في هذه السنة إلى (١٤.٣) . وفي العام ٢٠٠٩م قامت الحكومة باتخاذ السياسات الاقتصادية اللازمة لضبط عرض النقود ، وخفض معدل التضخم حيث انخفض إلى (١١.٢) . وفي الفترة من ٢٠١٠م إلى ٢٠١٣م تصاعدت معدلات التضخم بشكل كبير حيث بلغت (١٣ - ١٨.١ - ٣٥.٦ - ٣٦.٥) على التوالي . وكان السبب الرئيسي لهذا الارتفاع لمعدلات التضخم هو انفصال الجنوب وخروج النفط كمصدر أساسي من إيرادات الدولة ، حيث كان يمثل ٧٠% من إيراداتها (وأكثر من ٩٠% هي نسبة مساهمة النفط في الصادرات السودانية) ، بينما بلغ معدل التضخم ١٢.٠% بنهاية ديسمبر ٢٠١٥م ، كما بلغ متوسط التضخم السنوي ١٦.٩% مقارنة بالمستهدف البالغ ٢٥.٩% . وقد ساهمت الجهود المبذولة من قبل بنك السودان المركزي ووزارة المالية بالنزول بمعدل التضخم من ٣٦.٩% في عام ٢٠١٤م إلى ١٦.٩% ، ومن أهم تلك الجهود إطلاق صندوق إدارة السيولة بين المصارف منذ سبتمبر ٢٠١٤م ، الذي ساهم في امتصاص جزء مقدر من التوسع النقدي في عام ٢٠١٥م ، وذلك عن طريق تقليل تدخل بنك السودان المركزي لتغطية العجز السيولي المؤقت للمصارف التجارية^(١) .

ثانياً : عرض النقود :

إن عرض النقود هو المحدد الرئيسي لمستويات الإنتاج والعمالة في الأجل القصير؛ ومستوى الأسعار في الأجل الطويل ، وذلك حسب وجهة نظر النقديين . حيث بنيت مفاهيم النقديين على الطلب على النقود وآلية انتقال الآثار النقدية . واستناداً على ذلك فإن الزيادة

(١) التقرير السنوي الخامس والخمسون لبنك السودان المركزي ، مرجع سابق ، ص ٣١

في عرض النقود تتسبب في زيادة مستوى الأسعار في المدى القصير^(١) . ولمعرفة التطورات في عرض النقود في السودان خلال الفترة ١٩٨٠م - ٢٠١٥م تم تقسيم الفترة إلى أربعة مراحل : من (١٩٨٠م - ١٩٩١م) و (١٩٩٢م - ١٩٩٦م) و (١٩٩٧م - ٢٠٠٢م) و (٢٠٠٣م - ٢٠١٥م) .

١/ الفترة من (١٩٨٠م - ١٩٩١م) :

شهدت هذه الفترة تطورات اقتصادية وسياسية وكوارث طبيعية خطيرة منها : الحرب الأهلية في الجنوب ، وعدم الاستقرار السياسي في الفترة من أبريل ١٩٨٥م حتى يونيو ١٩٨٩م ، وكوارث طبيعية مثل التصحر والجفاف ، ثم كوارث السيول والفيضانات التي أدت إلى تدمير البنيات الأساسية ، ونزوح جماعي للمواطنين من مناطق الإنتاج التي تأثرت بالمعارك والسيول ، وانعكست آثارها السالبة على الاقتصاد السوداني^(٢) . ونتيجة لذلك كان معدل نمو عرض النقود في تطور بنسب ضئيلة وقد حقق في عام ١٩٨٧م معدل نمو سالب ١% مقارنة بعام ١٩٨٦م . وفي مايو ١٩٩١م تم استبدال العملة بغرض إدخال السيولة المتداولة خارج إطار النظام المصرفي^(٣) .

٢/ الفترة من (١٩٩٢م - ١٩٩٦م) :

أن الفترة من ١٩٩٢م إلى ١٩٩٦م شهدت ارتفاعاً حاداً في نمو عرض النقود بمتوسط بلغ ٨٥% ، ولكن بمعدل تناقص تراوح بين ١٦٨.٧% إلى ٦٣.١% عدا العام ١٩٩٤م الذي سجل انخفاضاً بلغ ٣٠.٩% ، وذلك أن هذه الفترة تم فيها تحرير سعر الصرف بالنسبة للجنيه السوداني ؛ مما أدى إلى زيادة قيمة الودائع بالعملة الأجنبية عند تقييمها بالجنيه السوداني بالرغم من تناقص نسبة نموها ، أيضا انعكس هذا الأثر على العملة الأجنبية بالنسبة لشبه النقود إذ ارتفع متوسط هذه النسبة من ٢٥% قبل التحرير إلى ٧٥% بعده. كذلك شهد العام ١٩٩٦م إجراءات بهدف ضبط معدل نمو الكتلة النقدية كان

(١) منشورات بنك السودان المركزي ، دراسة تحديد المدى الزمني لاستجابة المستوى العام للأسعار للتغير في عرض النقود في السودان

(١٩٩٥م-٢٠٠٧م) ، ٢٠٠٩م ، ص ٥

(٢) عبد الروهاب عثمان شيخ موسي ، مرجع سابق ، ص ٦٦ .

(٣) المرجع السابق نفسه ، ص ٧٥

لها الأثر الواضح ، حيث انخفضت معدلات نمو عرض النقود نسبياً بمتوسط بلغ ٣٠% خلال الفترة من ١٩٩٧م إلى ٢٠٠٢م ، من ٣٦.٩% إلى ٣٠.١% وكانت أهم هذه الإجراءات تحجيم استنادة الحكومة من الجهاز المصرفي بنسبة ٢٣% من المستهدف في موازنة العام ١٩٩٧م وانخفاض الطلب على التمويل أي قلت استنادة القطاع الخاص. حيث اتسم الاتجاه العام لنمو عرض النقود بالارتفاع والتذبذب خلال الفترة من ١٩٩٢م إلى ١٩٩٦م والانخفاض والثبات النسبي في الفترة من ١٩٩٧م إلى ٢٠٠٢م .

٣/ الفترة من (١٩٩٧م - ٢٠٠٢م) :

في عام ١٩٩٧م كان معدل النمو المستهدف لعرض النقود ٢٤% ، وبلغ النمو الفعلي ٣٧% ، وكذلك في عام ١٩٩٨م معدل نمو عرض النقود الفعلي تجاوز المستهدف بحوالي ٦% وكذلك في عام ١٩٩٩م تجاوز عرض النقود الحدود المستهدفة بـ ٢% تقريباً .

إذاً خلال الفترة (١٩٩٧م - ٢٠٠٢م) يلاحظ أن هناك تجاوزاً في معدل النمو الفعلي لعرض النقود مقارنة بما هو مستهدف^(١) .

٤/ الفترة من (٢٠٠٣م - ٢٠١٥م) :

ارتفع عرض النقود بنسبة ٣٠.٣% في عام ٢٠٠٣م ويعزى ذلك إلى ارتفاع وسائل الدفع الجارية التي زادت من ٣٥٢,٢٦٣ مليون دينار في عام ٢٠٠٢م إلى ٤٥٨,٤٨١ مليون دينار في عام ٢٠٠٣م^(٢) . كما بلغ معدل نمو عرض النقود في عام ٢٠٠٤م ٣٠.٨% وفي عام ٢٠٠٥م بلغ معدل نمو عرض النقود ٤٣.٥% نتيجة لزيادة وسائل الدفع الجارية وشبه النقود^(٣) . كذلك بلغ معدل نمو عرض النقود في عام ٢٠٠٦م ٢٧.٢% وانخفض معدل نمو عرض النقود في عام ٢٠٠٧م إلى ١٠.٣%^(٤) ، كما بلغ معدل نمو عرض لنقود في عام ٢٠٠٩م ٢٣.٥% مقارنة بمعدل نمو ١.٣% للعام ٢٠٠٨م^(٥) .

(١) دراسة تحديد المدى الزمني لاستجابة المستوى العام للأسعار للتغير في عرض النقود في السودان (١٩٩٥م-٢٠٠٧م) ، مرجع سابق ، ص ٦

(٢) التقرير السنوي الثالث والأربعون لبنك السودان المركزي للعام ٢٠٠٣م ، ص ١٤٧ .

(٣) التقرير السنوي الخامس والأربعون لبنك السودان المركزي للعام ٢٠٠٥م ، ص ٥٨ .

(٤) التقرير السنوي السابع والأربعون لبنك السودان المركزي للعام ٢٠٠٧م ، ص ٣٢ .

(٥) التقرير السنوي التاسع والأربعون لبنك السودان المركزي ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .

ارتفع عرض النقود بمبلغ ٦,٣٥٥.١ مليون جنيه من ٣٥,٤٩٧.٩ مليون جنيه بنهاية عام ٢٠١٠م إلى ٤١,٨٥٣.٠ مليون جنيه بنهاية عام ٢٠١١م ، بمعدل نمو قدره ١٧.٩% علماً بأن السياسة النقدية استهدفت نسبة ١١٧% مقارنة بمعدل نمو ٢٥.٤% للعام ٢٠١٠م ويرجع السبب في انخفاض معدل النمو لخروج جزء من الكتلة النقدية بعد انفصال الجنوب في يوليو ٢٠١١م^(١) . كذلك ارتفع عرض النقود من ٥٨,٦٦٣.٣ مليون جنيه بنهاية عام ٢٠١٢م إلى ٦٦,٤٤٥.٧ مليون جنيه بنهاية عام ٢٠١٣م ، بمعدل نمو ١٣.٣% مقارنة بمعدل نمو ٤٠.٢% في عام ٢٠١٢م ، وذلك نتيجة لخفض مشتريات الذهب وانخفاض صافي الأصول الأجنبية لزيادة التزامات بنك السودان المركزي بسبب تخفيض سعر صرف الجنيه السوداني علماً بأن السياسة استهدفت معدل نمو قدره ٢١% في عام ٢٠١٣م^(٢) . أيضاً ارتفع عرض النقود من ٧٧,٧٣٩ مليون جنيه بنهاية عام ٢٠١٤م إلى ٩٣,٦٤٢.٦ مليون جنيه بنهاية عام ٢٠١٥م ، بمعدل نمو ٢٠.٥% مقارنة بمعدل نمو ١٧% في عام ٢٠١٤م ؛ وذلك نتيجة لزيادة فرق السعر الناتج عن عمليات شراء وتخصيص عائدات الذهب للحكومة المركزية ، بالإضافة إلى ارتفاع التمويل المقدم للقطاع الخاص ، وزيادة فروقات سعر دعم القمح وارتفاع التمويل المقدم من البنك المركزي للمصارف^(٣) .

(١) التقرير السنوي الحادي والخمسون لبنك السودان المركزي للعام ٢٠١١م ، ص ٤٦

(٢) التقرير السنوي الثالث والخمسون لبنك السودان المركزي ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .

(٣) التقرير السنوي الخامس والخمسون لبنك السودان المركزي ، مرجع سابق ، ص ٤٤

المبحث الثالث

أداء ميزان المدفوعات والنتائج المحلي الإجمالي في السودان في الفترة من ١٩٨٠م - ٢٠١٥م

أولاً : ميزان المدفوعات :

يعتبر ميزان المدفوعات بياناً إحصائياً مرتباً ، يعكس أداء الاقتصاد الوطني وما يجري فيه من معاملات اقتصادية ومالية بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة ويتحدد وفقاً لذلك موقف التوازن الخارجي للاقتصاد الوطني والفارق في موارد واستخدامات النقد الأجنبي ، وما يستتبعه من سياسات نقدية ومالية وتجارية ينبغي انتهاجها .

ولتوضيح أداء ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة تم تقسيم الفترة إلى ثلاث فترات

وهي : من (١٩٨٠م - ١٩٩١م) و (١٩٩٢م - ٢٠٠١م) و (٢٠٠٢م - ٢٠١٥م) .

١ : أداء ميزان المدفوعات في الفترة (١٩٨٠م - ١٩٩١م) :

في منتصف عام ١٩٧٩م واجهت البلاد نقصاً حاداً في موارد العملات الأجنبية ، إلى جانب تراكم متأخرات الديون . ولمواجهة هذا الموقف المتأزم حاولت الدولة إجراء إصلاحات اقتصادية في إطار برنامج تركيز مدعوم لمؤسستي صندوق النقد والبنك الدوليين . وتركزت جهود الإصلاح الهيكلي والمؤسسي في إصلاح القطاع الزراعي ؛ بهدف رفع الإنتاجية وفي جانب السياسات المالية تركزت الجهود في تقليل الاستدانة من النظام المصرفي . وهذا البرنامج الذي تم تنفيذه خلال الفترة ١٩٧٨م - ١٩٨٠م أدى إلى ارتفاع الإنتاج الزراعي ، وتحسن في الموقف المالي للحكومة المركزية ، ولكن لم يحدث أي تحسن في موقف ميزان المدفوعات ؛ إذ استمر في ضعفه ومعاناته من الضغوط نتيجة لتدهور شروط التبادل التجاري خاصة في الفترة من ١٩٨٠م إلى ١٩٨٢م ؛ إلى جانب تزايد الديون المستحقة الدفع . بالرغم من الزيادة التي طرأت على التحويلات الخاصة في تلك الفترة نتيجة ابتكار نظام سعر الصرف الموازي ؛ فإن الدولة عجزت عن مقابلة دفعيات الديون الخارجية . وفي منتصف ١٩٨٢م استعصى إجراء إصلاحات اقتصادية تمكن من تهيئة الاقتصاد

لمقابلة الالتزامات دون المساس بالاستقرار الاجتماعي ، ما لم تواكب ذلك تدفقات ومساعدات نقدية خارجية مع إعادة جدولة الديون وتحقيق قدره الدولة على الدفعيات .

حتى عام ١٩٨٣م استطاع السودان تعويض العجز في الحساب الخارجي الناتج عن تراجع الصادرات ، وتدفقات التحويلات الخاصة في الحساب الجاري من الاقتراض الخارجي. وكان جل تلك القروض نقدية أو قروض استهلاكية . أما القروض التنموية فقد تم استغلالها غالباً في تمويل الاستثمار في المؤسسات العامة الخاسرة ، التي اتسم أدائها بالتدني بسبب الضعف الإداري ، أو لضعف دراسات الجدوى الاقتصادية الخاصة بالمشروعات الممولة من تلك القروض . وقد عجزت تلك المؤسسات في توليد موارد مالية تساعد على مقابلة دفعيات والتزامات تمويلها^(١) .

٢ : أداء ميزان المدفوعات في الفترة (١٩٩٢م - ٢٠٠١م) :

شهدت الفترة من ١٩٩٢م إلى ١٩٩٧م ارتفاع عجز الميزان التجاري ، الذي تراوح بين ٥٠١.٦ إلى ٨٢٧.٧ مليون دولار ، وبلغ أقصاه في العام ١٩٩٦م ٨٨٤.٢ مليون دولار وأيضاً انحسر العون الخارجي خلال هذه الفترة ، الأمر الذي أدهور ميزان المدفوعات حيث سجل عجزاً بمعدلات متناقصة تراوحت بين ٨٥.١ إلى ٣٦.١ مليون دولار عدا العام ١٩٩٤م الذي سجل فائضاً قدره ١٧.٩ مليون دولار أما في الفترة من ١٩٩٨م - ٢٠٠٢م سجل ميزان المدفوعات فائضاً تراوح بين ٢٥.١ إلى ٤٠.١ عدا العام ٢٠٠١م ، بينما تحسن الأداء في عامي ٩٨ و ١٩٩٩م ، حيث حقق ميزان المدفوعات فائضاً قدره ٢٥.١ مليون دولار في عام ١٩٩٨م و ١١١.٥ مليون دولار في عام ١٩٩٩م ، ويرجع ذلك إلى الزيادة التي طرأت في حجم الاستثمارات خاصة في مجال البترول والنقل والتعدين "الذهب"^(٢) . بينما أظهرت المعاملات مع العالم الخارجي تحول الموقف الكلي لميزان

(١) عبد الروهاب عثمان شيخ موسي ، مرجع سابق ، ص ٩٧
(٢) وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، العرض الاقتصادي لسنة ١٩٩٩م ، ص ١٣٨

المدفوعات ؛ من فائض ١١١.٥ مليون دولار في عام ١٩٩٩م وفائض قدره ١٦٥.٤ مليون دولار عام ٢٠٠٠م ، إلى عجز قدره ٧٠.٣ مليون دولار في عام ٢٠٠١م^(١).

٣ : أداء ميزان المدفوعات في الفترة (٢٠٠٢م - ٢٠١٥م) :

ميزان المدفوعات للأعوام ٢٠٠٢م - ٢٠٠٣م - ٢٠٠٤م :

حقق فائضاً قدره ٣٠٠٠.٠٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٢م و ٤٢٢.٥٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٣م ، و ٧٣٠.١٨ مليون في عام ٢٠٠٤م ويعود ذلك بصفة أساسية لانخفاض العجز في الحساب الجاري إلى ٩٦٢.٧٠ مليون دولار و ٩٣٨.٥٨ مليون دولار و ٨١٨.٢٣ مليون دولار في الأعوام ٢٠٠٢م - ٢٠٠٣م - ٢٠٠٤م على التوالي^(٢).

ميزان المدفوعات لعامي ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦م :

تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من فائض قدره ٥٣٠.٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٥م إلى عجز قدره ٢٠٨.٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٦م . وقد انعكس ذلك سلباً بالقدر نفسه على الأصول الاحتياطية بالنقد الأجنبي (تدفق) لدى البنك المركزي ، ويرجع ذلك لارتفاع العجز في الحساب الجاري من ٢.٧٦٩.١ مليون دولار في عام ٢٠٠٥م إلى ٤.٣٣٨.٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٦م ، بمعدل ٥٦.٧% بالإضافة إلى مدفوعات غير مبنية بمبلغ ٣٥٣.١ مليون دولار في عام ٢٠٠٥م إلى ٤.٤٨٢.٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٦م بمعدل ٨٤.٧%^(٣) .

ميزان المدفوعات لعامي ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨م :

تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من عجز بمبلغ ٢٨٢.٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٧م إلى فائض بمبلغ ٢١.١ مليون دولار في عام نتيجة لزيادة الفائض في الميزان التجاري من ١.١٥٦.٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٧م إلى ٣.٤٤١.١ مليون دولار في عام

(١) التقرير السنوي الحادي والأربعون لبنك السودان المركزي للعام ٢٠٠١م ، ص ٧٠

(٢) التقرير السنوي الرابع والأربعون لبنك السودان المركزي للعام ٢٠٠٤م ، ص ١٤٧ .

(٣) التقرير السنوي السادس والأربعون لبنك السودان المركزي ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٧ - ١٣٨ .

٢٠٠٨ م ، بمعدل ١٩٧.٥% بالرغم من الانخفاض في الحساب المالي والرأسمالي من ٢.٩٢٥.٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٧ م إلى ١.٤٦٥.٩ مليون دولار^(١).

ميزان المدفوعات لعامي ٢٠٠٩ م – ٢٠١٠ م :

انخفض العجز في ميزان المدفوعات من ٥٠٢.٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٩ م إلى ٥٤.٢ مليون دولار في عام ٢٠١٠ م ، وذلك للتحوّل الكبير في الحساب الجاري من عجز بمبلغ ٢.١٧٧.٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٩ م إلى فائض بمبلغ ٢٥٤.٨ مليون دولار وفي عام ٢٠١٠ م بمعدل ١١١.٧% ؛ نتيجة لتحوّل الميزان من عجز بمبلغ ٢٧٠.٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٩ م إلى فائض بمبلغ ٢.٥٦٤.٩ مليون دولار في عام ٢٠١٠ م بمعدل ١٠٤٦.٨% ، على الرغم من ارتفاع العجز في حساب الخدمات والدخل والتحويلات بمعدل ٢١.١% وانخفاض التدفقات في الحساب المالي والرأسمالي بمعدل ٨٠.٤%^(٢).

ميزان المدفوعات لعامي ٢٠١٠ م – ٢٠١١ م :

يشير الموقف الكلي لميزان المدفوعات إلى ارتفاع العجز من ٥٤.٢ مليون دولار في عام ٢٠١٠ م إلى ٦٤٤.٥ مليون دولار في عام ٢٠١١ م ، على الرغم من تحسين فائض الحساب المالي والرأسمالي من ٦٦١.١ مليون دولار عام ٢٠١٠ م إلى ١.٨٨٢.٨ مليون دولار في العام ٢٠١١ م بمعدل ١٨٤.٨% ، ويعزى ارتفاع العجز في الميزان الكلي إلى تراجع الفائض في الحساب الجاري من ١٥٧.٢ مليون دولار في عام ٢٠١٠ م إلى ٨٦ مليون دولار في عام ٢٠١١ م ، نتيجة لانخفاض الفائض في الميزان التجاري من ٢.٥٦٤.٩ مليون دولار في عام ٢٠١٠ م إلى ١.٤٧٠.٩ مليون دولار في عام ٢٠١١ م ، بمعدل ٤٢.٦% وارتفاع بند الأخطاء والمحذوفات (مدفوعات غير مبنية) من ٨٧٢.٥ مليون دولار في عام ٢٠١٠ م إلى ٢.٨٠٤.٢ مليون دولار عام ٢٠١١ م^(٣).

(١) التقرير السنوي الثامن والأربعون لبنك السودان المركزي ، مرجع سابق ، ص ٩.
(٢) التقرير السنوي ، الخمسون لبنك السودان المركزي لعام ٢٠١٠ م ، ص ص ١٣٥ – ١٣٦.
(٣) التقرير السنوي الحادي والخمسون لبنك السودان المركزي ، مرجع سابق ، ص ١٧٥.

ميزان المدفوعات لعامي ٢٠١٢م - ٢٠١٣م :

يشير الموقف الكلي لميزان المدفوعات إلى انخفاض العجز من ٢٤.١ مليون دولار في عام ٢٠١٢م إلى ١٧.٦ مليون دولار في العام ٢٠١٣م ، ويعزى ذلك لتحسين العجز في الحساب الجاري^(١).

ميزان المدفوعات لعامي ٢٠١٤م - ٢٠١٥م :

تحول الموقف الكلي في ميزان المدفوعات من عجز بمبلغ ٣.٣ مليون دولار في عام ٢٠١٤م إلى فائض بمبلغ ٣٨.٤ مليون دولار في عام ٢٠١٥م ، وذلك نتيجة للزيادة في الحساب الرأسمالي والمالي^(٢).

ثانياً : الناتج المحلي الإجمالي :

يمثل الناتج المحلي الإجمالي دلالة لما ينتجه البلد خلال فترة زمنية معينة عادة سنة، والنمو فيه مؤشر إلى مدى سرعة النمو في الاقتصاد في البلد ككل وهو ليس مؤثراً لتوزيع الدخل ، والزيادة فيه لا تعني انخفاض الفقر . وللوقوف على أداء الناتج المحلي الإجمالي في السودان ومعرفة معدلات نموه تم تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث فترات هي : الفترة (١٩٨٠م - ١٩٩١م) والفترة (١٩٩٢م - ٢٠٠١م) والفترة (٢٠٠٢م - ٢٠١٥م)

١ : أداء الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (١٩٨٠م - ١٩٩١م) :

إن أهم سمة لازمت تطورات الناتج المحلي الإجمالي طيلة الفترة الممتدة من ١٩٧٠م إلى ١٩٩٦م التذبذب الكبير في معدلاته من عام إلى آخر ، إذ تراوحت معدلات النمو خلال هذه الفترة بين ٧.٨% في العام ١٩٧٣م و-٦.٣% عام ١٩٨٥م ، وبين موجب ٢٢.٣% عام ١٩٧٦م و١٤.٦% عام ١٩٨٢م ، وبمتوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٧٠م إلى ١٩٨٥م قدره ١.٧% . ويعزى هذا التذبذب العالي في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى التفاوت في معدلات ومستويات هطول الأمطار من عام إلى آخر ونمط توزيعها بين منطقة وأخرى . وحين تعرض السودان للجفاف في عامي ١٩٨٤م و

(١) التقرير السنوي الثالث والخمسون لبنك السودان المركزي ، مرجع سابق ، ص ١٦٢ .

(٢) التقرير السنوي الخامس والخمسون لبنك السودان المركزي ، مرجع سابق ، ص ١٧٧ .

١٩٨٥م تراجع معدل النمو للنتاج المحلي الإجمالي إلى سالب ٥% وسالب ٦.٣% بالتتالي، ثم ارتفع المعدل إلى ١٣.٥% عام ١٩٨٧م ، حين تجاوزت البلاد فترة الجفاف وهطلت أمطار غزيرة وجيدة التوزيع بين مناطق الإنتاج الزراعية . وإن هذا التذبذب في معدلات النمو وارتباطه بمستويات هطول الأمطار ونمط توزيعها ؛ يعبر عن النسبة العالية لمساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ، إذ بلغت النسبة حوالي ٣٤.٧% في عام ١٩٧٠م بينما بلغت النسبة ٢٨.٧% في عام ١٩٩٠م و ٣٤.٤% و ٤٥% و ٤٧.٦% في الأعوام ١٩٩٥م و ١٩٩٦م و ١٩٩٧م . والسمة الثانية والدائمة للتطورات في مسار معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي هي مستوى المعدل المتدني ، وببطء النمو خلال معظم الفترة ، إذ لم يتجاوز متوسط معدل النمو خلال الفترة ١٩٧٠م - ١٩٩٥م ٢.٩% . أما السمة الثالثة فهي ارتباط حركة الإنتاج في القطاعات الأخرى مثل : الصناعات التحويلية ، النسيج ، معاصر الزيوت ، الطعام ، النقل والتجارة خاصة تجارة الصادر على أداء الإنتاج الزراعي . وعليه يمكن القول بأن أداء القطاع الزراعي الضعيف والمتذبذب كان العامل الرئيسي والأكثر أثراً على الأداء المتدني لمعدل النمو للناتج المحلي الإجمالي ، وذلك لتشابكه أفقياً ورأسياً مع الإنتاج في القطاعات الاقتصادية الأخرى^(١).

٢ : أداء الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (١٩٩٢م - ٢٠٠١م) :

حقق السودان معدلات نمو ايجابية وقياسية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ١٩٩٢م إلى ١٩٩٤م ، بلغت في المتوسط ٨% . ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدلات النمو في القطاعات الإنتاجية "الزراعي - الصناعي) ، حيث تراوح الارتفاع النسبي بين ٦.٥% إلى ٩.٥% في العام ١٩٩٤م "العام الأخير في البرنامج الثلاثي الأول من الإستراتيجية القومية الشاملة" ويعتبر أعلى معدل نمو حققه السودان خلال هذه الفترة . إلا أن هذا الأداء الإيجابي تراجع خلال الفترة من ١٩٩٥م إلى ٢٠٠٢م ؛ حيث بلغ متوسط معدلات النمو فيها ٧% ، والانخفاض النسبي في معدلات النمو تراوح بين ٧.٦% للعام ١٩٩٥م و ٦.٥%

(١) عبد الوهاب عثمان شيخ موسي ، مرجع سابق ، ص ١١١

للعام ٢٠٠٢م ، عدا العام ٢٠٠٠م الذي كان معدل النمو فيه ٨.٣% ، وذلك نسبة للأداء الإيجابي لبرنامج الإصلاح الهيكلي والاقتصادي متوسط المدى لعامي ١٩٩٧م و ١٩٩٨م الذي هدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد السوداني ، عن طريق ترتيب الأوضاع في القطاعين المالي والنقدي لوقف التدهور في الأداء الاقتصادي . أيضاً انعكس أداء البرنامج إيجاباً بزيادة النمو في كل من القطاع الزراعي والصناعي ، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ، بينما شهد العام ١٩٩٦م أدنى معدل للنمو بلغ ٤% ؛ وذلك بسبب تخلي الحكومة عن سياسة التوازن في القطاع المالي في يوليو ١٩٩٥م ، مما أدى إلى التوسع النقدي وارتفاع معدلات التضخم الذي بلغ في المتوسط ١٣٠% في عام ١٩٩٦م^(١) . كما حقق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو قدره ٦.١% بنهاية عام ١٩٩٨م محافظاً بذلك على استدامة أدائه الإيجابي خلال التسعينيات^(٢) . وبنهاية عام ١٩٩٩م ، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٦% ، حيث عكست مؤشرات الأداء الاقتصادي خلال عام ١٩٩٩م التقدم الاقتصادي المتواصل في ظل استقرار مستدام ، وذلك بفضل حزمة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية التي انتهجتها الدولة ، في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي الشامل^(٣) . أما في عام ٢٠٠١م فقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٨.٣% في عام ٢٠٠٠م إلى ٦.٤ في العام ٢٠٠١م^(٤) .

٣ : أداء الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (٢٠٠٢م - ٢٠١٥م) :

إن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفض من ٦.٥% في عام ٢٠٠٢م إلى ٦.١% في عام ٢٠٠٣م ، وذلك بسبب انخفاض نمو القطاع الزراعي ، وارتفع الناتج المحلي بالأسعار الثابتة خلال الفترة ٢٠٠١م - ٢٠٠٥م من ١٤٣٢.٥ مليون دينار سوداني في عام ٢٠٠١م إلى ١٩١٠.٨ مليون دينار سوداني في العام ٢٠٠٥م ، بزيادة ٣٣% . أما

(١) أمال عبد الفتاح عبد الفراج ، العلاقة بين النمو في معدل الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاجتماعية ١٩٩٢م-٢٠٠٢م ، بحث تكميلي مقدمة

لنيل درجة الماجستير في التخطيط التنموي ، جامعة الخرطوم ، ٢٠٠٩م ، ص ٦٤-٦٥

(٢) عبد الوهاب عثمان شيخ موسي ، منهجية الإصلاح الاقتصادي السوداني ، ج ١ ، مرجع سابق ، ص ١٨٥

(٣) عبد الوهاب عثمان شيخ موسي ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣

(٤) التقرير السنوي الحادي والأربعون لبنك السودان المركزي ، مرجع سابق ، ص ١٦

بالأسعار الجارية فقد ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي من ٣٤٥٨٧١٥ مليون دينار سوداني في عام ٢٠٠١م إلى ٦١٥٠١٧٤ مليون دينار سوداني في عام ٢٠٠٥م ، أي بنسبة زيادة قدرها ٧٨% . ويعزى ذلك للتوسع في النشاط الاقتصادي ، ولارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي ، الذي تراوح بين ٦.٤% عام ٢٠٠١م و٨% عام ٢٠٠٥م . وبلغ في المتوسط ٦.٩% وتعززت استدامة النمو الاقتصادي وتغيرت تركيبة الناتج المحلي الإجمالي مع دخول البترول في هيكل الإنتاج ؛ منذ أغسطس ١٩٩٩م ، حيث نما بمعدل ١٥.٥% في المتوسط في الفترة ٢٠٠١م - ٢٠٠٥م ، ووصلت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ٩.٩% بنهاية ٢٠٠٥م . بينما سجل معدل النمو الحقيقي ٨% في عام ٢٠٠٥م وقد أصبح الاقتصاد يعتمد أكثر على الاستثمارات الخارجية المباشرة ، التي بلغت في مجملها ٢.٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥م ، وعلى صادرات البترول التي بلغت ٤.٢ مليار دولار أمريكي تعادل نسبة ٨٧% من مجمل قطاع الصادر^(١) . كذلك ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٦% في عام ٢٠٠٣م إلى ٧.٢% في عام ٢٠٠٤م ؛ وذلك بسبب ارتفاع نمو معظم القطاعات ما عدا القطاع الزراعي والصناعة التحويلية^(٢) . كذلك ارتفع معدل نمو الناتج المحلي من ٨.١% في عام ٢٠٠٥م إلى ٩.٣% عام ٢٠٠٦م وذلك بسبب ارتفاع معدل نمو القطاع الزراعي من ٧.٢% إلى ٨.٣% ، والقطاع الصناعي من ٧.٦% إلى ٩% والقطاع الخدمي من ٩.٨% إلى ١٠.٨%^(٣) . أما في عام ٢٠٠٨م فقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ١٠.٢% في عام ٢٠٠٧م إلى ٦% في عام ٢٠٠٨م وذلك لانخفاض معدل نمو القطاع الصناعي من ٢٣.٢% إلى ٠.٨%^(٤) . كذلك انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٥.٩% بنهاية عام ٢٠٠٩م إلى ٥.٢% بنهاية عام ٢٠١٠م ؛ نتيجة لانخفاض نمو قطاع النفط مع ثبات نمو معظم القطاعات^(٥) .

(١) وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، العرض الاقتصادي ، لسنة ٢٠٠٥م ، ص ٢٦

(٢) التقرير السنوي الرابع والأربعون لبنك السودان المركزي ، مرجع سابق ، ص ٢٧

(٣) التقرير السنوي السادس والأربعون لبنك السودان المركزي ، مرجع سابق ، ص ٣٣

(٤) التقرير السنوي الثامن والأربعون لبنك السودان المركزي ، مرجع سابق ، ص ٦٩

(٥) التقرير السنوي الخمسون لبنك السودان المركزي ، مرجع سابق ، ص ١٠١

كما انخفض معدل نمو الناتج المحلي من ١.٩% في عام ٢٠١١م إلى ١.١% في عام ٢٠١٢م ؛ نتيجة لانخفاض معدل نمو قطاع النفط بصورة أساسية (انفصال دولة جنوب السودان وخروج معظم حقول النفط من دائرة الإنتاج) بالإضافة لثبات معدل النمو في بعض القطاعات الأخرى وهي (الكهرباء والمياه ، البناء والتشييد ، التجارة والفنادق والمطاعم ، المجتمع والخدمات الاجتماعية ، خدمات المؤسسات المالية ، الخدمات الخاصة غير الربحية والرسوم على الواردات) وذلك بالرغم من ارتفاع معدل نمو قطاع الزراعة والغابات والثروة الحيوانية من ٢.٦% في عام ٢٠١١م إلى ٦.٤% في عام ٢٠١٢م ، والتعدين والمحاجر من ٦.٧% في عام ٢٠١١م إلى ١٠.٣% في عام ٢٠١٢م ، والصناعات التحويلية من ٨.٨% في عام ٢٠١١م إلى ١٠.٨% في عام ٢٠١٢م^(١) . كما انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٤.٤% في عام ٢٠١٣م إلى ٣.٦% في عام ٢٠١٤م نتيجة لانخفاض معدل نمو القطاع الزراعي ؛ بشقيه النباتي والحيواني من ٤% في عام ٢٠١٣م إلى سالب ٤.١% في عام ٢٠١٤م ؛ وذلك لانخفاض المساحة المزروعة ، مما أدى إلى انخفاض إنتاج المحاصيل الغذائية والحبوب الزيتية ، وانخفاض تدفق التمويل المصرفي لقطاع الزراعة في عام ٢٠١٤م^(٢) . لكن في عام ٢٠١٥م ارتفع معدل نمو الناتج المحلي إلى ٤.٩% في عام ٢٠١٥م ، ويعزى ذلك لارتفاع معدلات نمو القطاع الزراعي وقطاع الخدمات .

أهم الأحداث السياسية والاقتصادية في السودان التي صاحبت فترة الدراسة (١٩٨٠-٢٠١٥م) :

صاحبت فترة الدراسة عدداً من الأحداث الاقتصادية والسياسية في السودان أهمها: اكتشاف البترول وتصديره واتفاقية السلام الشامل بنيفاشا عام ٢٠٠٥م والأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م وانفصال الجنوب عام ٢٠١١م . وفيما يلي نتناول اثر ظهور البترول

(١) التقرير السنوي الثاني والخمسون لبنك السودان المركزي ٢٠١٢م ، ص ص ١١٨-١١٩
(٢) التقرير السنوي الرابع والخمسون لبنك السودان المركزي ، مرجع سابق ، ص ١١٩

على النمو الاقتصادي والاجتماعي في السودان وأثر الأزمة المالية العالمية على القطاع الخارجي في السودان.

أولاً : أثر ظهور البترول على النمو الاقتصادي والاجتماعي في السودان :

شهدت الفترة ٢٠٠٠م - ٢٠٠٨م أقوى معدل وأطول معدل نمو اقتصادي متواصل منذ الاستقلال عام ١٩٥٦م وذلك بفضل دخول موارد البترول في إيرادات الميزانية العامة حيث شكلت ٩٥% من حصيلة صادرات البلاد . إلى جانب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بفضل المناخ الجاذب للاستثمار الذي أحدثه التوقيع على اتفاقية السلام الشامل في عام ٢٠٠٥م ؛ مما هياً توفر البيئة المواتية للتنمية المستدامة.

وقد أحدثت هذه التطورات في موارد البلاد نمواً عالياً ، حيث ارتفع الناتج المحلي من ١٠ مليار دولار في عام ١٩٩٩م إلى حوالي ٥٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٨م ، وارتفع دخل الفرد في نفس الفترة من ٣٤٨ دولار إلى ١٣٩٣ دولار ، وارتفعت نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج السوداني القومي من ٢٥% في عام ٢٠٠٠م إلى ٤٤% في عام ٢٠٠٨م ؛ مما وضع السودان ضمن أسرع دول المنطقة في النمو الاقتصادي.

كما أحدثت هذه التطورات التي شهدتها البلاد تغيرات ملموسة في معدلات النمو في القطاع الاجتماعي والبنيات الأساسية ، إذ توسعت شبكة الطرق من ٣.٣٥٨ كيلومتر في عام ٢٠٠٠م إلى ٦.٢١١ كيلومتر في عام ٢٠٠٨م ، وارتفع توليد الكهرباء من ٢.٥٦٩ ميغاواط إلى ٥.٥٠٦ ميغاواط في الفترة نفسها ، وارتفع وعدد الأطفال في المدارس الابتدائية من ٣.٣ مليون طفل إلى ٥.٣ مليون طفل . لقد أحدث دخول موارد البترول تغيرات كبرى في حركة مؤشرات الاقتصاد السوداني ، إذ استقر نظام سعر الصرف وانخفض متوسط معدلات التضخم خلال الفترة نفسها.

لقد تحقق هذا التطور الموجب في النمو الاقتصادي والاجتماعي في السودان أيضاً بفضل أداء البرنامج الاقتصادي متوسط المدى ١٩٩٩م - ٢٠٠٢م ، الذي استطاع أن يعيد العلاقات الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي. وبالرغم من هذه التطورات التي حدثت في

مفاصل الاقتصاد السوداني ، فقد صاحبت تلك الطفرة الإنمائية في داخلها مهددات كبيرة حالت دون استدامتها ، وذلك بسبب افتقار ذلك النمو إلى الشمولية والتنوع والتوازن الجغرافي. فقد اتجهت الاستثمارات المصاحبة لذلك النمو إلى قطاعات البترول والخدمات مثل الاتصالات والفنادق والمطاعم السياحية ؛ مما أدى إلى زيادة الخلل في التوازن القطاعي والجغرافي ويعزي ذلك القصور إلى السياسات المالية التي اتبعتها الدولة في استخدام موارد البترول فقد استأثرت النفقات العامة الجارية بكل موارد البترول ؛ مما أدى إلى تسرب تلك الموارد إلى قطاع الاستهلاك مما أحدث زيادة في الطلب العام ، ونقطة نوعية في أنماط الاستهلاك ، مما أدى إلى تآكل الموارد الخارجية وإلى الضغوط على الحسابين الداخلي والخارجي والتي مزيد من التدهور في أداء القطاعين الزراعي والصناعي . ثم ظهرت آثار انفصال الجنوب التي أحدثت صدمة مالية كبيرة في الاقتصاد الوطني على جبهتي الحساب الداخلي والخارجي تمثلت في خروج جزء كبير من موارد البترول من اقتصاد السودان.

وبسبب الاستخدام السيئ لموارد البترول والتي أدت إلى تدهور النشاط الاقتصادي وتراجع الدور الذي كان يلعبه القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي وفي المساهمة في موارد الصادرات غير البترولية ؛ عجزت الدولة عن توليد موارد مالية حقيقية لمواجهة مشكلة الصدمة المالية . إلى جانب صعوبة الحصول على دعم خارجي لتخفيف الضغوط على الحساب الخارجي ؛ بسبب زيادة مشكلة الديون الخارجية التي حالت دون الحصول على القروض المسيرة والاستفادة منها.

بالرغم من أن كل المؤشرات كانت تشير إلى عدم استدامة مساهمة موارد البترول في مفاصل الاقتصاد الوطني ؛ فإن الدولة لم تتخذ التدابير والتحوطات المطلوبة لمواجهة آثار تلك التحولات على الاقتصاد الوطني.^(١)

(١) عبد الوهاب عثمان شيخ موسى ، منهجية الإصلاح الاقتصادي ، ج ٢ ، (الخرطوم : المكتبة الوطنية ، ٢٠١٢م) ص ١٠٩-١١١

ثانياً : أثر الأزمة المالية العالمية على القطاع الخارجي في السودان :

هيمنت موارد صادرات النفط على مكونات الميزان التجاري طيلة العقد الماضي ، إذ بلغت نسبة مساهمة موارد النفط في بند الصادرات السودانية أكثر من ٩٣% في ميزانية عام ٢٠٠٨م . ونتيجة لانخفاض أسعار البترول خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨م من حوالي ١٤٧ دولار للبرميل ؛ إلى مستوى أقل من ٥٠ دولار للبرميل تأثر موقف الحساب الجاري الخارجي ، وميزان المدفوعات ، والميزانية العامة للدولة التي اعتمدت بنسبة ٦٤.٧% في عام ٢٠٠٨م على إيرادات النفط.

تدهور الميزان التجاري وذلك بناء على أسعار البترول المقدره ؛ في ميزانية عام ٢٠٠٩م ب ٥٠ دولار للبرميل ، بينما كانت الأسعار السائدة خلال ذلك العام تتراوح من ٤٤ - ٤٧ دولار للبرميل (أي أقل بحوالي ١٠% من الأسعار المقدره في الميزانية) وقد أثر هذا التراجع في الميزان التجاري سلباً على قدره الدولة في مقابلة متطلبات الاستيراد ، ومواجهة الدفعيات المستحقة للأطراف الخارجية ، أو تكاليف الخدمات . هذا وقد اشتملت قائمة الواردات على سلع حساسة للغاية مثل : المواد الغذائية ومدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي وقد أدى تراجع الاستيراد إلى ارتفاع معدلات التضخم والبطالة ، إلى جانب البطء في الإنتاج.

أثر الحساب الجاري الخارجي ؛ بالإضافة إلى العجز في الميزان التجاري على تراجع تحويلات السودانيين العاملين بالخارج ، نسبة لتباطؤ حركة الاقتصاديات في دول الخليج العربي ، متأثرة بالأزمة المالية العالمية والخسارة الجسيمة التي تكبدتها استثمارات المصارف والمؤسسات المالية الخليجية .

انعكست آثار الأزمة المالية العالمية على اقتصاد السودان في تراجع التحويلات وتدفقات موارد الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحوالي ٥ مليار دولار ، وارتفاع العجز في الحساب الجاري إلى ١١.٥% من الناتج المحلي الإجمالي ، ويقدر التراجع في جملة التدفقات الخارجية نتيجة للأزمة المالية بحوالي ٤ - ٥ مليار دولار مما جعل بنك السودان المركزي يصدر قرارات تقضي بوضع قيود على حركة النقد الأجنبي^(١).

(١) عبد الوهاب عثمان شيخ موسى ، المرجع السابق ، ص ص ١٠٩-١١١

الفصل الخامس

الدراسة التطبيقية

المبحث الأول : تحليل بيانات الدراسة بيانياً

المبحث الثاني : تحليل بيانات الدراسة رياضياً

المبحث الثالث : اختبار الفرضيات

المبحث الأول

تحليل بيانات الدراسة (بيانياً)

يتناول هذا المبحث أثر سعر الصرف علي مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان خلال الفترة من (١٩٨٠ - ٢٠١٥م) . ولتوضيح العلاقة بين سعر الصرف ومؤشرات البحث "الناتج المحلي الإجمالي ، ميزان المدفوعات ، عرض النقود والتضخم" تم تقسيم فترة الدراسة إلي ثلاث فترات الأولى من (١٩٨٠-١٩٩١م) والثانية من (١٩٩٢-٢٠٠٣م) والفترة الثالثة والأخيرة من (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م) وقد تم احتساب نسبة الزيادة والنقصان باستخدام القانون (سنة المقارنة - سنة الأساس) ÷ سنة الأساس .

تم الحصول على البيانات محل الدراسة من مصادر مختلفة ، حيث تم الحصول علي سعر الصرف ، الناتج المحلي الإجمالي ، ميزان المدفوعات وعرض النقود من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي لأعوام متتالية . أما معدلات التضخم فتم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء . وقد تم استخدام برنامج مايكروسوفت أوفيس اكسل (Excel) لتحليل بيانات الدراسة والتحقق من فرضيات الدراسة القائلة بأن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغيرات سعر الصرف وإجمالي الناتج المحلي ، هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغيرات سعر الصرف وميزان المدفوعات ، هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغيرات سعر الصرف وعرض النقود وهنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغيرات سعر الصرف والتضخم.

أولاً : تحليل بيانات الفترة من (١٩٨٠-١٩٩١م)

أ/ التغير في سعر صرف الجنيه السوداني :

جدول رقم (١/١/٥)

نسبة الزيادة والنقصان في سعر الصرف في السودان

خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١م)

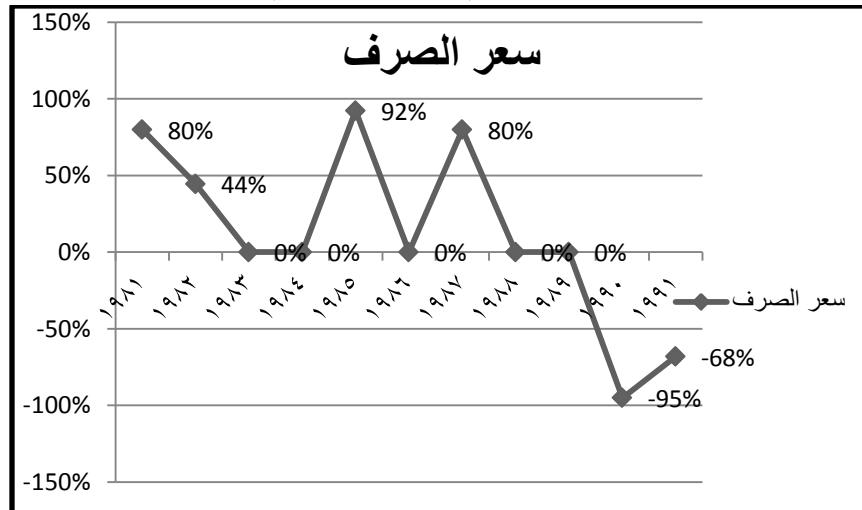
السنة	سعر الصرف	نسبة الزيادة والنقصان
1980	0.5	
1981	0.9	80%
1982	1.3	44%
1983	1.3	0%
1984	1.3	0%
1985	2.5	92%
1986	2.5	0%
1987	4.5	80%
1988	4.5	0%
1989	4.5	0%
1990	0.22	-95%
1991	0.07	-68%

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (١/١/٥)

نسبة الزيادة والنقصان في سعر الصرف في السودان

خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

يلاحظ من الجدول والشكل رقم (١/١/٥) ارتفاع سعر الصرف في السودان بنسبة ٨٠% في عام ١٩٨١م مقارنة بالعام ١٩٨٠م ، كذلك ارتفع في عام ١٩٨٢م بنسبة ٤٤% ، أما في عامي ١٩٨٣م والعام ١٩٨٤م لم يتغير سعر الصرف وظل ثابتاً ، ولكن في عام ١٩٨٥م عاد للارتفاع مجدداً حيث ارتفع بنسبة ٩٢% ، ثم استقر في العام ١٩٨٦م ولم يتغير ، ليعود ويرتفع في عام ١٩٨٧م بنسبة ٨٠% ، ليستقر بعدها في العامين التاليين ١٩٨٨م و١٩٨٩م دون تغير ، أما في عام ١٩٨٩م فانخفض سعر الصرف بنسبة ٩٥% وكذا الحال في عام ١٩٩١م انخفض بنسبة ٦٨% .

ب/ التغير في الناتج المحلي الإجمالي السوداني :

جدول رقم (٢/١/٥)

نسبة الزيادة والنقصان في الناتج المحلي الإجمالي في السودان

خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١م)

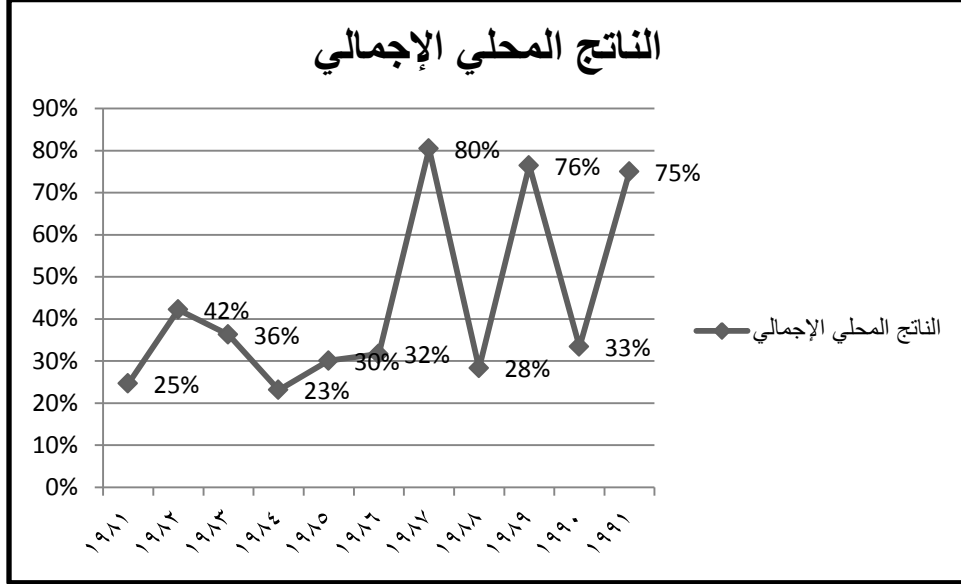
السنة	الناتج المحلي الإجمالي "مليون جنيه"	نسبة الزيادة والنقصان
1980	4.0	
1981	5.0	25%
1982	7.0	42%
1983	9.6	36%
1984	11.8	23%
1985	15.4	30%
1986	20.2	32%
1987	36.5	80%
1988	46.8	28%
1989	82.6	76%
1990	110.1	33%
1991	192.7	75%

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (٢/١/٥)

نسبة الزيادة والنقصان في الناتج المحلي الإجمالي في السودان

خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

كذلك يلاحظ من الجدول والشكل رقم (٢/١/٥) ارتفاع نسبة الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة المحددة ، ولكن بنسب مختلفة حيث ارتفع في عام ١٩٨١م بنسبة ٢٥% بينما في عام ١٩٨٢م زادت نسبة الارتفاع لتصل إلى ٤٢% ، بينما في عام ١٩٨٣م ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣٦% ، كما ارتفع في عام ١٩٨٤م بنسبة ٢٣% ، ليستمر معدل الارتفاع في عام ١٩٨٥م بنسبة ٣٠% ، وكذلك في عام ١٩٨٦م ارتفع بنسبة ٣٢% ، ولكن في عام ١٩٨٧م كانت أعلى نسبة ارتفاع يبلغها الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت ٨٠% ، أما في عام ١٩٨٨م كانت نسبة الزيادة ٢٨% مقارنة بالعام السابق ، وفي عام ١٩٨٩م ارتفعت النسبة لتصل إلى ٧٦% ، أما في عام ١٩٩٠م ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣٣% ، وفي عام ١٩٩١م ارتفع أيضاً بنسبة ٧٥% .

ج/ التغيير في عجز ميزان المدفوعات في السودان :

جدول رقم (٣/١/٥)

نسبة الزيادة والنقصان في ميزان المدفوعات في السودان

خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١م)

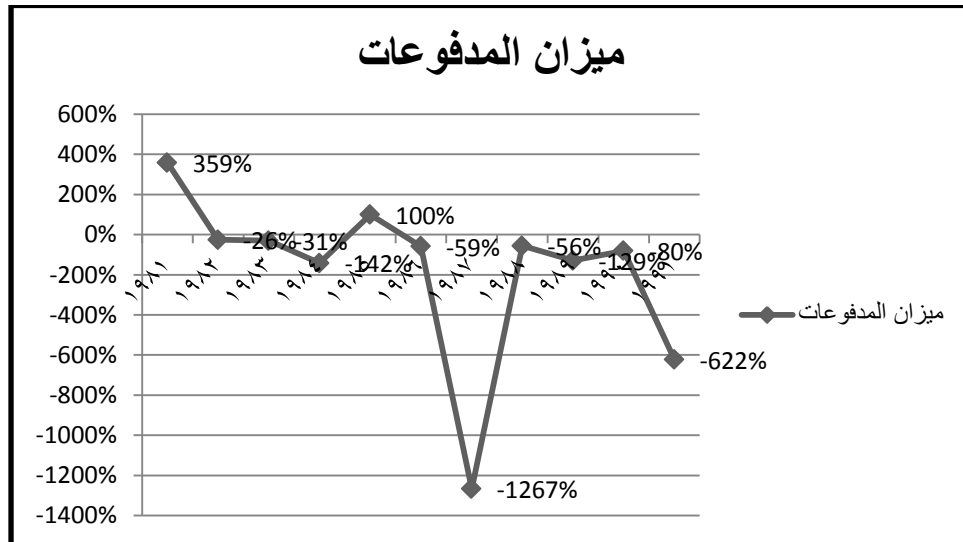
السنة	ميزان المدفوعات "مليون دولار"	نسبة الزيادة والنقصان
1980	-73.4	
1981	-337	359%
1982	-250.1	-26%
1983	-173.8	-31%
1984	72.5	-142%
1985	145	100%
1986	60.1	-59%
1987	-701.4	-1267%
1988	-310.8	-56%
1989	90.5	-129%
1990	17.9	-80%
1991	-93.4	-622%

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (٣/١/٥)

نسبة الزيادة والنقصان في ميزان المدفوعات في السودان

خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

من خلال الجدول والشكل رقم (٣/١/٥) يلاحظ ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات السوداني في عام ١٩٨١م بنسبة ٣٥٩% عن العام ١٩٨٠م ، أما في عام ١٩٨٢م فقد انخفض العجز بنسبة ٢٦% ، ثم زاد العجز في ميزان المدفوعات في عام ١٩٨٣م بنسبة ٣١% ، ولكن في عام ١٩٨٤م حقق الميزان فائض بنسبة ١٤٢% مقارنة بعام ١٩٨٣م وكذا الحال في عام ١٩٨٥م ارتفع الفائض بنسبة ١٠٠% ، أما في عام ١٩٨٦م فانخفض الفائض بنسبة ٥٩% ، ولكن في العام ١٩٨٧م عاد الميزان ليحقق عجزاً بنسبة عالية جداً بلغت ١٢٦٧% ، أما في العام ١٩٨٨م انخفض العجز بنسبة ٥٦% ، بينما في عام ١٩٨٩م حقق ميزان المدفوعات السوداني فائضاً بنسبة ١٢٩% مقارنة بالعام السابق ، أما في العام ١٩٩٠م انخفض الفائض بنسبة ٨٠% ، ليعود ويحقق عجزاً في عام ١٩٩١م بنسبة ٦٢٢% .

د/ التغيير في عرض النقود في السودان :

جدول رقم (٤/١/٥)

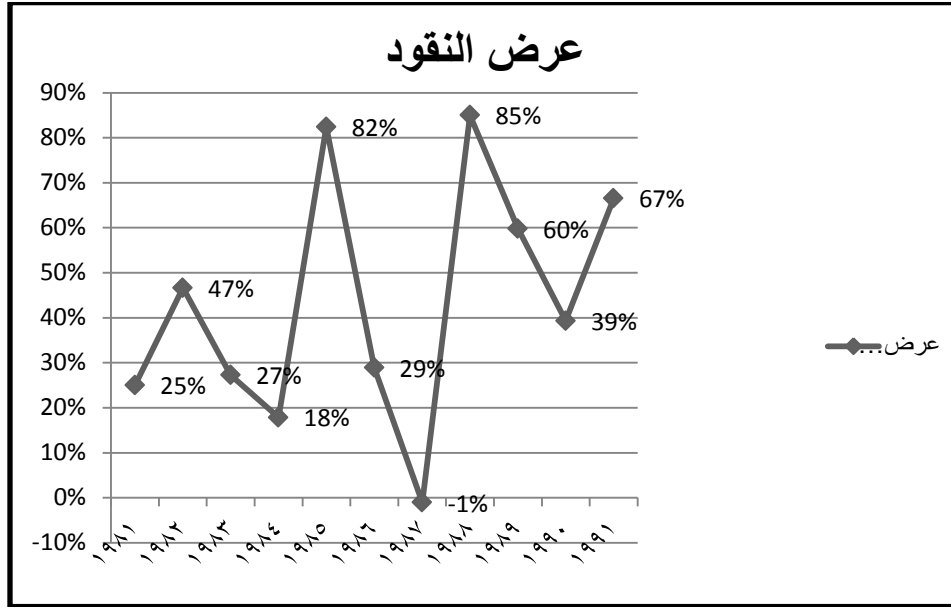
نسبة الزيادة والنقصان في عرض النقود في السودان

خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١م)

السنة	عرض النقود	نسبة الزيادة والنقصان
1980	1.2	
1981	1.5	25%
1982	2.2	47%
1983	2.8	27%
1984	3.3	18%
1985	6.02	82%
1986	7.76	29%
1987	7.68	-1%
1988	14.21	85%
1989	22.71	60%
1990	31.64	39%
1991	52.69	67%

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (٤/١/٥)
نسبة الزيادة والنقصان في عرض النقود في السودان
خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

من الجدول والشكل رقم (٤/١/٥) والذي يوضح مقدار الزيادة والنقصان في عرض النقود في السودان يلاحظ ارتفاع عرض النقود في السودان في عام ١٩٨١م بنسبة ٢٥% ، كما ارتفع في عام ١٩٨٢م بنسبة ٤٧% مقارنة بالعام ١٩٨١م ، أما في عام ١٩٨٣م ارتفع عرض النقود ولكن بنسبة أقل من العام السابق بلغت ٢٧% ، وكذلك في عام ١٩٨٤م ارتفع عرض النقود بنسبة ١٨% أما في عام ١٩٨٥م ارتفع عرض النقود في السودان بنسبة ٨٢% ، وانخفضت نسبة الزيادة في عرض النقود في عام ١٩٨٦م إلى ٢٩% ، أما في عام ١٩٨٧م فقد انخفض عرض النقود بنسبة ١% مقارنة بعام ١٩٨٦م ، أما في عام ١٩٨٨م ارتفع عرض النقود بنسبة ٨٥% ، ولكن في عام ١٩٨٩م ارتفع عرض النقود بنسبة أقل من نسبة العام السابق حيث بلغت في هذا العام نسبة ٦٠% ، بينما في عام ١٩٩٠م كانت نسبة ارتفاع عرض النقود ٣٩% وفي عام ١٩٩١م بلغت ٦٧% .

هـ/ التغيير في معدل التضخم في السودان :

جدول رقم (٥/١/٥)

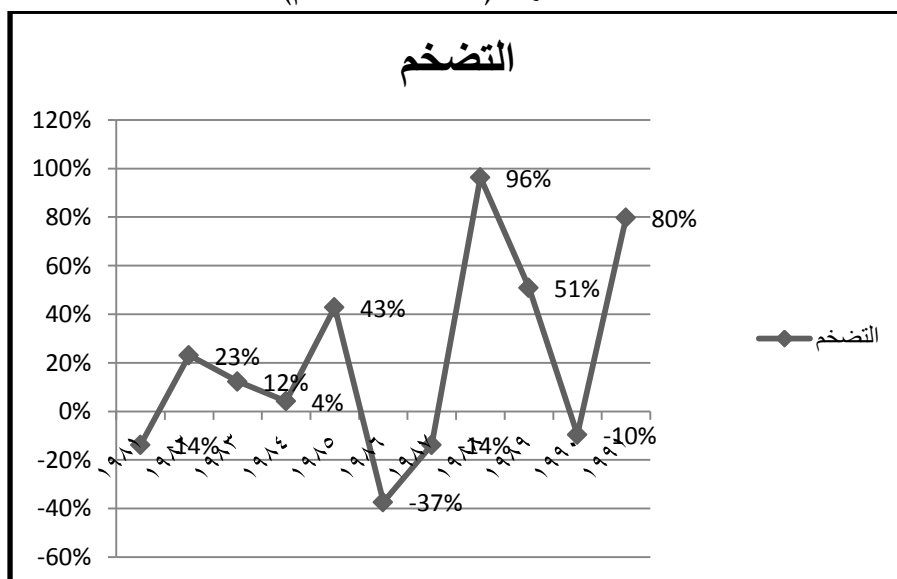
نسبة الزيادة والنقصان في التضخم في السودان
خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١م)

السنة	التضخم	نسبة الزيادة والنقصان
1980	26.1	
1981	22.5	-14%
1982	27.7	23%
1983	31.1	12%
1984	32.4	4%
1985	46.3	43%
1986	29	-37%
1987	25	-14%
1988	49.1	96%
1989	74.1	51%
1990	67	-10%
1991	120.4	80%

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (٥/١/٥)

نسبة الزيادة والنقصان في التضخم في السودان
خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

يلاحظ من الجدول والشكل رقم (٥/١/٥) انخفاض معدل التضخم في السودان بنسبة ١٤% في عام ١٩٨١م ، أما في عام ١٩٨٢م فقد ارتفع معدل التضخم بنسبة ٢٣% ولكن في عام ١٩٨٣م ارتفع معدل التضخم بنسبة أقل من العام السابق بلغت ١٢% ، أما في عام ١٩٨٤م كانت نسبة الزيادة في معدل التضخم ٤% ، بينما في عام ١٩٨٥م ارتفع معدل التضخم في السودان بنسبة ٤٣% ، ولكن في العام ١٩٨٦م انخفض معدل التضخم بنسبة ٣٧% ، وكذلك انخفض معدل التضخم في عام ١٩٨٧م بنسبة ١٤% ، أما في عام ١٩٨٩م ارتفع معدل التضخم بنسبة عالية بلغت ٩٦% وكذلك ارتفع في عام ١٩٨٩م بنسبة ٥١% ، بينما انخفض معدل التضخم في عام ١٩٩٠م بنسبة ١٠% ، وارتفع في عام ١٩٩١م بنسبة ٨٠% .

و/ العلاقة بين سعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي في السودان :

جدول رقم (٦/١/٥)

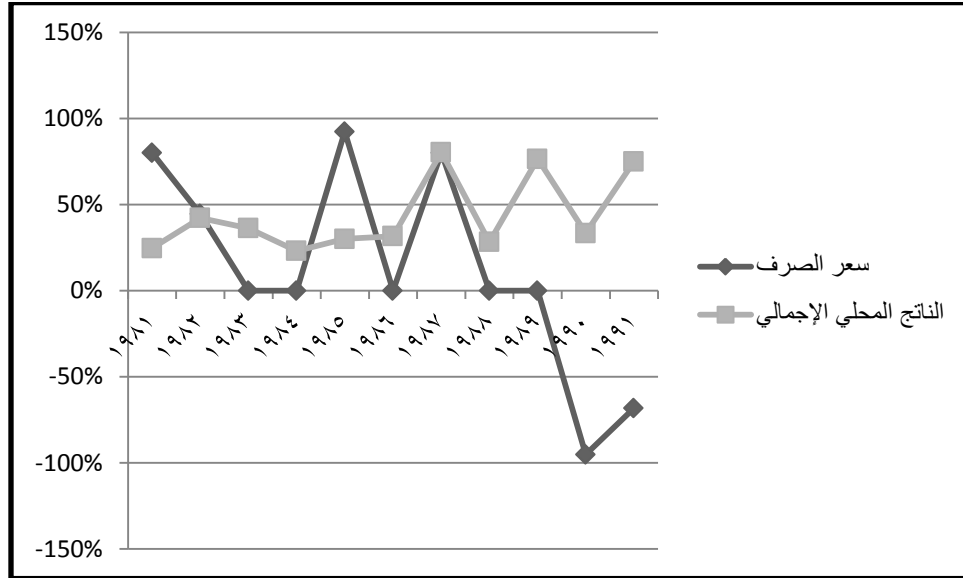
العلاقة بين سعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي في السودان

خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١م)

السنة	سعر الصرف	النتاج المحلي الإجمالي
1980		
1981	80%	25%
1982	44%	42%
1983	0%	36%
1984	0%	23%
1985	92%	30%
1986	0%	32%
1987	80%	80%
1988	0%	28%
1989	0%	76%
1990	-95%	33%
1991	-68%	75%

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (٦/١/٥)
العلاقة بين سعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي
خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

من الجدول والشكل رقم (٦/١/٥) يلاحظ في عام ١٩٨١م كان التغير في سعر الصرف في السودان ٨٠% والتغير في الناتج المحلي الإجمالي ٢٥% وفي عام ١٩٨٢م كانت الزيادة في سعر الصرف بنسبة ٤٤% مقارنة بالعام السابق ١٩٨١م بينما كان التغير في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤٢% ، أما في عام ١٩٨٣م وعام ١٩٨٤ ظل سعر الصرف ثابت ولكن تغير الناتج المحلي بالزيادة بنسبة ٣٦% و ٢٣% على التوالي ، أما في عام ١٩٨٥م كانت الزيادة في سعر الصرف بنسبة ٩٢% ونسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ٣٠% ، وفي عام ١٩٨٦م ظل سعر الصرف ثابتاً دون تغير وكانت الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣٢% ، ولكن في عام ١٩٨٦م كانت الزيادة في سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي متساوية بنسبة ٨٠% ، وبالرغم من ثبات سعر الصرف في عامي ١٩٨٨م و ١٩٨٩م إلا أن الناتج المحلي زاد بنسبة ٢٨% في عام ١٩٨٨م وبنسبة ٧٦% في عام ١٩٨٩م ، وفي عام ١٩٩٠م وعام ١٩٩١م يلاحظ أن انخفاض سعر الصرف بنسبة ٩٥% و ٦٨% على التوالي أدى إلى ارتفاع إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٣٣% و ٧٥% .

ز/ العلاقة بين سعر الصرف المدفوعات في السودان :

جدول رقم (٧/١/٥)

العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في السودان

خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١م)

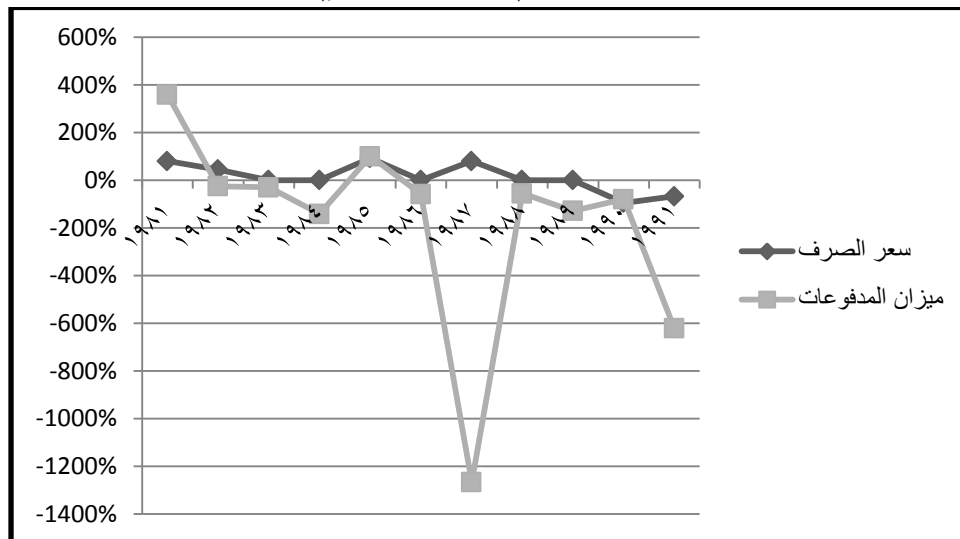
السنة	سعر الصرف	ميزان المدفوعات
1980		
1981	80%	359%
1982	44%	-26%
1983	0%	-31%
1984	0%	-142%
1985	92%	100%
1986	0%	-59%
1987	80%	-1267%
1988	0%	-56%
1989	0%	-129%
1990	-95%	-80%
1991	-68%	-622%

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (٧/١/٥)

العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في السودان

خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

يلاحظ من الجدول والشكل رقم (٧/١/٥) أنه عندما كان التغير في سعر الصرف بنسبة ٨٠% في عام ١٩٨١م كان التغير في ميزان المدفوعات السوداني بنسبة ٣٥٩% ، أما في عام ١٩٨٢م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٤٤% أدى إلى انخفاض ميزان المدفوعات بنسبة ٢٦% ، وفي عامي ١٩٨٣م و١٩٨٤م ظل سعر الصرف ثابتاً ولكن حقق ميزان المدفوعات انخفاضاً بنسبة ٣١% و ١٤٢% ، بينما في عام ١٩٨٥م ارتفع التغير في سعر الصرف بنسبة ٩٢% وارتفع ميزان المدفوعات بنسبة ١٠٠% ، أما في عام ١٩٨٦م ظل سعر الصرف ثابتاً وانخفض ميزان المدفوعات بنسبة ٥٩% ، وفي عام ١٩٨٧م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٨٠% وانخفض ميزان المدفوعات بنسبة ١٢٦٧% ، وعلى الرغم من أنه في عامي ١٩٨٨م و١٩٨٩م لم يتغير سعر الصرف إلا أن ميزان المدفوعات انخفض بنسبة ٥٦% و ١٢٩% توالياً ، أما في عام ١٩٩٠م انخفض سعر الصرف بنسبة ٩٥% وانخفض كذلك ميزان المدفوعات بنسبة ٨٠% وفي عام ١٩٩١م انخفض أيضاً سعر الصرف بنسبة ٦٨% وانخفض ميزان المدفوعات بنسبة ٦٢٢% .

ح/ العلاقة بين سعر الصرف وعرض النقود في السودان :

جدول رقم (٨/١/٥)

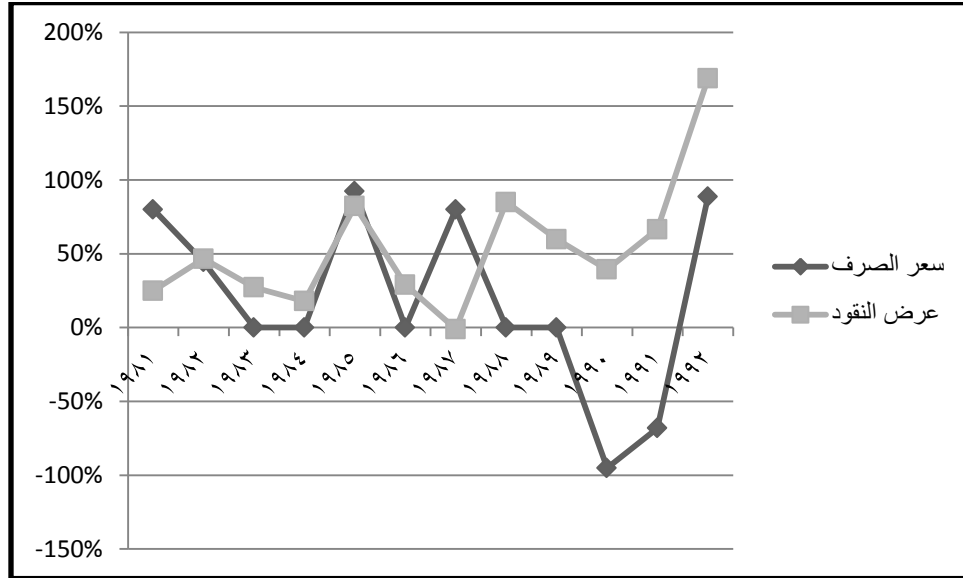
العلاقة بين سعر الصرف وعرض النقود في السودان

خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١م)

السنة	سعر الصرف	عرض النقود
1980		
1981	80%	25%
1982	44%	47%
1983	0%	27%
1984	0%	18%
1985	92%	82%
1986	0%	29%
1987	80%	-1%
1988	0%	85%
1989	0%	60%
1990	-95%	39%
1991	-68%	67%

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (٨/١/٥)
العلاقة بين سعر الصرف وعرض النقود في السودان
خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١ م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

من الجدول والشكل رقم (٨/١/٥) يلاحظ ارتفاع سعر الصرف في عام ١٩٨١م بنسبة ٨٠% وكذلك ارتفاع عرض النقود بنسبة ٢٥% ، وفي عام ١٩٨٢م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٤٤% وأيضاً ارتفع سعر الصرف بنسبة ٤٧% ، وكذلك في عام ١٩٨٣م وعام ١٩٨٤م ظل سعر الصرف ثابتاً إلا أن عرض النقود ارتفع بنسبة ٢٧% و ١٨% ، ولكن ارتفاع سعر الصرف في عام ١٩٨٥م بنسبة ٨٢% أدى إلى ارتفاع عرض النقود بنسبة ٢٩% ، وبالرغم من ثبات سعر الصرف في عام ١٩٨٦م ارتفع عرض النقود بنسبة ٢٩% وكذلك في عام ١٩٨٧م وبالرغم من ارتفاع سعر الصرف بنسبة ٨٠% إلا أن عرض النقود انخفض بنسبة ١% ، أما في عامي ١٩٨٨م و ١٩٨٩م لم يتغير سعر الصرف وظل ثابتاً ولكن عرض النقود ارتفع بنسبة ٨٥% و ٦٠% ، وفي عامي ١٩٩٠م و ١٩٩١م انخفض سعر الصرف بنسبة ٩٥% و ٦٨% ولكن عرض النقود ارتفع بنسبة ٣٩% و ٦٧% .

ط/ العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم في السودان :

جدول رقم (٩/١/٥)

العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في السودان

خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١م)

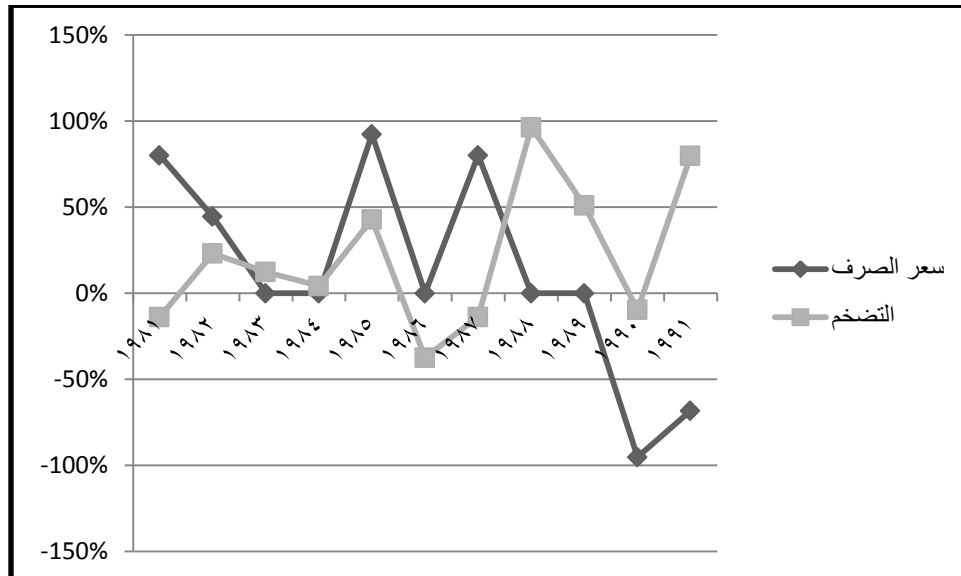
السنة	سعر الصرف	التضخم
1980		
1981	80%	-14%
1982	44%	23%
1983	0%	12%
1984	0%	4%
1985	92%	43%
1986	0%	-37%
1987	80%	-14%
1988	0%	96%
1989	0%	51%
1990	-95%	-10%
1991	-68%	80%

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (٩/١/٥)

العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في السودان

خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩١م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

يلاحظ من الجدول والشكل رقم (٩/١/٥) في عام ١٩٨١م كان تغير سعر الصرف بنسبة ٨٠% وانخفض معدل التضخم بنسبة ١٤% ، وفي عام ١٩٨٢م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٤٤% وارتفع معدل التضخم بنسبة ٢٣% ، أما في عامي ١٩٨٣م و ١٩٨٤م ظل سعر الصرف ثابتاً ولكن معدل التضخم ارتفع بنسبة ١٢% و ٤% ، أما في عام ١٩٨٥م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٩٢% وارتفع معدل التضخم بنسبة ٤٣% ، بينما في عام ١٩٨٦م ومع ثبات سعر الصرف انخفض معدل التضخم بنسبة ٤% ، ولكن في عام ١٩٨٧م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٨٠% انخفض معدل التضخم بنسبة ١٤% ، وفي عامي ١٩٨٨م و عام ١٩٨٩م ظل سعر الصرف ثابتاً ولكن معدل التضخم ارتفع بنسبة ٩٦% و ٥١% ، أما في عام ١٩٩٠م انخفض سعر الصرف بنسبة ٩٥% وانخفض كذلك معدل التضخم بنسبة ١٠% ، ولكن في عام ١٩٩١م انخفض سعر الصرف بنسبة ٦٨% ارتفع معدل التضخم بنسبة ٨٠% .

ثانياً : تحليل بيانات الفترة من (١٩٩٢-٢٠٠٣م)

أ/ التغير في سعر الصرف في السودان :

جدول رقم (١٠/١/٥)

نسبة الزيادة والنقصان في سعر الصرف في السودان

خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م)

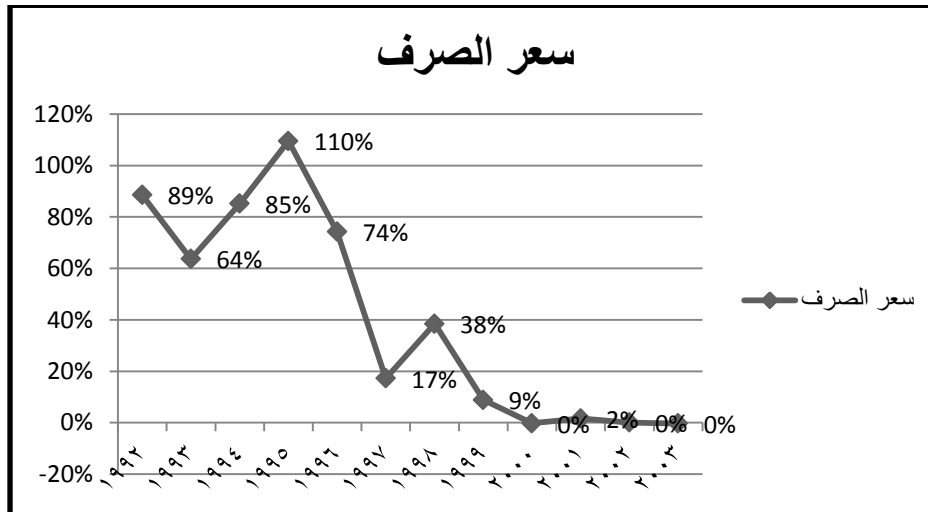
السنة	سعر الصرف	نسبة الزيادة والنقصان
1991	0.07	
1992	0.132	89%
1993	0.216	64%
1994	0.4	85%
1995	0.838	110%
1996	1.46	74%
1997	1.712	17%
1998	2.37	38%
1999	2.58	9%
2000	2.573	0%
2001	2.614	2%
2002	2.616	0%
2003	2.608	0%

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (١٠/١/٥)

نسبة الزيادة والنقصان في سعر الصرف في السودان

خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

يلاحظ من الجدول والشكل رقم (١٠/١/٥) ارتفاع سعر الصرف في السودان بنسبة ٨٩% في عام ١٩٩٢م ، وكذا الحال في عام ١٩٩٣م ارتفع سعر الصرف بنسبة أقل من نسبة العام السابق بلغت ٦٤% ، أما في عام ١٩٩٤م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٨٥% ، وفي عام ١٩٩٥م ارتفع سعر الصرف بنسبة ١١٠% ، أما في عام ١٩٩٦م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٧٤% ، وفي عام ١٩٩٧م ، ارتفع سعر الصرف بنسبة ١٧% ، بينما في عام ١٩٩٨م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٣٨% ، أما في عام ١٩٩٩م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٩% وفي عام ٢٠٠١م ارتفع بنسبة ٢% ، ولكن في الأعوام ٢٠٠٠م و٢٠٠٢م و٢٠٠٣م لم يتغير سعر الصرف .

ب/ التغيير في الناتج المحلي الإجمالي في السودان :

جدول رقم (١١/١/٥)

نسبة الزيادة والنقصان في الناتج المحلي الإجمالي في السودان

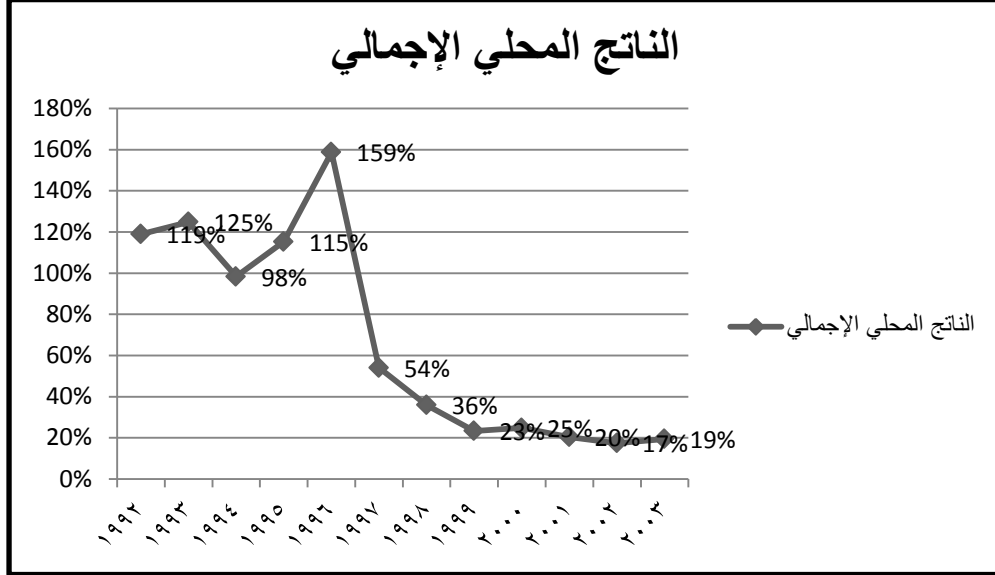
خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي "مليون جنيه"	نسبة الزيادة والنقصان
1991	192.7	
1992	421.8	119%
1993	948.4	125%
1994	1,881.3	98%
1995	4,049.7	115%
1996	10,478.1	159%
1997	16,137.4	54%
1998	21,935.9	36%
1999	27,058.8	23%
2000	33,770.6	25%
2001	40,658.6	20%
2002	47,747.5	17%
2003	57,031.1	19%

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (١١/١/٥)

نسبة الزيادة والنقصان في الناتج المحلي الإجمالي في السودان
خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

من الجدول والشكل رقم (١١/١/٥) يلاحظ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في السودان في عام ١٩٩٢م بنسبة ١١٩% ، بينما في عام ١٩٩٣م ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٢٥% ، أما في عام ١٩٩٤م ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٩٨% ، وفي عام ١٩٩٥م ارتفع بنسبة ١١٥% ، وفي عام ١٩٩٦م ارتفع بنسبة ١٥٩% ، بينما في عام ١٩٩٧م ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥٤% ، أما في عام ١٩٩٨م ارتفع الناتج بنسبة ٣٦% ، ولكن في عام ١٩٩٩م ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٣% ، أما في عام ٢٠٠٠م ارتفع بنسبة ٢٥% ، بينما في عام ٢٠٠١م ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٠% ، أما في عام ٢٠٠٢م ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٧% ، بينما في عام ٢٠٠٣م انخفض بنسبة ١٩% .

ج/ التغيير في ميزان المدفوعات في السودان :

جدول رقم (١٢/١/٥)

نسبة الزيادة والنقصان في ميزان المدفوعات في السودان

خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م)

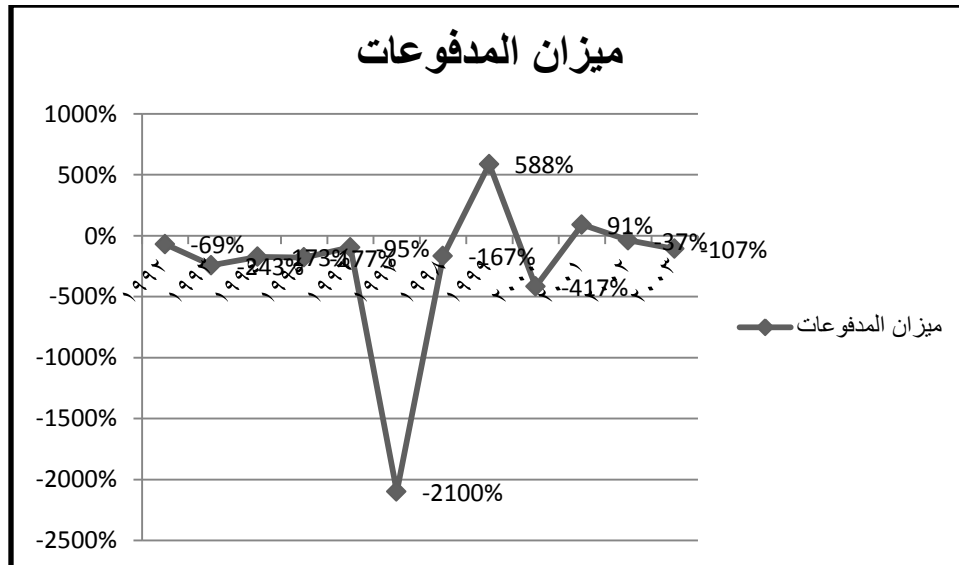
السنة	ميزان المدفوعات "مليون دولار"	نسبة الزيادة والنقصان
1991	-93.4	
1992	-29.3	-69%
1993	41.8	-243%
1994	-30.5	-173%
1995	23.6	-177%
1996	1.2	-95%
1997	-24	-2100%
1998	16	-167%
1999	110	588%
2000	-348.5	-417%
2001	-666.9	91%
2002	-420.7	-37%
2003	28.8	-107%

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (١٢/١/٥)

نسبة الزيادة والنقصان في ميزان المدفوعات في السودان

خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

يلاحظ من الجدول والشكل رقم (١٢/١/٥) انخفاض ميزان المدفوعات في السودان بنسبة ٦٩% في عام ١٩٩٢م ، بينما حقق الميزان في عام ١٩٩٣م فائض بنسبة ٢٤٣% مقارنة بالعام السابق ، أما في عام ١٩٩٤م كانت نسبة الانخفاض في ميزان المدفوعات ١٧٣% ، ولكن في عام ١٩٩٥م حقق الميزان فائض بنسبة ١٧٧% ، وكذلك في عام ١٩٩٦م حقق ميزان المدفوعات فائض بنسبة ٩٥% ، ولكن في عام ١٩٩٧م حقق عجز بنسبة ٢١٠٠% ليعود ويحقق فائض في عام ١٩٩٨م بنسبة ١٦٧% ، بينما في عام ١٩٩٩م حقق الميزان فائض بنسبة ٥٨٨% ، أما في عام ٢٠٠٠م حقق ميزان المدفوعات عجز بنسبة ٤١٧% كذلك في عام ٢٠٠١م حقق الميزان عجز بنسبة ٩١% ، وأيضاً في عام ٢٠٠٢م كانت نسبة العجز في ميزان المدفوعات ٣٧% ، بينما حقق ميزان المدفوعات فائض بنسبة ١٠٧% في عام ٢٠٠٣م .

د/ التغيير في عرض النقود في السودان :

جدول رقم (١٣/١/٥)

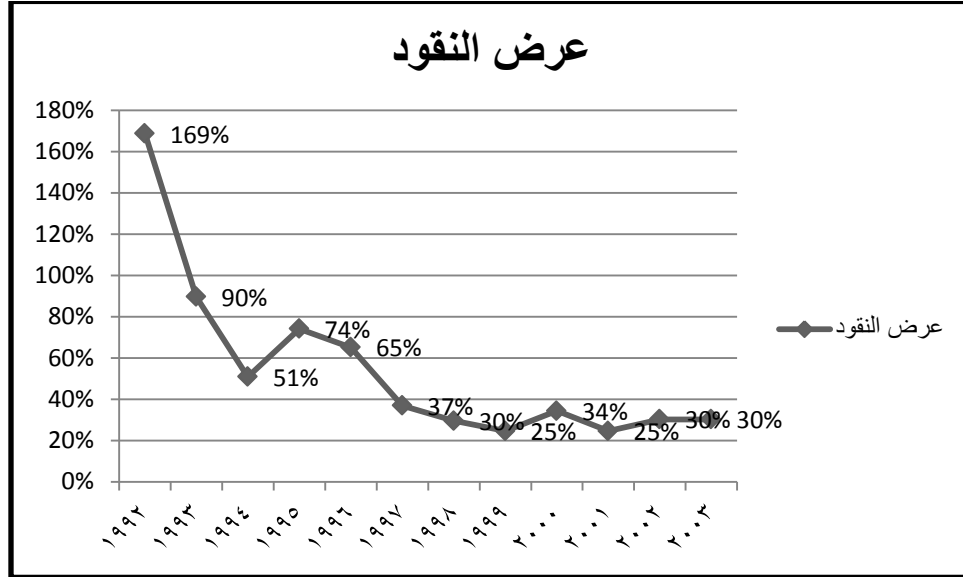
نسبة الزيادة والنقصان في عرض النقود في السودان
خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م)

نسبة الزيادة والنقصان	عرض النقود	السنة
	52.69	1991
169%	141.59	1992
90%	268.58	1993
51%	405.35	1994
74%	705.87	1995
65%	1166	1996
37%	1597.14	1997
30%	2069.5	1998
25%	2579.2	1999
34%	3466.7	2000
25%	4322.1	2001
30%	5632.67	2002
30%	7340.9	2003

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (١٣/١/٥)

نسبة الزيادة والنقصان في عرض النقود في السودان
خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

من الجدول والشكل رقم (١٣/١/٥) يلاحظ تغير عرض النقود في السودان بالزيادة في عام ١٩٩٢م بنسبة ١٦٩% ، بينما في عام ١٩٩٣م ارتفع عرض النقود بنسبة ٩٠% ، وكذلك في عام ١٩٩٤م ارتفع عرض النقود بنسبة ٥١% وفي عام ١٩٩٥م ارتفع عرض النقود بنسبة ٧٤% ، أما في عام ١٩٩٦م ارتفع عرض النقود بنسبة ٦٥% ، وفي عام ١٩٩٧م ارتفع عرض النقود بنسبة ٣٧% ، وكذلك في عام ١٩٩٨م ارتفع بنسبة ٣٠% ، أما في عام ١٩٩٩م ارتفع عرض النقود بنسبة ٢٥% ، بينما في عام ٢٠٠٠م ارتفع عرض النقود بنسبة ٣٤% ، أما في عام ٢٠٠١م ارتفع عرض النقود بنسبة ٢٥% ، وفي عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣م ارتفع عرض النقود بنسبة ٣٠% .

٥/ التغيير في معدل التضخم في السودان :

جدول رقم (١٤/١/٥)

نسبة الزيادة والنقصان في التضخم في السودان

خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م)

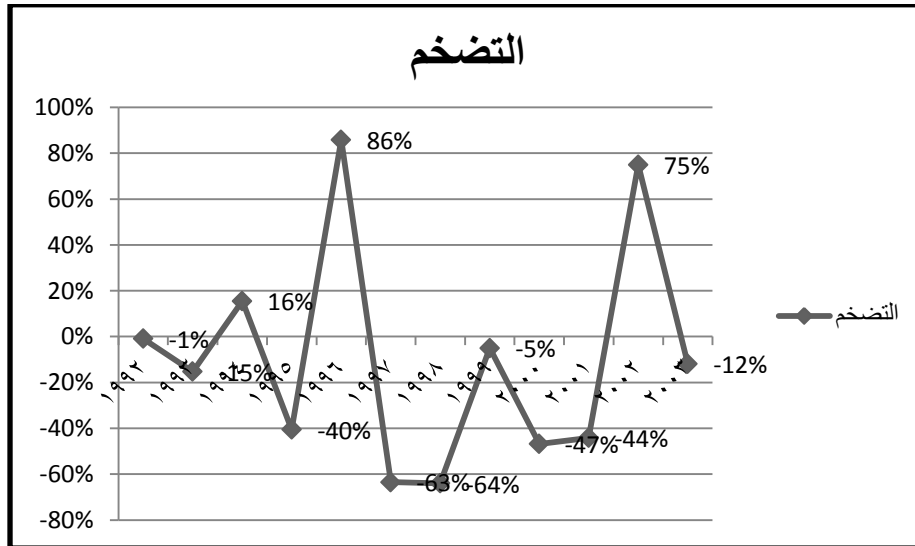
السنة	التضخم	نسبة الزيادة والنقصان
1991	120.4	
1992	119.3	-1%
1993	101.1	-15%
1994	116.8	16%
1995	69.5	-40%
1996	129.2	86%
1997	47.19	-63%
1998	17.01	-64%
1999	16.16	-5%
2000	8.6	-47%
2001	4.8	-44%
2002	8.4	75%
2003	7.4	-12%

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (١٤/١/٥)

نسبة الزيادة والنقصان في التضخم في السودان

خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

يلاحظ من الجدول والشكل رقم (١٤/١/٥) انخفاض معدل التضخم في السودان في عام ١٩٩٢م بنسبة ١% ، أما في عام ١٩٩٣م انخفض التضخم بنسبة ١٥% بينما في عام ١٩٩٤م ارتفع معدل التضخم بنسبة ١٦% ، ولكن في عام ١٩٩٥م انخفض معدل التضخم في السودان بنسبة ٤٠% ، أما في عام ١٩٩٦م ارتفع معدل التضخم بنسبة ٨٦% بينما في عام ١٩٩٧م انخفض التضخم بنسبة ٦٣% ، أما في عام ١٩٩٨م انخفض معدل التضخم بنسبة ٦٤% ، بينما في عام ١٩٩٩م انخفض معدل التضخم بنسبة ٥% ، وكذلك في عام ٢٠٠٠م انخفض التضخم بنسبة ٤٧% ، وأيضاً في عام ٢٠٠١م انخفض التضخم بنسبة ٤٤% ، بينما في عام ٢٠٠٢م ارتفع معدل التضخم بنسبة ٧٥% ، أما في عام ٢٠٠٣م انخفض معدل التضخم في السودان بنسبة ١٢% .

و/ العلاقة بين سعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي في السودان :

جدول رقم (١٥/١/٥)

العلاقة بين سعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي في السودان

خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م)

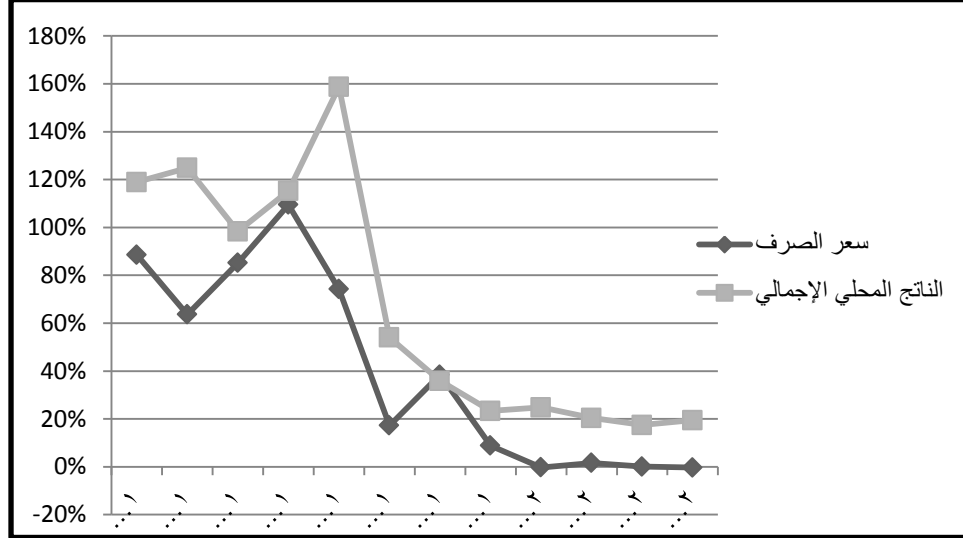
السنة	سعر الصرف	النتاج المحلي
1991		
1992	89%	119%
1993	64%	125%
1994	85%	98%
1995	110%	115%
1996	74%	159%
1997	17%	54%
1998	38%	36%
1999	9%	23%
2000	0%	25%
2001	2%	20%
2002	0%	17%
2003	0%	19%

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (١٥/١/٥)

العلاقة بين سعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي في السودان

خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

من الجدول والشكل رقم (١٥/١/٥) يلاحظ ارتفاع سعر الصرف بنسبة ٨٩% وكذلك ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في السودان بنسبة ١١٩% في عام ١٩٩٢م مقارنة بالعام السابق ، وكذلك في عام ١٩٩٣م ارتفع كل من سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفع سعر الصرف بنسبة ٦٤% وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٢٥% ، وكذا الحال في عام ١٩٩٤م حيث ارتفع سعر الصرف بنسبة ٩٨% والناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٨٥% ، كما ارتفع سعر الصرف في عام ١٩٩٥م بنسبة ١١٠% وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١١٥% ، أما في عام ١٩٩٦م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٧٤% وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٥٩% ، بينما في عام ١٩٩٧م ارتفع سعر الصرف بنسبة ١٧% وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥٤% ، بينما في عام ١٩٩٨م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٣٨% وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣٦% ، أما في عام ١٩٩٩م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٣٦% وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٣% ، بينما في عام ٢٠٠١م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٢٠% وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٠% ، أما في الأعوام ٢٠٠٠م و ٢٠٠٢م و عام ٢٠٠٣م وبالرغم من ثبات سعر الصرف إلا أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بنسب

متفاوتة حيث بلغ ٢٥% في عام ٢٠٠٠م و ١٧% في عام ٢٠٠٢م و ١٩% في عام ٢٠٠٣م

ز/ العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في السودان :

جدول رقم (١٦/١/٥)

العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في السودان

خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م)

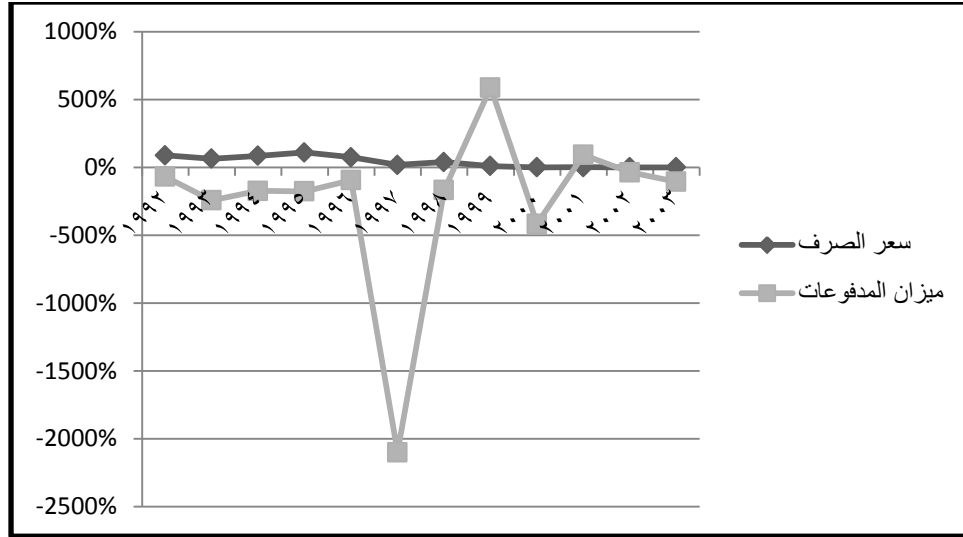
السنة	سعر الصرف	ميزان المدفوعات
1991		
1992	89%	-69%
1993	64%	-243%
1994	85%	-173%
1995	110%	-177%
1996	74%	-95%
1997	17%	-2100%
1998	38%	-167%
1999	9%	588%
2000	0%	-417%
2001	2%	91%
2002	0%	-37%
2003	0%	-107%

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (١٦/١/٥)

العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في السودان

خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

من الجدول والشكل رقم (١٦/١/٥) وعند مقارنة سعر الصرف وميزان المدفوعات في السودان يلاحظ تغير سعر الصرف بالزيادة في عام ١٩٩٢م بنسبة ٨٩% وتغير ميزان المدفوعات بالنقصان بنسبة ٦٩% ، أما في عام ١٩٩٣م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٦٤% وانخفض ميزان المدفوعات بنسبة ٢٤٣% ، بينما في عام ١٩٩٤م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٨٥% وانخفض ميزان المدفوعات بنسبة ١٧٣% ، أما في عام ١٩٩٥م ارتفع سعر الصرف بنسبة ١١٠% وانخفض ميزان المدفوعات بنسبة ١٧٧% ، بينما في عام ١٩٩٦م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٧٤% وانخفض ميزان المدفوعات بنسبة ٩٥% ، وكذلك في عام ١٩٩٧م ارتفع سعر الصرف بنسبة ١٧% وانخفض ميزان المدفوعات بنسبة ٢١٠٠% وكذا الحال في عام ١٩٩٨م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٣٨% وانخفض ميزان المدفوعات بنسبة ١٦٧% ، أما في عام ١٩٩٩م زاد كل من سعر الصرف وميزان المدفوعات حيث زاد سعر الصرف بنسبة ٩% وزاد ميزان المدفوعات بنسبة ٥٨٨% ، أما في عام ٢٠٠٠م وبالرغم من ثبات سعر الصرف يلاحظ تغير ميزان المدفوعات بالانخفاض بنسبة ٤١٧% ، أما في عام ٢٠٠١م زاد سعر الصرف بنسبة ٢% وزاد ميزان المدفوعات بنسبة ٩١% ، أما في عامي ٢٠٠٢م و ٢٠٠٣م وبالرغم من ثبات سعر الصرف إلا أن ميزان المدفوعات انخفض بنسبة ٣٧% و ١٠٧% على التوالي .

ح/ العلاقة بين سعر الصرف وعرض النقود في السودان :

جدول رقم (١٧/١/٥)

العلاقة بين سعر الصرف وعرض النقود في السودان

خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م)

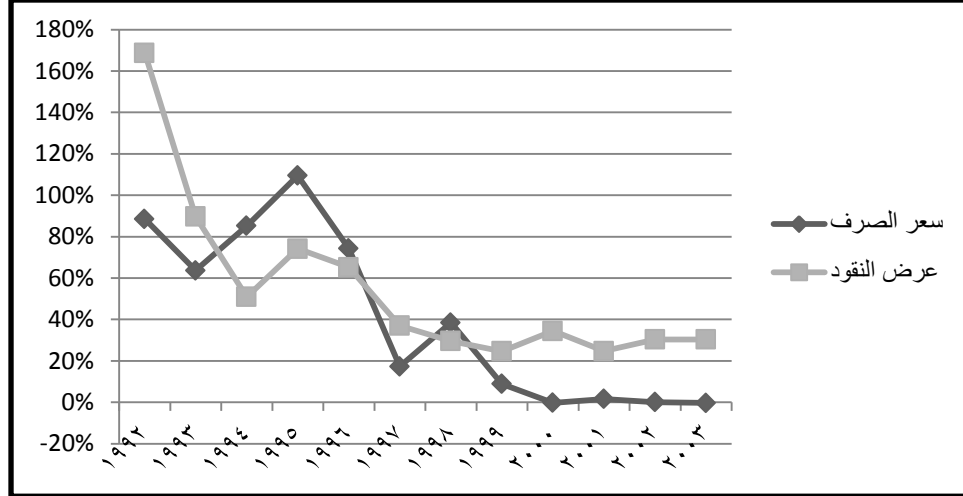
السنة	سعر الصرف	عرض النقود
1991		
1992	89%	169%
1993	64%	90%
1994	85%	51%
1995	110%	74%
1996	74%	65%
1997	17%	37%
1998	38%	30%
1999	9%	25%
2000	0%	34%
2001	2%	25%
2002	0%	30%
2003	0%	30%

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (١٧/١/٥)

العلاقة بين سعر الصرف وعرض النقود في السودان

خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

يلاحظ من الجدول والشكل رقم (١٧/١/٥) ارتفاع سعر الصرف في عام ١٩٩٢م بنسبة ٨٩% وكذلك ارتفاع عرض النقود في السودان بنسبة ١٦٩% ، أما في عام ١٩٩٣م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٦٤% وارتفع عرض النقود بنسبة ٩٠% ، بينما في عام ١٩٩٤م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٨٥% وكذلك ارتفع عرض النقود بنسبة ٥١% ، أما في عام ١٩٩٥م ارتفع سعر الصرف بنسبة ١١٠% وارتفع عرض النقود بنسبة ٧٤% ، أما في عام ١٩٩٦م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٧٤% وارتفع عرض النقود بنسبة ٦٥% ، وكذلك في عام ١٩٩٧م ارتفع سعر الصرف بنسبة ١٧% وارتفع عرض النقود بنسبة ٣٧% ، أما في عام ١٩٩٨م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٣٨% وكذلك ارتفع عرض النقود بنسبة ٣٠% ، بينما في عام ١٩٩٩م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٩% وعرض النقود بنسبة ٢٥% ، وفي عام ٢٠٠٠م ومع ثبات سعر الصرف ارتفع عرض النقود بنسبة ٣٤% ، أما في عام ٢٠٠١م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٢% ارتفع عرض النقود بنسبة ٢٥% ، وفي عامي ٢٠٠٢م و٢٠٠٣م وبالرغم من ثبات سعر الصرف إلا أن عرض النقود ارتفع بنسبة ٣٠% .

ط/ العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم في السودان :

جدول رقم (١٨/١/٥)

العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في السودان

خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م)

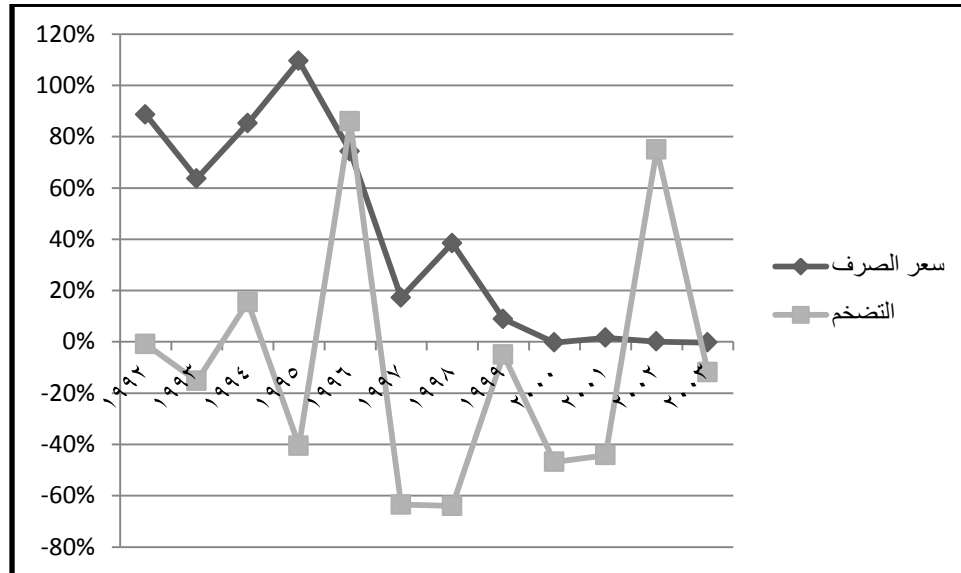
السنة	سعر الصرف	التضخم
1991		
1992	89%	-1%

-15%	64%	1993
16%	85%	1994
-40%	110%	1995
86%	74%	1996
-63%	17%	1997
-64%	38%	1998
-5%	9%	1999
-47%	0%	2000
-44%	2%	2001
75%	0%	2002
-12%	0%	2003

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (١٨/١/٥)

العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في السودان
خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

من الجدول والشكل رقم (١٨/١/٥) يلاحظ في عام ١٩٩٢م تغير سعر الصرف بنسبة ٨٩% بالزيادة ونقصان معدل التضخم في السودان بنسبة ١% ، أما في عام ١٩٩٣م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٦٤% وانخفض معدل التضخم بنسبة ١٥% ، بينما في عام ١٩٩٤م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٨٥% وارتفع معدل التضخم بنسبة ١٦% ، وفي عام ١٩٩٥م ارتفع سعر الصرف بنسبة ١١٠% وانخفض معدل التضخم بنسبة ٤٠% ، أما في عام ١٩٩٦م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٧٤% وارتفع التضخم بنسبة ٨٦% ، بينما في عام ١٩٩٧م ارتفع

سعر الصرف بنسبة ١٧% وانخفض معدل التضخم بنسبة ٦٣% ، أما في عام ١٩٩٨م زاد سعر الصرف بنسبة ٣٨% وانخفض معدل التضخم بنسبة ٦٤% ، بينما في عام ١٩٩٩م زاد سعر الصرف بنسبة ٩% وانخفض معدل التضخم بنسبة ٥% ، وفي عام ٢٠٠٠م لم يتغير سعر الصرف وانخفض معدل التضخم بنسبة ٤٧% ، أما في عام ٢٠٠١م زاد سعر الصرف بنسبة ٢% وانخفض معدل التضخم بنسبة ٤٤% ، ولكن في عامي ٢٠٠٢م و٢٠٠٣م ظل سعر الصرف ثابت ولكن معدل التضخم ارتفع في عام ٢٠٠٢م بنسبة ٧٥% وانخفض في عام ٢٠٠٣م بنسبة ١٢% .

ثالثاً : تحليل بيانات الفترة من (٢٠٠٤-٢٠١٥م)

أ/ التغيير في سعر الصرف في السودان :

جدول رقم (١٩/١/٥)

نسبة الزيادة والنقصان في سعر الصرف في السودان

خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)

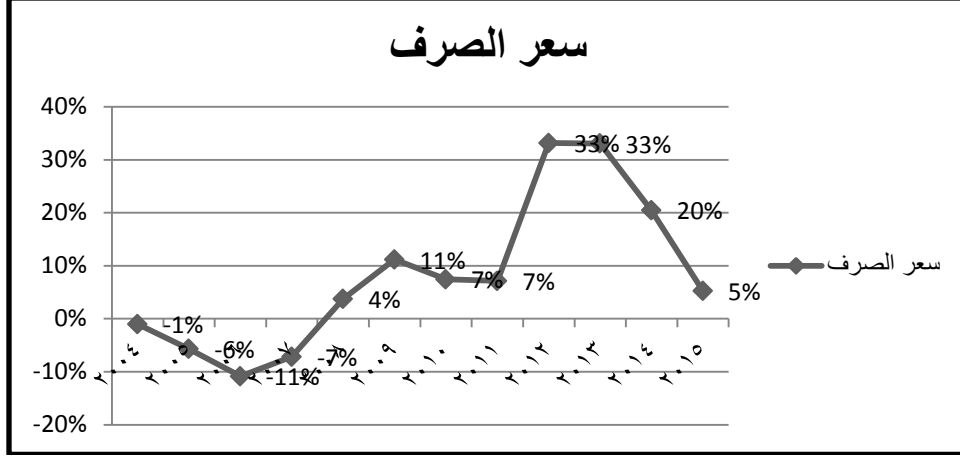
السنة	سعر الصرف	نسبة الزيادة والنقصان
2003	2.608	
2004	2.582	-1%
2005	2.435	-6%
2006	2.171	-11%
2007	2.015	-7%
2008	2.091	4%
2009	2.325	11%
2010	2.498	7%
2011	2.676	7%
2012	3.5637	33%
2013	4.742	33%
2014	5.7115	20%
2015	6.0107	5%

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (١٩/١/٥)

نسبة الزيادة والنقصان في سعر الصرف في السودان

خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

يلاحظ من الجدول والشكل رقم (١٩/١/٥) انخفاض سعر الصرف في السودان بنسبة ١% في عام ٢٠٠٤م ، وكذلك انخفض سعر الصرف في عام ٢٠٠٥م بنسبة ٦% ، وفي عام ٢٠٠٦م انخفض بنسبة ١١% ، أما في عام ٢٠٠٧م انخفض بنسبة ٧% ، ولكن في عام ٢٠٠٨م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٤% ، وكذلك في عام ٢٠٠٩م ارتفع سعر الصرف بنسبة ١١% ، وفي عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٧% ، أما في عامي ٢٠١٢م و٢٠١٣م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٣٣% ، أما في عام ٢٠١٤م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٢٠% وفي عام ٢٠١٥م ارتفع بنسبة ٥% .

ب/ التغير في الناتج المحلي الإجمالي في السودان :

جدول رقم (٢٠/١/٥)

نسبة الزيادة والنقصان في الناتج المحلي الإجمالي في السودان

خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)

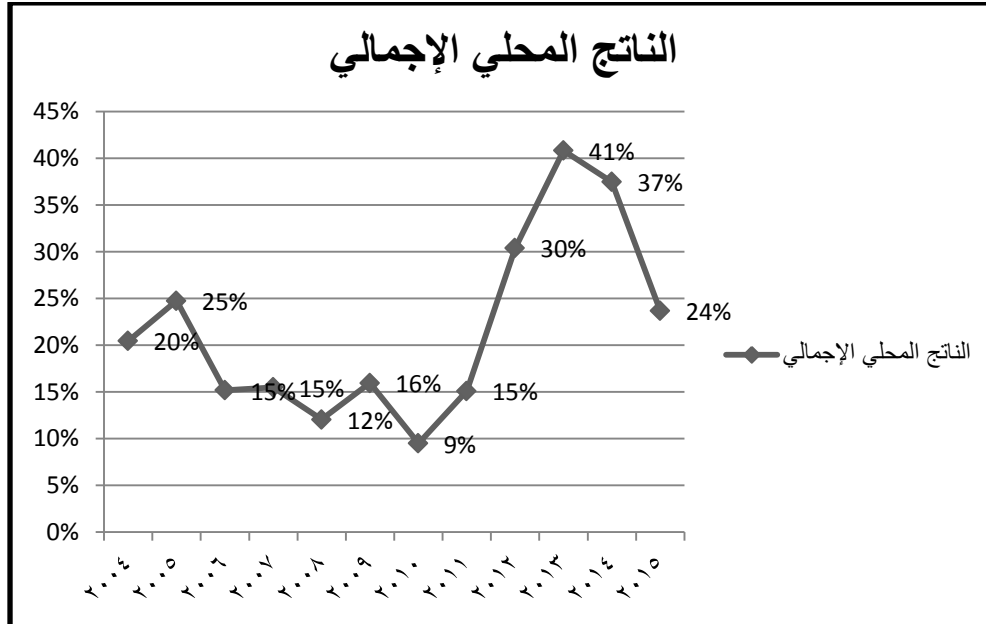
السنة	الناتج المحلي الإجمالي "مليون جنيه"	نسبة الزيادة والنقصان
2003	57,031.1	
2004	68,698.7	20%
2005	85,707.1	25%
2006	98,719.1	15%
2007	114,017.5	15%
2008	127,746.9	12%
2009	148,137.0	16%
2010	162,203.9	9%

15%	186,689.9	2011
30%	243,412.8	2012
41%	342,803.3	2013
37%	471,295.5	2014
24%	582,936.7	2015

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (٢٠/١/٥)

نسبة الزيادة والنقصان في الناتج المحلي الإجمالي في السودان
خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

من الجدول والشكل رقم (٢٠/١/٥) يلاحظ في عام ٢٠٠٤م ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في السودان بنسبة ٢٠% ، وكذلك في عام ٢٠٠٥م ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٥% ، بينما في عامي ٢٠٠٦م و٢٠٠٧م ارتفع بنسبة ١٥% ، وفي عام ٢٠٠٨م ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٢% ، أما في عام ٢٠٠٩م ارتفع بنسبة ١٦% ، وفي عام ٢٠١٠م ارتفع بنسبة ٩% ، ليرتفع في عام ٢٠١١م بنسبة ١٥% ، أما في عام ٢٠١٢م

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣٠% ، بينما في عام ٢٠١٣م ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤١% ، أما في عام ٢٠١٤م ارتفع الناتج المحلي بنسبة ٣٧% وفي عام ٢٠١٥م ارتفع بنسبة ٢٤% .

ج/ التغيير في ميزان المدفوعات في السودان :

جدول رقم (٢١/١/٥)

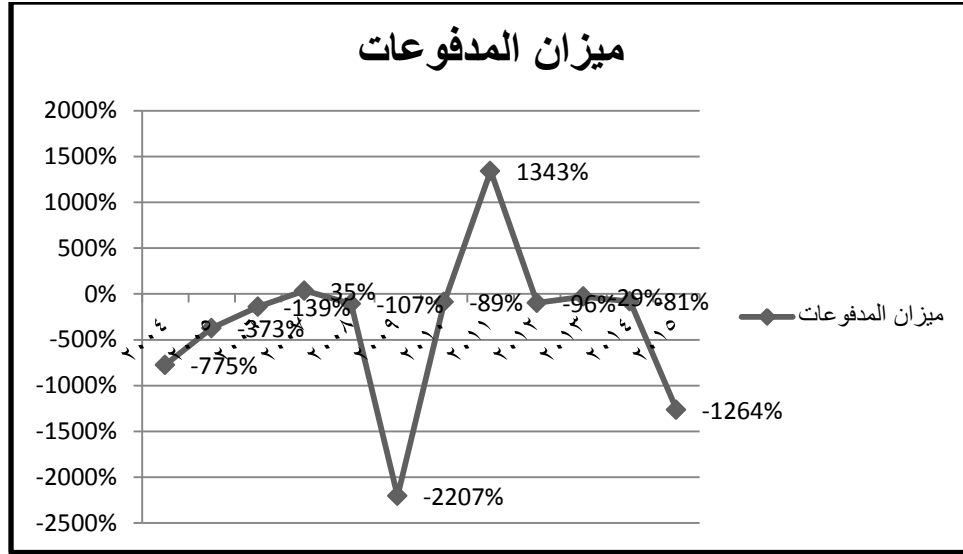
نسبة الزيادة والنقصان في ميزان المدفوعات في السودان
خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)

السنة	ميزان المدفوعات "مليون دولار"	نسبة الزيادة والنقصان
2003	28.8	
2004	-194.5	-775%
2005	530.5	-373%
2006	-208.6	-139%
2007	-282	35%
2008	21.1	-107%
2009	-444.5	-2207%
2010	-47.7	-89%
2011	-688.3	1343%
2012	-24.7	-96%
2013	-17.6	-29%
2014	-3.3	-81%
2015	38.4	-1264%

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (٢١/١/٥)

نسبة الزيادة والنقصان في ميزان المدفوعات في السودان
خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

يلاحظ من الجدول والشكل رقم (٢١/١/٥) أن ميزان المدفوعات في السودان حقق عجز في عام ٢٠٠٤م بنسبة ٧٧٥% مقارنة بعام ٢٠٠٣م ، بينما في عام ٢٠٠٥م حقق فائض بنسبة ٣٧٣% ، أما في عام ٢٠٠٦م كانت نسبة الانخفاض ١٣٩% ، بينما في عام ٢٠٠٧م ارتفع ميزان المدفوعات بنسبة ٣٥% ، أما في عام ٢٠٠٨م انخفض ميزان المدفوعات بنسبة ١٠٧% ، وكذلك في عام ٢٠٠٩م انخفض بنسبة ٢٢٠٧% ، أما في عام ٢٠١٠م انخفض ميزان المدفوعات بنسبة ٨٩% ، وفي عام ٢٠١١م انخفض ميزان المدفوعات بنسبة ١٣٤٣% ، وفي عام ٢٠١٢م انخفض بنسبة ٩٦% ، وفي عام ٢٠١٣م انخفض ميزان المدفوعات بنسبة ٢٩% ، وفي عام ٢٠١٤م انخفض بنسبة ٨١% بينما في عام ٢٠١٥م حقق الميزان الكلي فائض ولكن بنسبة انخفاض ١٢٦٤% مقارنة بالعام السابق .

د/ التغيير في عرض النقود في السودان :

جدول رقم (٢٢/١/٥)

نسبة الزيادة والنقصان في عرض النقود في السودان

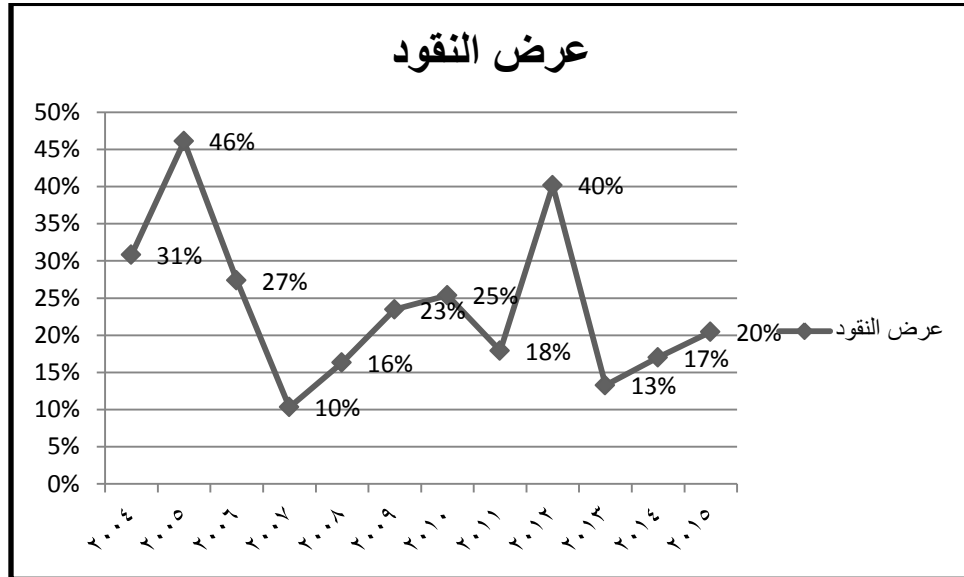
خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)

السنة	عرض النقود	نسبة الزيادة والنقصان
2003	7340.9	
2004	9604.4	31%

46%	14031.4	2005
27%	17871.8	2006
10%	19714.6	2007
16%	22933.2	2008
23%	28314.5	2009
25%	35497.9	2010
18%	41853.0	2011
40%	58663.3	2012
13%	66445.7	2013
17%	77739.0	2014
20%	93642.6	2015

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (٢٢/١/٥)
نسبة الزيادة والنقصان في عرض النقود في السودان
خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

من الجدول والشكل رقم (٢٢/١/٥) يلاحظ ارتفاع عرض النقود في السودان في عام ٢٠٠٤م بنسبة ٣١% ، وكذلك ارتفع عرض النقود في السودان في عام ٢٠٠٥م بنسبة ٤٦% ، وأيضاً في عام ٢٠٠٦م ارتفع عرض النقود بنسبة ٢٧% ، وفي عام ٢٠٠٧م ارتفع بنسبة ١٠% وفي عام ٢٠٠٨م ارتفع عرض النقود بنسبة ١٦% ، بينما في عام ٢٠٠٩م ارتفع بنسبة

٢٣% ، أما في عام ٢٠١٠م ارتفع عرض النقود بنسبة ٢٥% ، وفي عام ٢٠١١م ارتفع عرض النقود بنسبة ١٨% ، أما في عام ٢٠١٢م ارتفع بنسبة ٤٠% ، بينما في عام ٢٠١٣م ارتفع عرض النقود بنسبة ١٣% ، أما في عام ٢٠١٤م ارتفع عرض النقود في السودان بنسبة ١٧% وكذلك في عام ٢٠١٥م ارتفع بنسبة ٢٠% .

هـ/ التغيير في معدل التضخم في السودان :

جدول رقم (٢٣/١/٥)

نسبة الزيادة والنقصان في التضخم في السودان

خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)

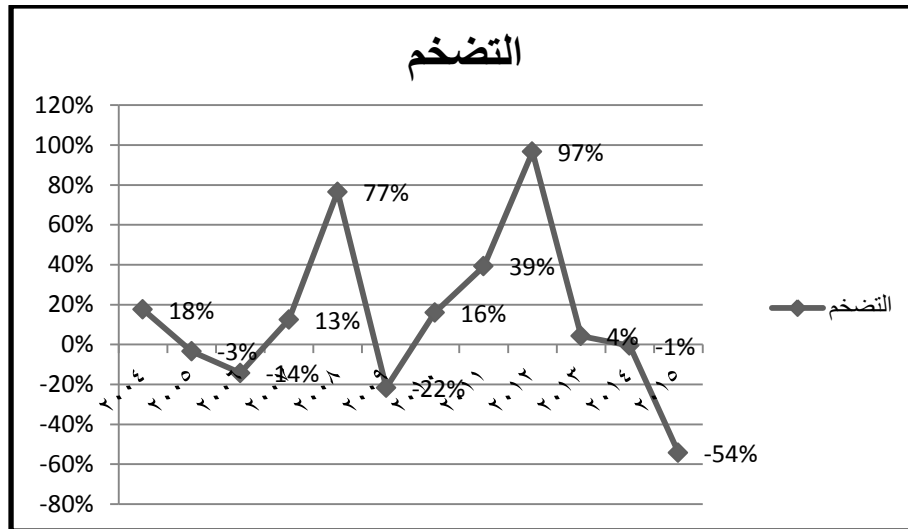
السنة	التضخم	نسبة الزيادة والنقصان
2003	7.4	
2004	8.7	18%
2005	8.4	-3%
2006	7.2	-14%
2007	8.1	13%
2008	14.3	77%
2009	11.2	-22%
2010	13	16%
2011	18.1	39%
2012	35.6	97%
2013	37.1	4%
2014	36.9	-1%
2015	16.9	-54%

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (٢٣/١/٥)

نسبة الزيادة والنقصان في التضخم في السودان

خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

يلاحظ من الجدول والشكل رقم (٢٣/١/٥) ارتفاع التضخم في السودان في عام ٢٠٠٤م بنسبة ١٨% ، بينما انخفض في عام ٢٠٠٥م بنسبة ٣% ، أما في عام ٢٠٠٦م انخفض معدل التضخم بنسبة ١٤% ، بينما في عام ٢٠٠٧م ارتفع معدل التضخم بنسبة ١٣% ، وفي عام ٢٠٠٨م ارتفع التضخم بنسبة ٧٧% ، أما في عام ٢٠٠٩م انخفض معدل التضخم بنسبة ٢٢% ، بينما في عام ٢٠١٠م ارتفع بنسبة ١٦% ، أما في عام ٢٠١١م ارتفع معدل التضخم بنسبة ٣٩% وكذلك في عام ٢٠١٢م ارتفع بنسبة ٩٧% ، أما في عام ٢٠١٣م ارتفع معدل التضخم بنسبة ٤% ولكن في عام ٢٠١٤م انخفض بنسبة ١% ، وكذلك في عام ٢٠١٥م انخفض معدل التضخم بنسبة ٥٤% .

و/ العلاقة بين سعر الصرف والنتائج المحلي الإجمالي في السودان :

جدول رقم (٢٤/١/٥)

العلاقة بين سعر الصرف والنتائج المحلي الإجمالي في السودان

خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)

السنة	سعر الصرف	النتائج المحلي
2003		
2004	-1%	20%
2005	-6%	25%
2006	-11%	15%

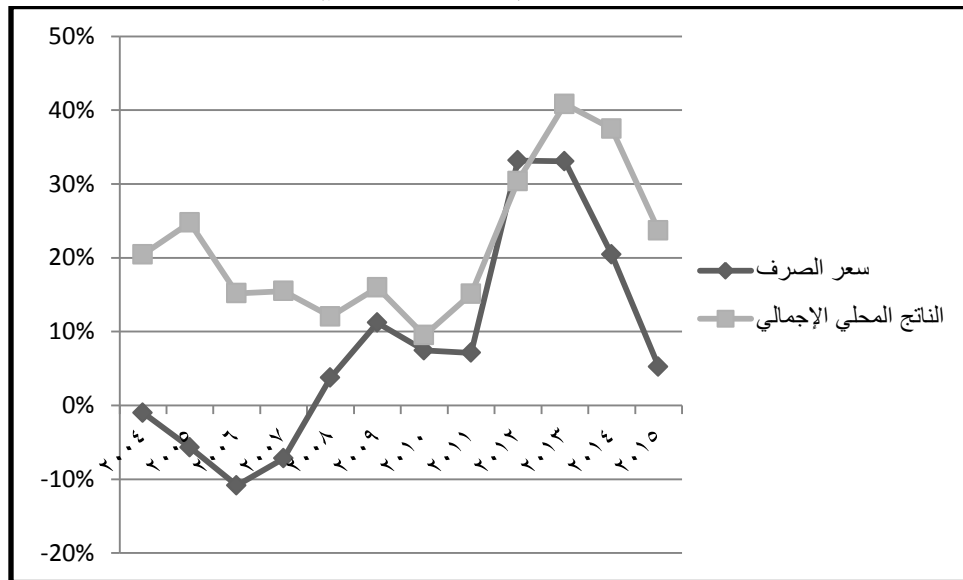
15%	-7%	2007
12%	4%	2008
16%	11%	2009
9%	7%	2010
15%	7%	2011
30%	33%	2012
41%	33%	2013
37%	20%	2014
24%	5%	2015

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (٢٤/١/٥)

العلاقة بين سعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي في السودان

خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

من الجدول والشكل رقم (٢٤/١/٥) يلاحظ في عام ٢٠٠٤م انخفاض سعر الصرف بنسبة ١٠% وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في السودان بنسبة ٢٠% ، بينما في عام ٢٠٠٥م انخفض سعر الصرف بنسبة ٦% وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٥% ، أما في عام ٢٠٠٦م انخفض سعر الصرف بنسبة ١١% وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٥% ، بينما في عام ٢٠٠٧م انخفض سعر الصرف بنسبة ٧% وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة

١٥% أيضاً ، وفي عام ٢٠٠٨م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٤% وكذلك ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٢% ، أما في عام ٢٠٠٩م ارتفع سعر الصرف بنسبة ١١% وارتفع أيضاً الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٦% ، وفي عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٧% وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٩% و ١٥% ، بينما في عامي ٢٠١٢م و ٢٠١٣م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٣٣% وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣٠% و ٤١% ، وفي عام ٢٠١٤م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٢٠% وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣٧% ، وفي عام ٢٠١٥م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٥% وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٤% .

ز/ العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في السودان :

جدول رقم (٢٥/١/٥)

العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في السودان

خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)

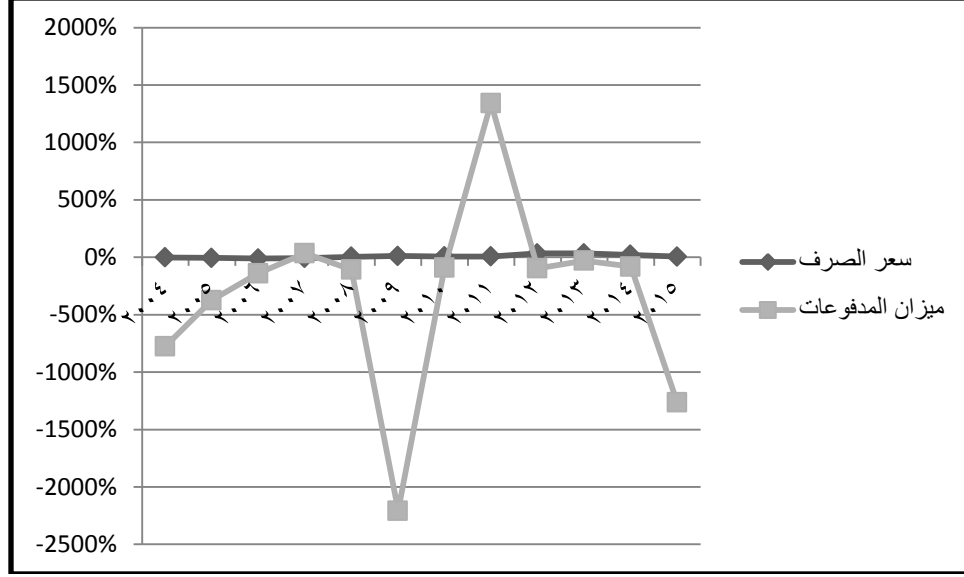
السنة	سعر الصرف	ميزان المدفوعات
2003		
2004	-1%	-775%
2005	-6%	-373%
2006	-11%	-139%
2007	-7%	35%
2008	4%	-107%
2009	11%	-2207%
2010	7%	-89%
2011	7%	1343%
2012	33%	-96%
2013	33%	-29%
2014	20%	-81%
2015	5%	-1264%

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (٢٥/١/٥)

العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في السودان

خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

يلاحظ من الجدول والشكل رقم (٢٥/١/٥) أنه في عام ٢٠٠٤م انخفض سعر الصرف بنسبة ١% وانخفض ميزان المدفوعات بنسبة ٧٧٥% ، بينما في عام ٢٠٠٥م انخفض سعر الصرف بنسبة ٦% وأيضاً انخفض ميزان المدفوعات بنسبة ٣٧٣% ، وكذلك في عام ٢٠٠٦م انخفض سعر الصرف بنسبة ١١% وانخفض ميزان المدفوعات بنسبة ١٣٩% ، بينما في عام ٢٠٠٧م انخفض سعر الصرف بنسبة ٧% وارتفع ميزان المدفوعات بنسبة ٣٥% ، وفي عام ٢٠٠٨م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٤% وانخفض ميزان المدفوعات بنسبة ١٠٧% ، أما في عام ٢٠٠٩م ارتفع سعر الصرف بنسبة ١١% وانخفض ميزان المدفوعات بنسبة ٢٢٠٧% ، وفي عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٧% وانخفض ميزان المدفوعات في عام ٢٠١٠م بنسبة ٨٩% وارتفع في عام ٢٠١١م بنسبة ١٣٤٣% ، بينما في عامي ٢٠١٢م و ٢٠١٣م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٣٣% وانخفض ميزان المدفوعات بنسبة ٩٦% و ٢٩% ، وفي عام ٢٠١٤م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٢٠% وانخفض ميزان المدفوعات بنسبة ٨١% ، وفي عام ٢٠١٥م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٥% وانخفض ميزان المدفوعات بنسبة ١٢٦٤% .

ح/ العلاقة بين سعر الصرف وعرض النقود في السودان :

جدول رقم (٢٦/١/٥)

العلاقة بين سعر الصرف وعرض النقود في السودان

خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)

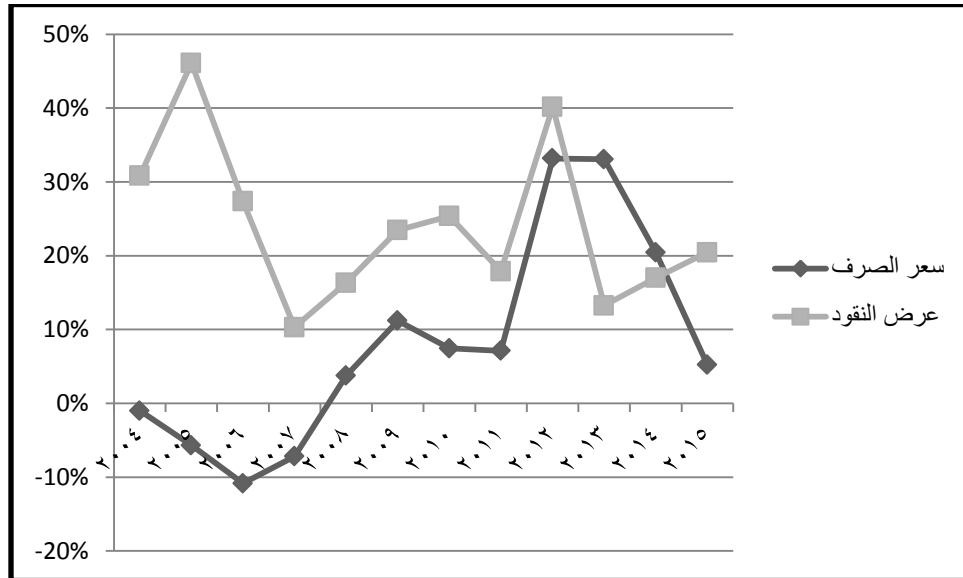
السنة	سعر الصرف	عرض النقود
2003		
2004	-1%	31%
2005	-6%	46%
2006	-11%	27%
2007	-7%	10%
2008	4%	16%
2009	11%	23%
2010	7%	25%
2011	7%	18%
2012	33%	40%
2013	33%	13%
2014	20%	17%
2015	5%	20%

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (٢٦/١/٥)

العلاقة بين سعر الصرف وعرض النقود في السودان

خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

يلاحظ من الجدول والشكل رقم (٢٦/١/٥) في عام ٢٠٠٤م انخفاض سعر الصرف بنسبة ١% وارتفاع عرض النقود في السودان بنسبة ٣١% ، بينما في عام ٢٠٠٥م انخفض سعر الصرف بنسبة ٦% وارتفع عرض النقود بنسبة ٤٦% ، أما في عام ٢٠٠٦م انخفض

سعر الصرف بنسبة ١١% وارتفع عرض النقود بنسبة ٢٧% ، بينما في عام ٢٠٠٧م انخفض سعر الصرف بنسبة ٧% وارتفع عرض النقود بنسبة ١٠% أيضاً ، وفي عام ٢٠٠٨م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٤% وكذلك ارتفع عرض النقود بنسبة ١٦% ، أما في عام ٢٠٠٩م ارتفع سعر الصرف بنسبة ١١% وارتفع أيضاً عرض النقود بنسبة ٢٣% ، وفي عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٧% وارتفع عرض النقود بنسبة ٢٥% و ١٨% ، بينما في عامي ٢٠١٢م و ٢٠١٣م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٣٣% وارتفع عرض النقود بنسبة ٤٠% و ١٣% ، وفي عام ٢٠١٤م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٢٠% وارتفع عرض النقود بنسبة ١٧% ، وفي عام ٢٠١٥م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٥% وارتفع عرض النقود بنسبة ٢٠% .

ط/ العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم في السودان :

جدول رقم (٢٧/١/٥)

العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في السودان

خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)

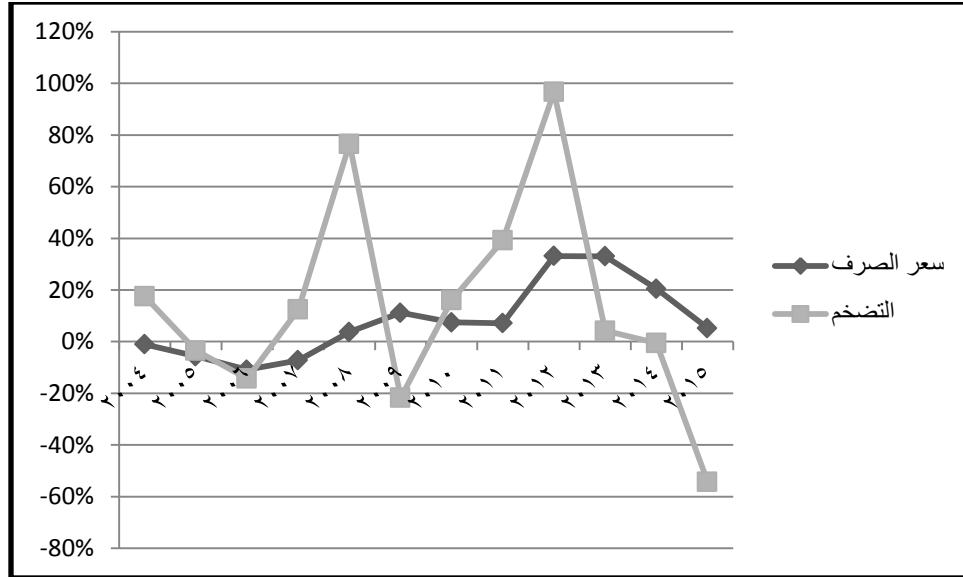
السنة	سعر الصرف	التضخم
2003		
2004	-1%	18%
2005	-6%	-3%
2006	-11%	-14%
2007	-7%	13%
2008	4%	77%
2009	11%	-22%
2010	7%	16%
2011	7%	39%
2012	33%	97%
2013	33%	4%
2014	20%	-1%
2015	5%	-54%

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (٢٧/١/٥)

العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في السودان

خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

يلاحظ من الجدول والشكل رقم (٢٧/١/٥) انخفاض سعر الصرف بنسبة ١% في عام ٢٠٠٤م وارتفاع معدل التضخم في السودان بنسبة ١٨% ، بينما في عام ٢٠٠٥م انخفض سعر الصرف بنسبة ٦% وانخفض معدل التضخم بنسبة ٣% ، أما في عام ٢٠٠٦م انخفض سعر الصرف بنسبة ١١% وانخفض معدل التضخم بنسبة ١٤% ، بينما في عام ٢٠٠٧م انخفض سعر الصرف بنسبة ٧% وارتفع معدل التضخم بنسبة ١٣% أيضاً ، وفي عام ٢٠٠٨م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٤% وكذلك ارتفع معدل التضخم بنسبة ٧٧% ، أما في عام ٢٠٠٩م ارتفع سعر الصرف بنسبة ١١% وانخفض معدل التضخم بنسبة ٢٢% ، وفي عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٧% وارتفع معدل التضخم بنسبة ١٦% و ٣٩% ، بينما في عامي ٢٠١٢م و ٢٠١٣م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٣٣% وارتفع معدل التضخم بنسبة ٩٧% و ٤% ، وفي عام ٢٠١٤م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٢٠% وانخفض معدل التضخم بنسبة ١% ، وفي عام ٢٠١٥م ارتفع سعر الصرف بنسبة ٥% وانخفض معدل التضخم بنسبة ٥٤% .

المبحث الثاني تحليل بيانات الدراسة (رياضياً)

الأساليب الكمية المستخدمة في التحليل:

تعتمد الدراسة أسلوب تحليل السلاسل الزمنية في تحليل البيانات للوصول إلى نتائج تتسم بالدقة ويتم ذلك من خلال إتباع المراحل التالية:

المرحلة الأولى:

وصف بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة باستخدام مقاييس التشتت والنزعة المركزية. ثم اختبار جذر الوحدة (Unit Roots test) لمعرفة مدى استقرار السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة، لتجنب النتائج المزيفة نتيجة لعدم استقراره، تم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) (ADF).

المرحلة الثانية:

بعد التأكد أن السلاسل الزمنية مستقرة ومن نفس الرتبة، يتم التحول إلى اختبارات التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن، ويقوم تحليل التكامل المشترك بتحديد العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في المدى الطويل على عكس النماذج الإحصائية التقليدية. ومفهوم

التكامل المشترك يقوم على أنه في المدى القصير قد تكون السلاسل الزمنية غير مستقرة لكنها تتكامل في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينها، هذه العلاقة تسمى بالتكامل المشترك وللتعبير عن العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات لا بد أولاً من إزالة مشكلة عدم السكون وذلك باستخدام اختبارات جذور الوحدة.

المرحلة الثالثة:

يتم فيها استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) (Error Correction Model) لمعرفة متى تقترب السلسلة من التوازن في المدى الطويل وتغيرات السلسلة الديناميكية المشتركة في المدى القصير، أي أن هذا الاختبار له القدرة على اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، كما أنه يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف (Spurious correlation) (1).

ولتطبيق الاختبارات السابقة يتم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية (Eviews-9.5).

النماذج المستخدمة لقياس أثر سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية:

لقياس أثر سعر الصرف على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية فقد تم بناء النماذج

الموضحة أدناه.

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 EX + \mu \text{ ----- } \beta_1 < 0 \text{-----} (1)$$

$$INF = \alpha_0 + \alpha_1 EX + \mu \text{ ----- } \alpha_1 > 0 \text{-----} (2)$$

$$MS = \gamma_0 + \gamma_1 EX + \mu \text{ ----- } \gamma_1 > 0 \text{-----} (3)$$

(1) - William H. Greene, "Econometric Analysis", 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003, p654.

$$BP = \pi_0 + \pi_1 EX + \mu \text{ ----- } \pi_1 < 0 \text{-----} (4)$$

حيث أن:

GDP \equiv الناتج المحلي الإجمالي.

EX \equiv سعر الصرف.

INF \equiv معدل التضخم.

MS \equiv عرض النقود.

BP \equiv ميزان المدفوعات.

$\pi_0, \gamma_0, \alpha_0, \beta_0$ \equiv ثوابت النماذج (الجزء المقطوع من النموذج)

$\pi_1, \gamma_1, \alpha_1, \beta_1$ \equiv معاملات النماذج والإشارات المتوقعة لها: $\gamma_1, \alpha_1, \beta_1 > 0$

أولاً: وصف متغيرات النموذج:

لمعرفة الخصائص الإحصائية لسلسلة بيانات متغيرات الدراسة يتم وصف المتغيرات

باستخدام الحزمة الإحصائية (E-views).

جدول رقم (١/٢/٥)

نتائج توصيف متغيرات الدراسة (المتوسطات)

	BP	EX	GDP	INF	MS
Mean	-115.9324	5.771250	80417.48	39.21278	14312.73
Median	-27.00000	2.601000	19036.64	26.90000	1832.800
Maximum	530.5000	31.50000	582936.7	129.2000	92736.91
Minimum	-701.4000	0.500000	3.972000	4.800000	1.232110
Std. Dev.	253.1721	6.832220	136282.9	36.68898	24256.77
Skewness	-0.554074	2.236977	2.311044	1.297368	1.915221
Kurtosis	3.825640	7.578590	7.963884	3.480437	5.676326
Jarque-Bera	2.864509	61.46964	69.00575	10.44522	32.75251
Probability	0.238770	0.000000	0.000000	0.005393	0.000000
Sum	-4173.565	207.7650	2895029.	1411.660	515258.1
Sum Sq. Dev.	2243364.	1633.773	6.50E+11	47112.84	2.06E+10

Observations	36	36	36	36	36
--------------	----	----	----	----	----

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البيانات المتحصل عليها من بنك السودان المركزي-٢٠١٦م

ميزان المدفوعات (BP):

قيمة ميزان المدفوعات بلغت حوالي (530.5000) وهي القيمة العليا بينما بلغت أدنى قيمة له وكانت عجزاً بلغ (-701.4000)، وسجل الوسط الحسابي عجز بلغ (-115.9324) بينما بلغ الانحراف المعياري (253.1721).

سعر الصرف (EX):

هو عبارة عن قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، حيث بلغ أعلى قيمة له (31.5000) وأدنى قيمة له (0.50000)، وسجل الوسط الحسابي (5.771250) بينما بلغ الانحراف المعياري له (6.832220).

الناتج المحلي الإجمالي (GDP): هو عبارة عن القيمة الإجمالي ما تم إنتاجه من السلع والخدمات مقوم بالأسعار الجارية، حيث بلغت أعلى قيمة لها (582936.7) وأدنى قيمة لها (3.972000)، وبلغ الوسط الحسابي لها (80417.48) والانحراف المعياري لها (136282.9).

معدل التضخم (INF):

هو مؤشر يوضح التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار ، حيث بلغت أعلى قيمة له (129.2000) وأدنى قيمة له (4.800000) وبلغ الوسط الحسابي له (39.21278) وسجل انحراف معياري بلغ (36.68898).

عرض النقود (MS):

هي عبارة عن مجموع المعروض من النقود في الاقتصاد السوداني، حيث بلغت أعلى قيمة له (92736.91) وأدنى قيمة له (1.232110)، بينما بلغ الوسط الحسابي (14312.73) والانحراف المعياري (24256.77).

ثانياً اختبار سكون بيانات الدراسة:

يعتبر شرط السكون مهم لدراسة وتحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، ويتم استخدام اختبار جذر الوحدة (Unit Root test): لتحديد الخصائص غير الساكنة (non-stationary) لمتغيرات السلسلتين الزمنيتين على حد سواء في المستويات (levels) من خلال الاختبارات التالية:

١-اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) ، حيث يستخدم هذا الاختبار باتجاه الزمن (Timetrend) أو بدونه . والصيغة الرياضية العامة لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

$$\Delta Z_t = \chi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma T + e_{1t}$$

هي كالآتي :

$$\Delta Z_t = \chi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma T + \delta \Delta Z_{t-1} + e_{2t}$$

ويتطبيق هذا النموذج علي البيانات المتحصل عليها من بنك السودان تم الحصول على البيانات الموضحة في الجدول التالي رقم (٢/٢/٥) .

جدول رقم (٢ / ٢ / ٥)

نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

المتغير	الفرق الثاني
---------	--------------

Probability	t-Statistic	
0.0000	-12.7076	EX
0.0000	-4.6727	GDP
0.0000	-20.2817	INF
0.0000	-11.8147	MS
0.0000	-7.434188	BP
	-4.2627	1%
	-3.5529	5%
	-3.2096	10%

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البيانات المتحصل عليها من بنك السودان المركزي-٢٠١٦م

من خلال الملاحظة على الجدول رقم (٢/٢/٥) أوضحت نتائج اختبار ديكي فولر الموسع أن بيانات الدراسة مستقرة بعد أخذ الفرق الثاني عند مستوي معنوية 1%. بعد التأكد من استقرار بيانات المتغيرات في مستوى واحد يمكن قياس العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات.

قياس العلاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة (التكامل المشترك):

تم استخدام اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك لقياس العلاقة طويلة المدى ، والذي يتفوق على اختبار انجل غرانجر للتكامل المشترك ، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والاهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى انه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مسارا للشك والتساؤل.⁽¹⁾

يتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلسلتين المستقرتين ومن نفس الرتبة على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهجية (جوهانسن، Johansen) و(جوهانسن - جوسليوس، Johansen and Juselius) المستخدمة

(1) - William H. Greene, "Econometric Analysis", op. cit, p654

في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين، والتي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط؛ لأنها تسمح بالآثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة، ويفترض أنها غير موجودة في منهجية (إنجل - غرانجر، Engle - Granger) ذات الخطوتين.

وتعتبر منهجية "جوهانسن" و"جوهانسن - جوسليوس" اختبار لرتبة المصفوفة II. ويتطلب وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ألا تكون المصفوفة II ذات رتبة كاملة ($0 < r(\Pi) = r < \eta$). ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى maximum Likelihood Ratio Test (LR) وهما اختبار الأثر trace test (λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى maximum eigenvalues test (λ_{max}).

ويعرف اختبار الأثر (مجموع القطر الرئيس) بـ : $\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^n \log(\hat{\lambda}_i)$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك $r \geq$ مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن $r =$ (حيث $r = 0, 1, 2$).

ويعرف اختبار القيم المميزة العظمى بـ $\lambda_{max} = -T \log(1 - \hat{\lambda}_i)$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك $r =$ مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن $r + 1 =$ (1).

جدول رقم (٣/٢/٥)

نتائج اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك

Trace test indicates 5 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level			
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level			
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values			
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)			
Hypothesize		Max-Eigen	0.05
d		Eigen	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value

(1) -Patterson, K., " An Introduction to Applied Econometrics: A Time Series Approach ". Palgrave, New York, 2002, p265

None *	0.640033	34.73927	33.87687
At most 1	0.516831	24.73119	27.58434
At most 2 *	0.465339	21.28818	21.13162
At most 3 *	0.343612	14.31411	14.26460
At most 4 *	0.214601	8.213140	3.841466
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level			
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level			
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values			

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البيانات المتحصل عليها من بنك السودان المركزي-٢٠١٦م

أوضحت نتائج اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة ويظهر ذلك من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (٣/٢/٥) وجود خمسة متجهات للتكامل المشترك عند مستوى معنوية ٥% وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل والذي يعني أن متغيرات الدراسة تحقق التوازن في المدى الطويل.

٤- نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model-ECM) :

يتميز نموذج تصحيح الخطأ عن نموذج إنجل غرانجر بأنه يفصل العلاقة في المدى الطويل عنها في المدى القصير، كما يتميز بخواص أفضل في حالة العينات الصغيرة، وتعد المعلمة المقدر في النموذج أكثر اتساقاً من الطرق الأخرى مثل طريقة إنجل- غرانجر (Engel Granger 1987) وجوهانسن (Johansen 1988)، ولاختبار مدى تحقق التكامل المتزامن بين المتغيرات في ظل (ECM) يقدم (Persaran 2001) منهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية (قصيرة وطويلة الأجل) بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ حيث يتميز بإمكانية التطبيق سواء كانت المتغيرات التفسيرية متكاملة من الدرجة الصفر (0) أو متكاملة من الدرجة الأولى (1) ، أو كان بينهما تكامل مشترك من نفس الدرجة ، ويمكن تطبيقها في حالة العينات الصغيرة على خلاف الطرق السابقة التقليدية، ولا يطبق هذا النموذج إلا بعد نجاح اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن.⁽¹⁾

(1) - William H. Greene, "Econometric Analysis", op. cit, p654

أولاً : تقدير العلاقة بين سعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السوداني:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 EX + \mu \quad \text{---} \beta_1 < 0 \quad \text{---} (1)$$

لقياس أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي تم تطبيق نموذج تصحيح

الخطأ تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم (٤/٢/٥) .

جدول رقم (٤/٢/٥)

نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ للنموذج (١)

Vector Error Correction Estimates		
Date: 10/08/17 Time: 20:40		
Sample (adjusted): 1983 2015		
Included observations: 33 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
Cointegrating Eq:	CointEq1	
GDP2(-1)	1.000000	
EX2(-1)	-9718.752	
	(3725.65)	
	[-2.60861]	
Error Correction:	D(GDP2)	D(EX2)
CointEq1	-0.655581	2.35E-05
	(0.29463)	(2.3E-05)
	[-2.22509]	[1.03907]
D(GDP2(-1))	-0.395111	-1.63E-05
	(0.23290)	(1.8E-05)
	[-1.69649]	[-0.91002]
D(GDP2(-2))	-0.419975	-7.96E-06
	(0.16302)	(1.3E-05)
	[-2.57618]	[-0.63503]
D(EX2(-1))	-5482.915	-0.580538
	(3279.36)	(0.25201)
	[-1.67195]	[-2.30367]
D(EX2(-2))	-1196.451	-0.167084
	(2846.91)	(0.21877)
	[-0.42026]	[-0.76373]
R-squared	0.635008	0.417278
Adj. R-squared	0.582866	0.334032
Sum sq. resids	2.23E+11	1314.173
S.E. equation	89150.93	6.850893
F-statistic	12.17848	5.012592
Log likelihood	-420.2508	-107.6185
Akaike AIC	25.77278	6.825362

Schwarz SC	25.99952	7.052106
Mean dependent	-423.5435	0.064788
S.D. dependent	138034.6	8.394997
Determinant resid covariance (dof adj.)		3.72E+11
Determinant resid covariance		2.68E+11
Log likelihood		-527.8067
Akaike information criterion		32.71555
Schwarz criterion		33.25974

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البيانات المتحصل عليها من بنك السودان المركزي-٢٠١٦م

- [] هي قيم T المحسوبة.

- () الانحراف المعياري.

ولتفسير نتائج نموذج تصحيح الخطأ المقدر يتم استخدام ثلاثة معايير لتفسير نتيجة نموذج تصحيح الخطأ المقدر والتي تشمل على معيار النظرية الاقتصادية، المعيار الإحصائي والمعيار القياسي.

١. معيار النظرية الاقتصادية:

يلاحظ من خلال نتائج النموذج المقدر في الجدول رقم (٤/٢/٥) أن إشارة معلمة المتغير المستقل (سعر الصرف) كانت سالبة بلغت (-9718.752) متوافقة مع النظرية الاقتصادية. وهذا يدل على أنه كلما كانت هناك زيادة في سعر الصرف أدى ذلك إلى نقصان في الناتج المحلي الإجمالي.

٢. المعيار الإحصائي:

يلاحظ من خلال الجدول رقم (٤/٢/٥) قيمة اختبار (F) دلت على المعنوية الشاملة للنموذج. كما بلغت الإحصائية (t-Statistic) المحسوبة للمتغير المستقل (سعر الصرف) (EX) (-2.57618) عند مستوى معنوية ٥% وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية التي بلغت (٢.٠٤٢).

٣. المعيار القياسي:

في الجدول رقم (٤/٢/٥) أوضحت قيمة معامل التحديد (R^2) أن المتغير المستقل المضمن في النموذج يفسر نسبة 63.5% من المتغير التابع وبقية التأثير يعزى لمتغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج. ومعامل سرعة التكيف للنموذج بلغ (-0.655581) ومن

خلال قيمة (T) المحسوبة له التي بلغت (-2.22509) عند مستوى معنوية ٥% وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية المقابلة البالغة (٢.٠٤٢) ، مما يشير إلى أنها معنوية إحصائياً ، وهو ذو قيمة سالبة وأقل من الصفر مما يدل على مقدرة نموذج تصحيح الخطأ على قياس سرعة التكيف للمتغيرات بمعنى أنه إذا انحرفت البيانات عن الوضع التوازني فهي تحتاج إلى فترة تقدر بـ ٢ سنوات للرجوع إليها.

ثانياً : تقدير العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الاقتصاد السوداني:

$$INF = \alpha_0 + \alpha_1 EX + \mu - \alpha_1 > 0 \text{---(2)}$$

لقياس أثر سعر الصرف على معدل التضخم في الاقتصاد السوداني وتطبيق

نموذج تصحيح الخطأ تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم (٥/٢/٥) .

جدول رقم (٥/٢/٥)

نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ للنموذج (٢)

Vector Error Correction Estimates		
Date: 10/08/17 Time: 20:48		
Sample (adjusted): 1981 2015		
Included observations: 35 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
Cointegrating Eq:	CointEq1	
INF2(-1)	1.000000	
EX2(-1)	-9.342772	
	(1.44330)	
	[-6.47319]	
Error Correction:	D(INF2)	D(EX2)
CointEq1	-0.459545	0.071623
	(0.12694)	(0.01531)
	[-3.62020]	[4.67897]
R-squared	0.277152	0.391654
Adj. R-squared	0.277152	0.391654
Sum sq. resids	94703.02	1377.129
S.E. equation	52.77673	6.364260
F-statistic	NA	NA
Log likelihood	-187.9680	-113.9300
Akaike AIC	10.79817	6.567428
Schwarz SC	10.84261	6.611867
Mean dependent	2.354286	0.063429

S.D. dependent	62.07534	8.159671
Determinant resid covariance (dof adj.)		108960.0
Determinant resid covariance		102822.7
Log likelihood		-301.2890
Akaike information criterion		17.44509
Schwarz criterion		17.62284

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البيانات المتحصل عليها من بنك السودان المركزي-٢٠١٦م

- [] هي قيم T المحسوبة.

- () الانحراف المعياري.

ولتفسير نتائج نموذج تصحيح الخطأ المقدر يتم استخدام نفس معايير التفسير السابقة (معيار النظرية الاقتصادية، المعيار الإحصائي والمعيار القياسي) في الجدول رقم (٥/٢/٥) ١. معيار النظرية الاقتصادية:

يلاحظ من خلال نتائج النموذج المقدر في الجدول رقم (٥/٢/٥) أن إشارة معلمة المتغير المستقل سعر الصرف كانت سالبة (-9.342772) غير متوافقة مع النظرية الاقتصادية بمعنى أنه كلما كانت هناك زيادة في سعر الصرف أدى ذلك إلى نقصان في معدلات التضخم و يعزى ذلك إلى تغيير قيمة النقود ثلاثة مرات خلال فترة الدراسة حتى أصبحت الجنيه حالياً جميع البيانات المستخدمة موحدة بالجنيه حتى سعر الصرف عدا معدل التضخم فهو محسوب حسب العملات التي كانت في السابق لذلك جاءت العلاقة عكسية بينما العلاقة حسب النظرية الاقتصادية علاقة طردية.

٢. المعيار الإحصائي:

يلاحظ من خلال الجدول رقم (٥/٢/٥) أن قيمة اختبار (F) قد دلت على المعنوية الشاملة للنموذج . كما بلغت القيمة المحسوبة (t-Statistic) للمتغير المستقل (سعر الصرف) (EX) (-6.47319) عند مستوى معنوية ٥% وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية البالغة (٢.٠٤٢).

٣. المعيار القياسي:

يلاحظ من الجدول رقم (٥/٢/٥) أن قيمة معامل التحديد (R^2) قد أوضحت أن المتغير المستقل المضمن في النموذج يفسر نسبة 27% من التغيرات في المتغير التابع وبقية التأثير يعزى لمتغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج . ومعامل سرعة التكيف للنموذج بلغ (-0.459545) من خلال قيمة (T) المحسوبة له التي بلغت (-3.62020) عند مستوى معنوية ٥% وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية البالغة (٢.٠٤٢) وهي معنوية إحصائياً وهو ذو قيمة سالبة وأقل من الصفر مما يدل على مقدرة نموذج تصحيح الخطأ على قياس سرعة التكيف للمتغيرات بمعنى أنه إذا انحرفت البيانات عن الوضع التوازني فهي تحتاج إلى فترة 3 سنة سنتين للرجوع له.

ثالثاً : تقدير العلاقة بين سعر الصرف وعرض النقود:

$$MS = \gamma_0 + \gamma_1 EX + \mu - \gamma_1 > 0 \text{---(3)}$$

لقياس أثر سعر الصرف على عرض النقود في الاقتصاد السوداني وبتطبيق نموذج تصحيح الخطأ تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم (٦/٢/٥) التالي:

جدول رقم (٦/٢/٥)

نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ للنموذج (٣)

Vector Error Correction Estimates		
Date: 10/08/17 Time: 20:41		
Sample (adjusted): 1983 2015		
Included observations: 33 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
Cointegrating Eq:	CointEq1	
MS2(-1)	1.000000	
EX2(-1)	23166.91	
	(5892.47)	
	[3.93161]	
C	-138583.7	
Error Correction:	D(MS2)	D(EX2)
CointEq1	-0.129228	-5.37E-05
	(0.05782)	(1.7E-05)
	[-2.23520]	[-3.25387]

D(MS2(-1))	-0.611783	2.46E-05
	(0.13078)	(3.7E-05)
	[-4.67792]	[0.65851]
D(MS2(-2))	-0.462685	9.39E-06
	(0.12961)	(3.7E-05)
	[-3.56992]	[0.25363]
D(EX2(-1))	2699.890	0.135893
	(1129.09)	(0.32258)
	[2.39120]	[0.42127]
D(EX2(-2))	1087.564	0.174839
	(778.533)	(0.22242)
	[1.39694]	[0.78606]
C	-3944.348	-0.015155
	(3711.09)	(1.06025)
	[-1.06286]	[-0.01429]
R-squared	0.546884	0.570078
Adj. R-squared	0.462973	0.490463
Sum sq. resids	1.19E+10	969.5731
S.E. equation	20975.05	5.992505
F-statistic	6.517475	7.160423
Log likelihood	-371.8998	-102.6007
Akaike AIC	22.90302	6.581862
Schwarz SC	23.17511	6.853954
Mean dependent	-2355.492	0.064788
S.D. dependent	28622.34	8.394997
Determinant resid covariance (dof adj.)		1.57E+10
Determinant resid covariance		1.05E+10
Log likelihood		-474.3742
Akaike information criterion		29.59844
Schwarz criterion		30.23332

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البيانات المتحصل عليها من بنك السودان المركزي-٢٠١٦م

- [] هي قيم T المحسوبة.

- () الانحراف المعياري.

ولتفسير نتائج نموذج تصحيح الخطأ المقدر يتم استخدام نفس معايير التفسير السابقة (معيار النظرية الاقتصادية، المعيار الإحصائي والمعيار القياسي) في الجدول رقم (٦/٢/٥)

١. معيار النظرية الاقتصادية:

يلاحظ من خلال نتائج النموذج المقدر في الجدول رقم (٦/٢/٥) أن إشارة معلمة المتغير المستقل (سعر الصرف) كانت موجبة (23166.91) وهي متوافقة مع النظرية الاقتصادية بمعنى أنه كلما كانت هناك زيادة في سعر الصرف أدى ذلك إلى زيادة في عرض النقود.

٢. المعيار الإحصائي:

يلاحظ من خلال الجدول رقم (٦/٢/٥) دلت قيمة اختبار (F) على المعنوية الشاملة للنموذج. كما بلغت القيمة المحسوبة (t-Statistic) للمتغير المستقل (سعر الصرف) (EX) (3.93161) عند مستوى معنوية ٥% وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية البالغة (٢.٠٤٢).

٣. المعيار القياسي:

يلاحظ من الجدول رقم (٦/٢/٥) أن قيمة معامل التحديد (R^2) قد أوضحت أن المتغير المستقل المضمن في النموذج يفسر نسبة ٥٤% على المتغير التابع وبقيّة التأثير يعزى لمتغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج. ومعامل سرعة التكييف للنموذج بلغ (-) (0.129228) ومن خلال قيمة (T) المحسوبة له التي بلغت (-2.23520) عند مستوى معنوية ٥% وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية البالغة (٢.٠٤٢). وهي معنوية إحصائياً، وهو ذو قيمة سالبة وأقل من الصفر مما يدل على مقدرة نموذج تصحيح الخطأ على قياس سرعة

التكيف للمتغيرات بمعنى أنه إذا انحرفت البيانات عن الوضع التوازني تحتاج إلى فترة أكثر من ٨ سنوات للرجوع إليه.

رابعاً : تقدير العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات:

$$BP = \pi_0 + \pi_1 EX + \mu \text{ ----- } \pi_1 < 0 \text{-----} (4)$$

لقياس أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الاقتصاد السوداني وبتطبيق نموذج

تصحيح الخطأ تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم (٧/٢/٥) التالي:

جدول رقم (٧/٢/٥)

نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ للنموذج (4)

Vector Error Correction Estimates		
Date: 10/13/17 Time: 00:26		
Sample (adjusted): 1983 2015		
Included observations: 33 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
Cointegrating Eq:	CointEq1	
BP(-1)	1.000000	
EX2(-1)	-70.26295	
	(12.5130)	
	[-5.61519]	
@TREND(80)	0.280995	
	(6.88136)	
	[0.04083]	
C	488.0674	
Error Correction:	D(BP)	D(EX2)
CointEq1	-0.363512	0.012837
	(0.11281)	(0.00221)
	[-3.22232]	[5.81568]
D(BP(-2))	0.034862	-0.000790
	(0.15425)	(0.00302)
	[0.22601]	[-0.26189]
D(EX2(-2))	17.94999	0.140332
	(7.42389)	(0.14526)
	[2.41787]	[0.96610]
C	8.684528	0.066124
	(52.0145)	(1.01772)
	[0.16696]	[0.06497]
R-squared	0.358611	0.560491

Adj. R-squared	0.292260	0.515025
Sum sq. resids	2589102.	991.1941
S.E. equation	298.7966	5.846290
F-statistic	5.404791	12.32758
Log likelihood	-232.7852	-102.9646
Akaike AIC	14.35062	6.482704
Schwarz SC	14.53201	6.664099
Mean dependent	8.743477	0.064788
S.D. dependent	355.1721	8.394997
Determinant resid covariance (dof adj.)		3004345.
Determinant resid covariance		2320160.
Log likelihood		-335.4929
Akaike information criterion		20.99957
Schwarz criterion		21.49840

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البيانات المتحصل عليها من بنك السودان المركزي-٢٠١٦م

- [] هي قيم T المحسوبة.

- () الانحراف المعياري.

ولتفسير نتائج نموذج تصحيح الخطأ المقدر يتم استخدام نفس معايير التفسير السابقة (معيار النظرية الاقتصادية، المعيار الإحصائي والمعيار القياسي) في الجدول رقم (٧/٢/٥) ١. معيار النظرية الاقتصادية:

يلاحظ من خلال نتائج النموذج المقدر في الجدول رقم (٧/٢/٥) أن إشارة معلمة المتغير المستقل (سعر الصرف) كانت سالبة (-70.26295) وهي متوافقة مع النظرية الاقتصادية بمعنى أنه كلما كانت هناك زيادة في سعر الصرف أدى ذلك إلى عجز ميزان المدفوعات .

٢. المعيار الإحصائي:

يلاحظ من خلال الجدول رقم (٧/٢/٥) دلت قيمة اختبار (F) على المعنوية الشاملة للنموذج. كما بلغت القيمة المحسوبة (t-Statistic) للمتغير المستقل (سعر الصرف) (EX) (-5.61519) عند مستوى معنوية ٥% وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية البالغة (٢.٠٤٢).

٣. المعيار القياسي:

يلاحظ من الجدول رقم (٧/٢/٥) أن قيمة معامل التحديد (R^2) قد أوضحت أن المتغير المستقل المضمن في النموذج يفسر نسبة ٣٥% على المتغير التابع وبقيّة التأثير يعزى

لمتغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج. ومعامل سرعة التكييف للنموذج بلغ (-) 0.363512) ومن خلال قيمة (T) المحسوبة له التي بلغت (-3.22232) عند مستوى معنوية 5% وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية البالغة (2.042). وهي معنوية إحصائياً، وهو ذو قيمة سالبة وأقل من الصفر مما يدل على مقدرة نموذج تصحيح الخطأ على قياس سرعة التكييف للمتغيرات بمعنى أنه إذا انحرفت البيانات عن الوضع التوازني تحتاج إلى فترة أكثر من 3 سنوات للرجوع إليه.

المبحث الثالث

اختبار الفرضيات

يتناول هذا المبحث اختبار صحة فرضيات الدراسة التي تم صياغتها في خطة الدراسة استناداً على النظرية الاقتصادية التي توضح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة. ولإثبات صحة الفروض تم الاعتماد بصورة أساسية على نتائج التحليل في المباحث السابقة من هذا الفصل. ويتم استخدام إشارة المعلمة ومعنويتها الإحصائية في قبول فرضية العدم "القائلة بعدم وجود علاقة بين المتغيرين إذا ثبت ذلك إحصائياً ويتم قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة بين المتغيرين استناداً على نتائج الاختبارات الإحصائية. تقوم الدراسة على فرضية أساسية مفادها "أن سعر الصرف يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية" ويتفرع منها الفرضيات الجزئية الواردة في الاختبارات الآتية:

اختبار الفرضية الأولى:

نص الفرضية: "هنالك علاقة عكسية بين سعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي". من خلال ملاحظة نتائج نموذج تصحيح الخطأ بالجدول رقم (4/2/5) يلاحظ أن إشارة معلمة المتغير المستقل (سعر الصرف) كانت سالبة (-9718.752) ومعنوية إحصائياً ويظهر ذلك من خلال القيمة المحسوبة (t-Statistic) التي كانت تساوي (-2.57618) عند مستوى معنوية 5% وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية البالغة (2.042)، وأيضاً من خلال ملاحظة

كل معايير الاختبار المختلفة (الاقتصادية، الإحصائية والقياسية) نجدها معنوية إحصائياً وبالتالي يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة. وهذا يعني أنه كلما كانت هنالك زيادة في سعر الصرف أدى ذلك إلى نقصان في الناتج المحلي الإجمالي.

اختبار الفرضية الثانية:

نص الفرضية: "هنالك علاقة طردية بين سعر الصرف ومعدل التضخم".

من خلال ملاحظة نتائج نموذج تصحيح الخطأ بالجدول رقم (٥/٢/٥) يلاحظ أن إشارة معلمة المتغير المستقل (سعر الصرف) كانت سالبة (-9.342772) ومعنوية إحصائياً ويظهر ذلك من خلال القيمة المحسوبة (t-Statistic) التي كانت تساوي (-6.47319) عند مستوى معنوية ٥% وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية البالغة (٢.٠٤٢)، وأيضاً من خلال ملاحظة كل معايير الاختبار المختلفة (الاقتصادية، الإحصائية والقياسية) نجدها معنوية إحصائياً وبالتالي يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة. وهذا يعني أنه كلما كانت هنالك زيادة في سعر الصرف أدى ذلك إلى نقصان في معدل التضخم. غير متوافقة مع النظرية الاقتصادية و يعزي ذلك إلى تغيير قيمة النقود ثلاثة مرات خلال فترة الدراسة حتى أصبحت حالياً بالجنيه . وجميع البيانات المستخدمة في الدراسة موحدة بالجنيه حتى سعر الصرف عدا معدل التضخم فهو محسوب حسب العملات التي كانت في السابق لذلك جاءت العلاقة عكسية بينما العلاقة حسب النظرية الاقتصادية علاقة طردية استناداً على ما ذكر سابقاً قبل الفرضية.

اختبار الفرضية الثالثة:

نص الفرضية: "كلما كانت هناك زيادة في سعر الصرف، كلما أدى ذلك لزيادة في عرض النقود".

من الجدول رقم (٦/٢/٥) يلاحظ أن إشارة معلمة المتغير المستقل (سعر الصرف) كانت موجبة (23166.91) ومعنوية إحصائياً ويظهر ذلك من خلال القيمة المحسوبة $t-$ (Statistic) التي كانت تساوي (3.93161) عند مستوى معنوية ٥% وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية البالغة (٢.٠٤٢)، وأيضاً من خلال ملاحظة كل معايير الاختبار المختلفة وبالتالي يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة. وهذا يعني كلما كانت هناك زيادة في سعر الصرف، كلما أدى ذلك لزيادة في عرض النقود.

اختبار الفرضية الرابعة:

نص الفرضية: " كلما كانت هناك زيادة في سعر الصرف، كلما أدى ذلك إلى عجز ميزان المدفوعات".

من الجدول رقم (٧/٢/٥) يلاحظ أن إشارة معلمة المتغير المستقل (سعر الصرف) كانت سالبة (-70.26295) ومعنوية إحصائياً ويظهر ذلك من خلال القيمة المحسوبة $t-$ (Statistic) التي كانت تساوي (-5.61519) عند مستوى معنوية ٥% وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية البالغة (٢.٠٤٢)، وأيضاً من خلال ملاحظة كل معايير الاختبار المختلفة وبالتالي يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة. وهذا يعني كلما كانت هناك زيادة في سعر الصرف ، كلما أدى ذلك إلى عجز ميزان المدفوعات.

النتائج
التوصيات
الخاتمة

النتائج

من خلال دراسة تغيرات سعر الصرف وأثرها على مؤشرات الاقتصاد السوداني خلال الفترة من ١٩٨٠م - ٢٠١٥م تم التوصل للنتائج التالية :

أولاً : نتائج الفرضيات :

- ١- وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي في السودان .
- ٢- وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل التضخم في السودان وهذا عكس ما افترضت النظرية الاقتصادية .
- ٣- وجود علاقة طردية بين سعر الصرف وعرض النقود في السودان.
- ٤- وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات السوداني .

ثانياً : نتائج عامة :

- ٥- أثر تغيير العملة خلال فترة الدراسة على علاقة سعر الصرف بالتضخم .
- ٦- أثرت الأزمة المالية العالمية على كل مؤشرات الاقتصاد السوداني خاصة تدفقات موارد الاستثمارات الأجنبية المباشرة .
- ٧- أثر انفصال الجنوب سلباً على الاقتصاد السوداني .
- ٨- يؤثر نشاط السوق الموازي سلباً على قيمة العملة .
- ٩- زاد خروج النفط من صادرات السودان من عجز ميزان المدفوعات .
- ١٠- أثر الحصار الاقتصادي سلباً على النشاط الاقتصادي في السودان خاصة التحويلات الخارجية .

التوصيات

تناولت هذه الدراسة أثر تغيرات سعر الصرف علي مؤشرات الاقتصاد السوداني خلال الفترة من ١٩٨٠م وحتى ٢٠١٥م وعليه توصي الدراسة بالتوصيات التالية :

- ١- تبني سياسات واضحة لسعر صرف الجنيه السوداني بغرض استقرار سعر الصرف .
- ٢- مراجعة السياسات الاقتصادية الكلية فيما يتعلق بمؤشرات الاقتصاد الكلي .
- ٣- محاولة معالجة الخلل في ميزان المدفوعات السوداني .
- ٤- العمل على تحقيق مرونة اكبر في سعر الصرف لمحاربة السوق الموازي .
- ٥- انتهاج سياسات مالية ونقدية تساعد في استقرار سعر الصرف وتقليل الاختلالات الداخلية والخارجية .
- ٦- تبني أساليب إنتاجية بديلة تعوض خروج البترول من الصادرات السودانية .
- ٧- إيجاد مصادر تمويلية للميزانية لتفادي التمويل بالعجز لتقليل الضغوط التضخمية .
- ٨- التحول من نمط الإنتاج الزراعي لتفادي التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي .
- ٩- توفير مناخ ملائم وتحسين مستوى الجهاز الإنتاجي لزيادة طاقة الاقتصاد الوطني ككل.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة أثر تغيرات سعر الصرف على الاقتصاد الكلي السوداني في الفترة (١٩٨٠-٢٠١٥م) حيث تطرقت الدراسة لسعر الصرف ومكوناته في السودان وأثره علي بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي السوداني مثل الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود ومعدل التضخم وميزان المدفوعات .

حيث تناول الفصل الأول الإطار المنهجي للدراسة والفصل الثاني سعر الصرف مفهومة ومكوناته والفصل الثالث مؤشرات الاقتصاد الكلي أما الفصل الرابع فقد تناول أداء مؤشرات الدراسة في السودان خلال فترة الدراسة وفي الفصل الخامس تم تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات .

هناك بعض المعوقات في جمع البيانات حيث أثر تغيير العملة خلال فترة الدراسة على نتائج التحليل فيما يتعلق بعلاقة سعر الصرف بمعدل التضخم ، ومن توصيات الدراسة توفير مناخ ملائم وتحسين مستوى الجهاز الإنتاجي لزيادة طاقة الاقتصاد الوطني بغرض معالجة الخلل في ميزان المدفوعات وتحسين سعر الصرف .

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر :

القرآن الكريم

ثانياً : المراجع باللغة العربية :

١. إبراهيم محمد فار ، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق (القاهرة : دار النهضة العربية ، د.ت)
٢. ابن منظور وآخرون ، لسان العرب ، مجلد ٤ ، دار المعارف للنشر ، ب ت
٣. أحمد إبريهي علي ، التمويل وسوق الصرف والتنمية في اقتصاد نفطي (عمان : دار الأيام للنشر والتوزيع ، ٢٠١٦م)
٤. أحمد الغندور ، العلاقات الاقتصادية الدولية (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٩٦م)
٥. أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ج ١ ، ط ٢ ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٠م)
٦. احمد زهير شامية وآخرون، مبادئ الاقتصاد ٢ ، ط ٢ (القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، ٢٠١٠م)
٧. أحمد ضياء الدين زيتون ، علم الاقتصاد (الإسكندرية : المكتب العلمي للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠م)
٨. أحمد عبد الله إبراهيم أحمد – تمويل التجارة الخارجية (الخرطوم : شركة مطابع السودان العالمية ، ٢٠١٠م)
٩. أحمد فريد مصطفى ، التحليل الاقتصادي الكلي (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٨م)
١٠. أسامه محمد الغولي ، مجدي محمود شهاب ، مبادئ النقود والبنوك (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ١٩٩٧م)
١١. إسماعيل إبراهيم البدوي ، التوزيع والنقود في الاقتصاد الإسلامي والوضعي (الكويت : مجلس النشر العالمي ، ٢٠٠٢م)
١٢. إسماعيل أحمد الشناوي و على عبد الوهاب نجا ، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية (الإسكندرية : قسم الاقتصاد ، ٢٠٠٦م)

١٣. إسماعيل عبد الرحمن ، حربي محمد موسي عريقات ، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد ، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، 1999 م)
١٤. أكرام حداد ، النقود والمصارف ، ط٢ (الأردن : دار وائل للنشر ، ٢٠٠٨م)
١٥. أنس البكري ، وليد صافي ، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق (عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢م)
١٦. أوجست سوانينبيرج ، الاقتصاد الكلي ، ترجمة : خالد العامري (مصر : دار الفاروق للاستثمارات الثقافية ، ٢٠٠٨م)
١٧. إيمان عطية ناصف ، مبادئ الاقتصاد الكلي (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، ٢٠٠٧م)
١٨. إيمان عطية ناصف وهشام عماره - مبادئ الاقتصاد الدولي (مصر : المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٨م)
١٩. برايان كويل ، صفقات العملة الآجلة ، ط١ (القاهرة : دار الفاروق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥م)
٢٠. براين هيلر ، ترجمة فتحي صالح أبو سرده وآخر ، الاقتصاد التحليلي الكلي ، ط١ (بنغازي : مطبعة جامعة قاريونس، ١٩٩٠م)
٢١. بسام الحجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع ، ٢٠٠٥م)
٢٢. بسام الحجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، (لبنان : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣م)
٢٣. توفيق عبد الرحيم يوسف ، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية ، (الأردن : درافاء للنشر والتوزيع ، ٢٠١٠م)
٢٤. ثامر علوان المصباح ، علم الاقتصاد الجزئي والكلية (عمان : دار الأيام للنشر والتوزيع ، ٢٠١٥م)
٢٥. جيمس جوار تيني وريجارد استروب ، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد (الرياض : دار المريخ للنشر ، ١٩٩٩م)
٢٦. حازم البيلاوي ، نظرية التجارة الدولية ، (القاهرة : منشأة المعارف ، ١٩٦٨م)

٢٧. حسام علي داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي ط١ (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ٢٠١٠م)
٢٨. حسن أحمد عبد الرحيم ، اقتصاديات النقود والبنوك ، ط١ (القاهرة : مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧م)
٢٩. حمدي عبد العظيم – سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٧م)
٣٠. حمدي عبد العظيم ، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة (القاهرة : دار زهراء الشرق ، ١٩٨٨م)
٣١. حنفي محمد ناظم ، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩م)
٣٢. خالد واصف الوزاني ، احمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، ط٦ (عمان: دار وائل للنشر ، ٢٠٠٣م)
٣٣. دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، ٢٠٠٩م)
٣٤. رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون ، التمويل الدولي ، (الأردن : دار الأيام للنشر والتوزيع ، ٢٠١٣م)
٣٥. زكريا أحمد نصر ، العلاقات الاقتصادية الدولية (القاهرة : ب ن ، ١٩٦٦م)
٣٦. زكريا عبد المجيد – مبادئ الاقتصاد - ج٢ (الكويت ، دار المعرفة ، ١٩٩٣)
٣٧. زينب حسن عوض الله ، الاقتصاد الدولي "نظرة عامة على بعض القضايا" (الإسكندرية : درا الجامعة الجديدة للنشر ، ١٩٩٩م)
٣٨. زينب حسن عوض الله ، الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية والدولية ، (مصر: دار الجامعة الجديدة ، ٢٠٠٤م)
٣٩. سامي عفيفي حاتم – دراسات في الاقتصاد الدولي – ط٣ (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٨٩م)
٤٠. سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٤م)

- ٤١ . سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين النظرية والتنظيم "الكتاب الثاني" ، (القاهرة :
الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩١م)
- ٤٢ . سعد عبد الله سعيد ، النقود والمصارف ، (الخرطوم ، بن ، بت) .
- ٤٣ . سمير فخري نعمة ، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على
ميزان المدفوعات (عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، ٢٠١١م)
- ٤٤ . السيد محمد أحمد السريتي ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، ط ١ ، (مصر : مؤسسة
رؤية للطباعة ، ٢٠٠٩م)
- ٤٥ . السيد محمد أحمد السريتي ، علي عبد الوهاب نجا ، مبادئ الاقتصاد الكلي (الإسكندرية
:الدار الجامعية ، ٢٠٠٩م)
- ٤٦ . السيد محمد أحمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان ، التجارة الدولية والمؤسسات
المالية الدولية (الإسكندرية : دار التعليم الجامعي ، ٢٠١٢م)
- ٤٧ . السيد محمد أحمد جاهين ، سياسة الصرف الأجنبي فترة الانفتاح ، ط ١ (القاهرة : دار
النهضة العربية ، ٢٠٠١م)
- ٤٨ . شقيري نوري وآخرون ، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية (الأردن : دار
المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ٢٠١٢م)
- ٤٩ . صالح الأمين الأرباح ، اقتصاديات النقود والمصارف ، ط ١ ، (ليبيا: منشورات كلية
المحاماة ، ١٩٨١م)
- ٥٠ . صبحي تادرس قريصه، مدحت محمد العقاد ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية ،
القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨١م)
- ٥١ . ضياء مجيد الموسوي ، اقتصاديات النقود والبنوك (الإسكندرية : مؤسسة شباب
الجامعة ١٠٠٨م)
- ٥٢ . طارق فاروق الحصري ، الاقتصاد الدولي ، ط ١ (مصر : المكتبة العصرية للنشر
والتوزيع ، ٢٠١٠م)
- ٥٣ . العابد محمد السيد – التجارة الدولية – (الإسكندرية ، مكتبة الإشعاع الفنية ، ١٩٩٩م)
- ٥٤ . عادل أحمد حشيش ، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي (بيروت : الدار الجامعية
للطباعة والنشر ، 1992 م)

٥٥. عادل أحمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ، ٢٠٠٠م)
٥٦. عادل أحمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية ،(القاهرة : دار الجامعة الجديدة ، ٢٠١٠م)
٥٧. عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، ٢٠١٠م)
٥٨. عبد الرحمن يسري ، الاقتصاديات الدولية (الإسكندرية : الدار الجامعية ، ٢٠٠١م)
٥٩. عبد الرحمن يسري احمد ، الاقتصاديات الدولية ، (الإسكندرية : مؤسسه شباب الجامعة ، ١٩٩٣م)
٦٠. عبد الله الشريف عبد الله الغول ، موضوعات في الاقتصاد الكلي (الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ٢٠٠٧م)
٦١. عبد المجيد قدي ، المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية ، (الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٣)
٦٢. عبد المحسن جليل عبد المحسن ، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية ، (عمان : دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٠)
٦٣. عبد المطلب عبد الحميد ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات ، ط ١ (الإسكندرية : الدار الجامعية ، ٢٠١٠م)
٦٤. عبد المنعم السيد علي ، هيل عجمي جميل ، العلاقات النقدية الدولية (الموصل : دار الكتب للطباعة والنشر ، ١٩٩٤م)
٦٥. عبد المنعم مبارك ، اقتصاديات النقود والبنوك ، ط ٦(القاهرة : دار المعرفة الجامعية للنشر ، ١٩٩٦م)
٦٦. عبد الوهاب عثمان شيخ موسي ، منهجية الإصلاح الاقتصادي ، ج ١ ، ط ٣ (الخرطوم : مطبعة برنتك للطباعة والتغليف ، ٢٠١٢م)
٦٧. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى ، منهجية الإصلاح الاقتصادي ، ج ٢ ، (الخرطوم : المكتبة الوطنية أثناء النشر ، ٢٠١٢م)
٦٨. عطا الله الزبون ، التجارة الخارجية (عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، ٢٠١٥م)

٦٩. علي حافظ منصور ، العلاقات الاقتصادية الدولية (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨١م)
٧٠. علي حافظ وآخرون ، العلاقات الاقتصادية الدولية (الخرطوم : جامعة القاهرة فرع الخرطوم ، ١٩٨٨م)
٧١. عمر صخري ، التحليل الاقتصادي الكلي طه (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، ٢٠٠٥م)
٧٢. عوف محمود الكفراوي ، نقود ومصارف (القاهرة : دار الجامعات المصرية ، ب ت)
٧٣. غازي حسين عناية ، التضخم المالي ، ط ١ (بيروت : دار الجيل للنشر ، ١٩٩٢م)
٧٤. غازي عبد الرازق النقاش ، التمويل الدولي والعمليات المصرفية ، ط ١ (عمان : دار وائل للنشر ، ١٩٩٦م)
٧٥. غالب عوض الرفاعي وعبد الحفيظ بلعربي ، ، اقتصاديات النقود والبنوك ، ط ١ (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢م)
٧٦. فريد بشير طاهر وعبد الوهاب الأمين – مبادئ الاقتصاد الكلي (البحرين : دار المعرفة – ٢٠٠٧م)
٧٧. فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ، ط ١ (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٤م)
٧٨. فؤاد محمود موسى ، مبادئ نظرية النقود ، ط ١ (الإسكندرية : مطبعة دار الثقافة للنشر ، ١٩٥١م)
٧٩. فؤاد هاشم عوض ، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي (القاهرة: دار النهضة العربية، 1974م)
٨٠. قاسم عبد الرضا الدجيلي وعلي عبد العاطي الفرجاني ، الاقتصاد الكلي (مالطا : منشورات ELGA ، ٢٠٠١م)
٨١. كامل بكري ، الاقتصاد الدولي،(القاهرة : الدار العربية للنشر ، ٢٠٠٠م)
٨٢. كامل بكري ، التمويل الدولي،(القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٧م)
٨٣. ماهر كنج شكري ومروان عوض ، المالية الدولية العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق (عمان : دن ، ٢٠٠٤م)

٨٤. مايكل إيدجمان ، الاقتصاد الكلي ، ترجمة : محمد إبراهيم منصور (الرياض : دار المريخ للنشر ، ١٩٩٩ م)
٨٥. مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد الدولي المعاصر ، (مصر : دار الجامعة الجديدة ، ٢٠٠٧ م)
٨٦. مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد ، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي ، ط ١ (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٤ م)
٨٧. محمد العربي ساكر - الاقتصاد الكلي (القاهرة دار الفجر للنشر والتوزيع - ٢٠٠٦ م)
٨٨. محمد زكي المسير ، العلاقات الاقتصادية الدولية (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ م)
٨٩. محمد زكي شافعي - العلاقات الاقتصادية الدولية (دمشق : دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٨٩ م)
٩٠. محمد سيد عابد ، التجارة الدولية ، (الأردن : مكتبه ومطبعه الإشعاع الفنية ، ٢٠٠١ م)
٩١. محمد صالح القرشي - المالية الدولية ، (الأردن : الوراق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨ م)
٩٢. محمد عبد العزيز عجيبة ، الاقتصاد الدولي ، (الإسكندرية : دن ، ٢٠٠٠ م)
٩٣. محمد كمال الحمزاوي ، سوق الصرف الأجنبي (الإسكندرية : منشأة المعارف ، ٢٠٠٤ م)
٩٤. محمدي فوزي أبو السعود ، الاقتصاد الكلي (الإسكندرية : الدار الجامعية ، ٢٠١٠ م)
٩٥. محمود حسين الوادي وآخرون ، الاقتصاد الكلي ، ط ١ (عمان : دار المسيرة للنشر ، ٢٠٠٩ م)
٩٦. محمود حسين الوادي وآخرون ، الاقتصاد الكلي ، ط ٣ (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ٢٠١٣ م)
٩٧. محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، ١٩٩٦ م)
٩٨. محمود يونس محمد ، اقتصاديات دولية (الإسكندرية : الدار الجامعية ، ١٩٩٩ م)
٩٩. محمود يونس محمد ، اقتصاديات دولية ، (القاهرة : جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٣ م)

١٠٠. محمود يونس وعلي عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية (الإسكندرية : دار التعليم الجامعي ، ٢٠١٦)
١٠١. مدحت صادق ، النقود وعملية الصرف الأجنبي ، ط١ (القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٧م)
١٠٢. مروان عطرون ، أسعار العملات (الجزائر : دار الهدى ، ١٩٩٢م)
١٠٣. مصطفى رشدي شيحة ، اقتصاديات النقود والمصارف والأموال ، ط٦ ، (القاهرة : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٦م)
١٠٤. معبد علي الجارحي ، السياسات النقدية لمعالجة التضخم في الاقتصاد الإسلامي ، (جدة : ب ن ، ١٩٩٦م)
١٠٥. معروف هوشيار ، تحليل الاقتصاد الكلي ، ط١ (عملن : دار صفاء للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥م)
١٠٦. منى يونس حسين ، الاقتصاد الكلي (عمان : دار أمجد للنشر والتوزيع ، ٢٠١٥م)
١٠٧. مورد خاي كريانيين ، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات ، ترجمة : محمد إبراهيم منصور ومسعود عطية ، (الرياض: دار المريخ للنشر، ٢٠٠٧م)
١٠٨. ناظم محمد نور الشمري ، النقود والمصارف (العراق : جامعة الموصل ، ١٩٨٨م)
١٠٩. نايف الشبول ، التضخم في الاقتصاد الأردني (جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة ١٩٨١م)
١١٠. نبيل الروبي ، نظرية التضخم ، ط٢ ، (الإسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، ٢٠١٠م)
١١١. نزار العيسي وإبراهيم سليمان ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط١ (عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦م)
١١٢. هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الدولي ، ط١ (عمان : ، دار جرير للنشر ٢٠١٣م)
١١٣. وهيب مسيحه وآخرون ، نظرية النقود والائتمان (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٦م)

ثالثاً : المراجع الأجنبية :

114. Lipshitzil . L , exchange rate policies for developing : some simple arguments for intervention IMF ;staff 1978

115. M.ch acholiades , International Monterey Theory and policy , ISE Mc. Grow-Hill, U.S. 1978
116. Patterson, K. , " An Introduction to Applied Econometrics: A Time Series Approach ". Palgrave, New York, 2002
117. TOPSCALION , principes de finance internationale , economica , 1992
118. William H. Greene, "Econometric Analysis", 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003

رابعاً : المنشورات والدوريات :

١١٩. أثر انخفاض سعر الصرف على الاقتصاد – بنك السودان المركزي – إدارة البحوث – ٢٠٠٤م
١٢٠. احمد هاشم اليوشا ، أزمة سياسات الصرف المربوطة بنظام النقد العالمي ، مركز البحرين للدراسات ، ١٩٩٩م
١٢١. إسماعيل حسن ، محافظ بنك السودان ، مصر ، مذكرة غير منشورة ، مطبعة مركز التعليم المفتوح ، ١٩٩٨م
١٢٢. بلقاسم العباس ، سياسات أسعار الصرف ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، العدد ٢٣ ، الكويت ، نوفمبر ٢٠٠٣م
١٢٣. البنك الدولي ، المجلة الاقتصادية ، واشنطن ، النسخة العربية ، ١٩٩٤م
١٢٤. بيترد كرين ، الدفاع عن أسعار الصرف المعومة ، مجلة التمويل والتنمية ، جويلية ، ٢٠٠٤م
١٢٥. حسن محمد برعي – بنك السودان المركزي – النشرة الاقتصادية الشهرية ، العدد ٥١
١٢٦. حيدر عباس حسين وآخرون ، محددات سعر الصرف في السودان (١٩٨٢-٢٠٠٤م) ، سلسلة بحثية تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء ، بنك السودان المركزي ، الخرطوم ، ٢٠٠٦م ، ص٧.
١٢٧. صلاح الدين حامد ، أسعار صرف العملات ، مجلة إضاءات مالية ومصرفية ، معهد الدراسات المصرفية ، العدد ١٢ ، الكويت ، ٢٠١١م

١٢٨. عبد الرحمن محمد عبد الرحمن ، انعكاسات سياسات سعر الصرف على المؤشرات الاقتصادية الكلية في السودان ، مجلة المصرفي ، العدد التاسع ، ١٩٩٦م ص٢٦
١٢٩. مصطفى محمد عبد الله ، نظام سعر الصرف بين الرقابة والتحرير ، جامعة الخرطوم ، معهد الدراسات الإفريقية ، مجلة المصرفي ، العدد التاسع عشر ، ١٩٩٩م
١٣٠. منشورات بنك السودان المركزي ، دراسة تحديد المدى الزمني لاستجابة المستوى العام للأسعار للتغير في عرض النقود في السودان (١٩٩٥م-٢٠٠٧م) ، ٢٠٠٩م
١٣١. منشورات بنك السودان المركزي ، دراسة توثيق سياسة سعر الصرف في السودان (١٩٥٦م-٢٠٠٧م) ، ٢٠٠٩م
١٣٢. وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، العرض الاقتصادي لسنة ١٩٩٩م
١٣٣. وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، العرض الاقتصادي ، لسنة ٢٠٠٥م

خامساً : الرسائل الجامعية :

١٣٤. ابتسام محمد احمد عبد الله ، سعر الصرف وأثره على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية (١٩٧٩-٢٠٠٠م) ، جامعة الخرطوم ، ٢٠٠٣م.
١٣٥. إبراهيم محمود يس ، اثر التضخم على الميزان التجاري وسعر الصرف في السودان في الفترة من ١٩٩٠_٢٠٠٥) ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ٢٠٠٧م
١٣٦. أحمد عبد الرحمن عمر ، العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات واليات التعديل ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ٢٠٠٩م
١٣٧. إدريس محمد علي إمام، اثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري في السودان خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠م) ، جامعة الخرطوم ، ٢٠١١م
١٣٨. إقبال حسين عبد الرحمن ، اثر إنتاج وتصدير البترول على المؤشرات الاقتصادية الكلية في السودان ، رسالة ماجستير ، جامعة النيلين ، الخرطوم ، ٢٠٠٨م
١٣٩. أمال عبد الفتاح عبد الفراج ، العلاقة بين النمو في معدل الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاجتماعية ١٩٩٢م-٢٠٠٢م ، بحث تكميلي مقدمة لنيل درجة الماجستير في التخطيط التنموي ، جامعة الخرطوم ، ٢٠٠٩م
١٤٠. أماني محمد الطيب زين، اثر سعر صرف العملة السودانية على الحساب الجاري لميزان المدفوعات جامعة الزعيم الأزهرى ، ٢٠٠٧م

١٤١. حباب التوم شرفي عبد الله ، اثر التضخم وسعر الصرف في ميزان المدفوعات ، جامعة الخرطوم ، ٢٠١٥م
١٤٢. حسن توكل أحمد فضل ، أثر السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار بسعر الصرف في السودان ١٩٨٠-٢٠١٤م ، ٢٠١٦م
١٤٣. رشا محمد صديق جلاب ، بعنوان : اثر سياسات سعر الصرف على الميزان التجاري في السودان ، جامعة الخرطوم ، ٢٠١٥م
١٤٤. رؤى طه يس محمد ، اثر سياسات سعر الصرف على ميزان التجاري في السودان خلال الفترة (2000 - 2010 م) ، جامعة الزعيم الأزهرى (2012 م)
١٤٥. زينب عبد الله ساتي، التضخم وأثره الاقتصادي في السودان في الفترة (١٩٧٣-١٩٩٧م) ، جامعة الخرطوم ، ٢٠٠٥م
١٤٦. سلمى حسن عبد الله محمد ، اثر أنظمة وسياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات السوداني ، جامعة الخرطوم ، ٢٠١٣م
١٤٧. سليمي سعد محمد مساعد – أثر التغيرات في سعر الصرف على الودائع الادخارية والاستثمارية في السودان – بحث غير منشور - جامعة النيلين – السودان – ٢٠٠٧م
١٤٨. عثمان موسى الدومة عبد الرحمن ، اثر متغيرات الاقتصاد الكلي على سعر الصرف في السودان (١٩٩٠-٢٠٠٧م) ، رسالة ماجستير جامعة النيلين ، الخرطوم ، ٢٠٠٩م
١٤٩. علي الطيب محمد سعيد ، محددات سعر الصرف في السودان في الفترة (١٩٨٠-٢٠١٢م) ، جامعة وادي النيل ، ٢٠١٣م
١٥٠. كانيشانا وآخرون ، تأثير تحركات سعر الصرف على التجارة في كل من سريلانكا والصين ، (١٩٩٣-٢٠٠٧م) مجلة دراسات التجارة الخارجية الاقتصادية الصينية ، الصين ، ٢٠١٠م
١٥١. مارليان وبوردون، تأثير تقلب سعر الصرف على التجارة الدولية ، منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، ٢٠١١م
١٥٢. مأمون محمد سيد احمد الفكي ، سعر الصرف وأثره على ميزان المدفوعات في السودان في الفترة من (١٩٩٦-٢٠٠٣م) ، جامعة النيلين ، ٢٠٠٥م
١٥٣. مجدي فتحي محمود ، سياسات النقد الأجنبي في السودان (الفترة ١٩٨٠م – ١٩٩٥م) ، رسالة دكتوراه في الاقتصاد ، جامعة النيلين ، ١٩٩٩م
١٥٤. محمد الجلي محمد سليمان ، بعنوان اثر تغيير سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات (١٩٧٠-٢٠٠١م) ، جامعة أم درمان الإسلامية ، ٢٠٠٢م

١٥٥. مشهور هذلول بربور ، العوامل المؤثرة على انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، الأردن ، ٢٠٠٨م
١٥٦. منال عطا المولى عباس ، سياسات سعر الصرف وأثرها على الاقتصاد السوداني (١٩٩٠-٢٠٠٤م) ، جامعة الخرطوم ، ٢٠٠١م
١٥٧. موسي يوسف محمد البر ، أثر سعر صرف العملة السودانية علي الحساب الجاري لميزان المدفوعات في الفترة م (1957-1998 م) ، جامعة الخرطوم
١٥٨. هيثم محمد عبدون نيني ، أثر تغيرات سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي في السودان (١٩٩٠-٢٠٠٥م) ، جامعة أم درمان الإسلامية ، ٢٠٠٨م
١٥٩. وديع عبد الرازق ناصر ، محددات سعر الصرف ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في اليمن ، جامعة صنعاء ، ٢٠٠٩م

سادساً : التقارير :

١٦٠. التقارير السنوية ، بنك السودان المركزي من ١٩٧٨م – ١٩٨٤م.
١٦١. التقارير السنوية ، بنك السودان المركزي من (١٩٩٠م – ١٩٩١م).
١٦٢. التقرير السنوي الحادي والأربعون لبنك السودان المركزي للعام ٢٠٠١م
١٦٣. التقرير السنوي الثالث والأربعون لبنك السودان المركزي للعام ٢٠٠٣م
١٦٤. التقرير السنوي الرابع والأربعون لبنك السودان المركزي للعام ٢٠٠٤م
١٦٥. التقرير السنوي الخامس والأربعون لبنك السودان المركزي للعام ٢٠٠٥م
١٦٦. التقرير السنوي السادس والأربعون لبنك السودان المركزي للعام ٢٠٠٦م
١٦٧. التقرير السنوي السابع والأربعون لبنك السودان المركزي للعام ٢٠٠٧م
١٦٨. التقرير السنوي الثامن والأربعون لبنك السودان المركزي للعام ٢٠٠٨م
١٦٩. التقرير السنوي التاسع والأربعون لبنك السودان المركزي للعام ٢٠٠٩م
١٧٠. التقرير السنوي ، الخمسون لبنك السودان المركزي للعام ٢٠١٠م
١٧١. التقرير السنوي الحادي والخمسون لبنك السودان المركزي للعام ٢٠١١م
١٧٢. التقرير السنوي الثاني والخمسون لبنك السودان المركزي للعام ٢٠١٢م
١٧٣. التقرير السنوي الثالث والخمسون لبنك السودان المركزي للعام ٢٠١٣م

- ١٧٤ . التقرير السنوي الرابع والخمسون لبنك السودان المركزي للعام ٢٠١٤ م
- ١٧٥ . التقرير السنوي الخامس والخمسون لبنك السودان المركزي للعام ٢٠١٥ م
- ١٧٦ . علي توفيق الصادق وآخرون ، نظم سياسات أسعار الصرف ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، معهد السياسات الاقتصادية ، الإمارات العربية المتحدة ، سبتمبر ٢٠٠٣ م

سابعاً : الانترنت :

WWW Cbos gov Sd / node/170 Pm 8:27 .١٧٧

ملحق رقم (١)

الملاحق

يوضح بيانات الدراسة في السودان خلال الفترة ١٩٨٠م - ٢٠١٥م

السنة	سعر الصرف	الناتج المحلي "مليون جنيه"	ميزان المدفوعات "مليون دولار"	عرض النقود	التضخم
1980	0.5	4.0	-73.4	1.2	26.1
1981	0.9	5.0	-337	1.5	22.5
1982	1.3	7.0	-250.1	2.2	27.7
1983	1.3	9.6	-173.8	2.8	31.1
1984	1.3	11.8	72.5	3.3	32.4
1985	2.5	15.4	145	6.02	46.3
1986	2.5	20.2	60.1	7.76	29
1987	4.5	36.5	-701.4	7.68	25
1988	4.5	46.8	-310.8	14.21	49.1
1989	4.5	82.6	90.5	22.71	74.1
1990	0.22	110.1	17.9	31.64	67
1991	0.07	192.7	-93.4	52.69	120.4
1992	0.132	421.8	-29.3	141.59	119.3
1993	0.216	948.4	41.8	268.58	101.1
1994	0.4	1,881.3	-30.5	405.35	116.8
1995	0.838	4,049.7	23.6	705.87	69.5
		10,478.1	1.2	1166	129.2
		16,137.4	-24	1597.14	47.19
1997	1.712	21,935.9	16	2069.5	17.01
1998	2.37	27,058.8	110	2579.2	16.16
1999	2.58				

تابع ملحق رقم (١)

التضخم	عرض النقود	ميزان المدفوعات "مليون دولار"	الناتج المحلي "مليون جنيه"	سعر الصرف	السنة
8.6	3466.7	-348.5	33,770.6	2.573	2000
4.8	4322.1	-666.9	40,658.6	2.614	2001
8.4	5632.67	-420.7	47,747.5	2.616	2002
7.4	7340.9	28.8	57,031.1	2.608	2003
8.7	9604.4	-194.5	68,698.7	2.582	2004
8.4	14031.4	530.5	85,707.1	2.435	2005
7.2	17871.8	-208.6	98,719.1	2.171	2006
8.1	19714.6	-282	114,017.5	2.015	2007
14.3	22933.2	21.1	127,746.9	2.091	2008
11.2	28314.5	-444.5	148,137.0	2.325	2009
13	35497.9	-47.7	162,203.9	2.498	2010
18.1	41853.0	-688.3	186,689.9	2.676	2011
35.6	58663.3	-24.7	243,412.8	3.5637	2012
37.1	66445.7	-17.6	342,803.3	4.742	2013
36.9	77739.0	-3.3	471,295.5	5.7115	2014
16.9	93642.6	38.4	582,936.7	6.0107	2015

المصدر : تقارير بنك السودان المركزي

ملحق رقم (٢)

يوضح استقرار بيانات سعر الصرف

Null Hypothesis: D(EX,2) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-12.70262	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(EX,3)
 Method: Least Squares
 Date: 10/08/17 Time: 20:22
 Sample (adjusted): 1984 2015
 Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX(-1),2)	-2.702365	0.212741	-12.70262	0.0000
D(EX(-1),3)	0.765742	0.121597	6.297382	0.0000
C	-0.195675	2.397620	-0.081612	0.9355
@TREND("1980")	0.012329	0.111132	0.110943	0.9125
R-squared	0.902816	Mean dependent var		-0.008416
Adjusted R-squared	0.892403	S.D. dependent var		17.69366
S.E. of regression	5.803871	Akaike info criterion		6.471396
Sum squared resid	943.1777	Schwarz criterion		6.654613
Log likelihood	-99.54233	Hannan-Quinn criter.		6.532127
F-statistic	86.70403	Durbin-Watson stat		2.183792
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج (E- views)

ملحق رقم (٣)

يوضح استقرار بيانات ميزان المدفوعات

Null Hypothesis: D(BP,2) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.434188	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(BP,3)
 Method: Least Squares
 Date: 10/13/17 Time: 00:23
 Sample (adjusted): 1984 2015
 Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BP(-1),2)	-2.322032	0.312345	-7.434188	0.0000
D(BP(-1),3)	0.401341	0.171318	2.342672	0.0265
C	-8.124307	182.4518	-0.044529	0.9648
@TREND("1980")	0.428227	8.455441	0.050645	0.9600
R-squared	0.856598	Mean dependent var		1.188585
Adjusted R-squared	0.841234	S.D. dependent var		1107.969
S.E. of regression	441.4756	Akaike info criterion		15.13459
Sum squared resid	5457220.	Schwarz criterion		15.31781
Log likelihood	-238.1535	Hannan-Quinn criter.		15.19532
F-statistic	55.75184	Durbin-Watson stat		2.188751
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج (E- views)

ملحق رقم (٤)

يوضح استقرار بيانات الناتج المحلي الإجمالي

مستقر بعد اخذ الفرق الثاني

Null Hypothesis: D(GDP,2) has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 11 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-٤.٦٧٢٧٧٣	0.0247
Test critical values:		
1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	88105741
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	51566857

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(GDP,3)

Method: Least Squares

Date: 10/08/17 Time: 20:26

Sample (adjusted): 1983 2015

Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1),2)	-0.415372	0.150981	-2.751149	0.0097
R-squared	0.189342	Mean dependent var		-510.6700
Adjusted R-squared	0.189342	S.D. dependent var		10586.81
S.E. of regression	9532.001	Akaike info criterion		21.19253
Sum squared resid	2.91E+09	Schwarz criterion		21.23788
Log likelihood	-348.6768	Hannan-Quinn criter.		21.20779
Durbin-Watson stat	1.175140			

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج (E- views)

ملحق رقم (٥)

يوضح استقرار بيانات معدل التضخم

Null Hypothesis: D(INF,2) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-20.28175	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	801.0612
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	258.6811

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(INF,3)
 Method: Least Squares
 Date: 10/08/17 Time: 20:27
 Sample (adjusted): 1983 2015
 Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1),2)	-1.698228	0.131392	-12.92493	0.0000
C	1.204787	11.53366	0.104458	0.9175
@TREND("1980")	-0.099815	0.542696	-0.183924	0.8553
R-squared	0.847766	Mean dependent var		-0.866667
Adjusted R-squared	0.837617	S.D. dependent var		73.66462
S.E. of regression	29.68446	Akaike info criterion		9.705633
Sum squared resid	26435.02	Schwarz criterion		9.841679
Log likelihood	-157.1429	Hannan-Quinn criter.		9.751408
F-statistic	83.53249	Durbin-Watson stat		2.651198
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج (E- views)

ملحق رقم (٦)

يوضح استقرار بيانات عرض النقود

Null Hypothesis: D(MS,2) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-11.81474	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	4377783.
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3157966.

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(MS,3)

Method: Least Squares

Date: 10/08/17 Time: 20:29

Sample (adjusted): 1983 2015

Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MS(-1),2)	-1.598727	0.149551	-10.69019	0.0000
C	-805.3115	854.5376	-0.942394	0.3535
@TREND("1980")	77.08774	40.52274	1.902333	0.0668
R-squared	0.792301	Mean dependent var		112.2520
Adjusted R-squared	0.778455	S.D. dependent var		4662.213
S.E. of regression	2194.439	Akaike info criterion		18.31175
Sum squared resid	1.44E+08	Schwarz criterion		18.44779
Log likelihood	-299.1438	Hannan-Quinn criter.		18.35752
F-statistic	57.21995	Durbin-Watson stat		2.448957
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج (E- views)

ملحق رقم (٧)

يوضح اختبار التكامل المشترك للبيانات

Date: 10/13/17 Time: 00:24
 Sample (adjusted): 1982 2015
 Included observations: 34 after adjustments
 Trend assumption: Linear deterministic trend
 Series: EX2 BP GDP2 INF2 MS2
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.640033	103.2859	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.516831	68.54662	47.85613	0.0002
At most 2 *	0.465339	43.81543	29.79707	0.0007
At most 3 *	0.343612	22.52725	15.49471	0.0037
At most 4 *	0.214601	8.213140	3.841466	0.0042

Trace test indicates 5 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.640033	34.73927	33.87687	0.0394
At most 1	0.516831	24.73119	27.58434	0.1112
At most 2 *	0.465339	21.28818	21.13162	0.0475
At most 3 *	0.343612	14.31411	14.26460	0.0491
At most 4 *	0.214601	8.213140	3.841466	0.0042

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b*S11*b=l):

EX2	BP	GDP2	INF2	MS2
0.059561	-0.001294	-1.28E-05	-0.023485	1.56E-05
-0.047375	0.004593	9.62E-07	-0.013986	-1.53E-05
-0.191657	0.001671	-1.20E-05	0.007932	-1.87E-05
-0.127970	0.001524	-5.71E-06	0.003967	6.42E-05
-0.209482	-0.002698	5.23E-06	-0.026986	3.91E-06

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

	D(EX2)	D(BP)	D(GDP2)	D(INF2)	D(MS2)
	-1.646960	126.6459	51841.34	18.74482	-3016.320
	0.092259	-186.8992	-1736.279	25.65204	-3677.501
	2.933611	-14.91857	47932.81	-9.698330	9471.076
	1.879339	-1.813346	-9179.760	-3.183045	-11200.16
	1.224811	13.76064	-26819.91	9.036167	2013.847

تابع ملحق رقم (٧)

1 Co integrating Equation(s): Log likelihood -1346.188

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

EX2	BP	GDP2	INF2	MS2
1.000000	-0.021733 (0.01425)	-0.000215 (4.6E-05)	-0.394308 (0.09300)	0.000261 (0.00017)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(EX2)	-0.098094 (0.07001)
D(BP)	7.543119 (3.20085)
D(GDP2)	3087.707 (1149.21)
D(INF2)	1.116455 (0.52313)
D(MS2)	-179.6541 (282.642)

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -1333.823

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

EX2	BP	GDP2	INF2	MS2
1.000000	0.000000	-0.000272 (6.2E-05)	-0.593530 (0.12211)	0.000243 (0.00023)
0.000000	1.000000	-0.002594 (0.00114)	-9.166723 (2.25442)	-0.000827 (0.00424)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(EX2)	-0.102465 (0.08945)	0.002556 (0.00561)
D(BP)	16.39748 (3.03879)	-1.022401 (0.19055)
D(GDP2)	3169.963 (1468.20)	-75.08076 (92.0632)
D(INF2)	-0.098812 (0.55286)	0.093561 (0.03467)
D(MS2)	-5.432283 (357.110)	-12.98704 (22.3926)

3 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -1323.179

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

EX2	BP	GDP2	INF2	MS2
1.000000	0.000000	0.000000	-0.182046 (0.04631)	0.000110 (8.4E-05)
0.000000	1.000000	0.000000	-5.239551 (1.76849)	-0.002099 (0.00322)
0.000000	0.000000	1.000000	1513.930 (366.454)	-0.490460 (0.66784)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(EX2)	-0.664712 (0.21257)	0.007456 (0.00521)	-1.41E-05 (1.8E-05)
D(BP)	19.25673 (8.21265)	-1.047323 (0.20136)	-0.001625 (0.00070)
D(GDP2)	-6016.689 (3493.99)	4.991875 (85.6674)	-1.243246 (0.29840)
D(INF2)	1.759939 (1.44776)	0.077360 (0.03550)	-9.92E-05 (0.00012)
D(MS2)	-1820.629 (891.650)		

تابع ملحق رقم (٧)

4 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -1316.021

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)				
EX2	BP	GDP2	INF2	MS2
1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	-0.005201 (0.00131)
0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	-0.154956 (0.03835)
0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	43.67635 (11.1727)
0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	-0.029174 (0.00732)
Adjustment coefficients (standard error in parentheses)				
D(EX2)	-0.905212 (0.23427)	0.010320 (0.00510)	-2.48E-05 (1.8E-05)	0.068113 (0.02774)
D(BP)	19.48878 (9.66515)	-1.050087 (0.21030)	-0.001615 (0.00074)	-0.485857 (1.14443)
D(GDP2)	-4841.951 (4089.69)	-8.996802 (88.9861)	-1.190801 (0.31200)	-849.4412 (484.253)
D(INF2)	2.167275 (1.69738)	0.072509 (0.03693)	-8.10E-05 (0.00013)	-0.888551 (0.20098)
D(MS2)	-387.3392 (909.703)	-14.23292 (19.7939)	-0.014741 (0.06940)	152.9666 (107.716)

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج (E- views)

ملحق رقم (٨)

يوضح نموذج تصحيح الخطأ "سعر الصرف وميزان المدفوعات"

Vector Error Correction Estimates

Date: 10/13/17 Time: 00:26

Sample (adjusted): 1983 2015

Included observations: 33 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

Cointegrating Eq:	CointEq1		
BP(-1)	1.000000		
EX2(-1)	-70.26295 (12.5130) [-5.61519]		
@TREND(80)	0.280995 (6.88136) [0.04083]		
C	488.0674		
Error Correction:	D(BP)	D(EX2)	
CointEq1	-0.363512 (0.11281) [-3.22232]	0.012837 (0.00221) [5.81568]	
D(BP(-2))	0.034862 (0.15425) [0.22601]	-0.000790 (0.00302) [-0.26189]	
D(EX2(-2))	17.94999 (7.42389) [2.41787]	0.140332 (0.14526) [0.96610]	
C	8.684528 (52.0145) [0.16696]	0.066124 (1.01772) [0.06497]	
R-squared	0.358611	0.560491	
Adj. R-squared	0.292260	0.515025	
Sum sq. resid	2589102.	991.1941	
S.E. equation	298.7966	5.846290	
F-statistic	5.404791	12.32758	
Log likelihood	-232.7852	-102.9646	
Akaike AIC	14.35062	6.482704	
Schwarz SC	14.53201	6.664099	
Mean dependent	8.743477	0.064788	
S.D. dependent	355.1721	8.394997	
Determinant resid covariance (dof adj.)		3004345.	
Determinant resid covariance		2320160.	
Log likelihood		-335.4929	
Akaike information criterion		20.99957	
Schwarz criterion		21.49840	

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج (E- views)

١ / ٣ / ٥

يوضح نموذج تصحيح الخطأ "سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي"

Vector Error Correction Estimates

Date: 10/08/17 Time: 20:40

Sample (adjusted): 1983 2015

Included observations: 33 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

Cointegrating Eq:	CointEq1	
GDP2(-1)	1.000000	
EX2(-1)	-9718.752 (3725.65) [-2.60861]	
Error Correction:	D(GDP2)	D(EX2)
CointEq1	-0.655581 (0.29463) [-2.22509]	2.35E-05 (2.3E-05) [1.03907]
D(GDP2(-1))	-0.395111 (0.23290) [-1.69649]	-1.63E-05 (1.8E-05) [-0.91002]
D(GDP2(-2))	-0.419975 (0.16302) [-2.57618]	-7.96E-06 (1.3E-05) [-0.63503]
D(EX2(-1))	-5482.915 (3279.36) [-1.67195]	-0.580538 (0.25201) [-2.30367]
D(EX2(-2))	-1196.451 (2846.91) [-0.42026]	-0.167084 (0.21877) [-0.76373]
R-squared	0.635008	0.417278
Adj. R-squared	0.582866	0.334032
Sum sq. resids	2.23E+11	1314.173
S.E. equation	89150.93	6.850893
F-statistic	12.17848	5.012592
Log likelihood	-420.2508	-107.6185
Akaike AIC	25.77278	6.825362
Schwarz SC	25.99952	7.052106
Mean dependent	-423.5435	0.064788
S.D. dependent	138034.6	8.394997
Determinant resid covariance (dof adj.)	3.72E+11	
Determinant resid covariance	2.68E+11	
Log likelihood	-527.8067	
Akaike information criterion	32.71555	
Schwarz criterion	33.25974	

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج (E- views)

ملحق رقم (١٠)

يوضح نموذج تصحيح الخطأ "سعر الصرف وعرض النقود"

Vector Error Correction Estimates

Date: 10/08/17 Time: 20:41

Sample (adjusted): 1983 2015

Included observations: 33 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

Cointegrating Eq:	CointEq1	
MS2(-1)	1.000000	
EX2(-1)	23166.91 (5892.47) [3.93161]	
C	-138583.7	
Error Correction:	D(MS2)	D(EX2)
CointEq1	-0.129228 (0.05782) [-2.23520]	-5.37E-05 (1.7E-05) [-3.25387]
D(MS2(-1))	-0.611783 (0.13078) [-4.67792]	2.46E-05 (3.7E-05) [0.65851]
D(MS2(-2))	-0.462685 (0.12961) [-3.56992]	9.39E-06 (3.7E-05) [0.25363]
D(EX2(-1))	2699.890 (1129.09) [2.39120]	0.135893 (0.32258) [0.42127]
D(EX2(-2))	1087.564 (778.533) [1.39694]	0.174839 (0.22242) [0.78606]
C	-3944.348 (3711.09) [-1.06286]	-0.015155 (1.06025) [-0.01429]
R-squared	0.546884	0.570078
Adj. R-squared	0.462973	0.490463
Sum sq. resids	1.19E+10	969.5731
S.E. equation	20975.05	5.992505
F-statistic	6.517475	7.160423
Log likelihood	-371.8998	-102.6007
Akaike AIC	22.90302	6.581862
Schwarz SC	23.17511	6.853954
Mean dependent	-2355.492	0.064788
S.D. dependent	28622.34	8.394997
Determinant resid covariance (dof adj.)	1.57E+10	
Determinant resid covariance	1.05E+10	
Log likelihood	-474.3742	
Akaike information criterion	29.59844	
Schwarz criterion	30.23332	

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج (E- views)

ملحق رقم (١٠)

يوضح نموذج تصحيح الخطأ "سعر الصرف والتضخم"

Vector Error Correction Estimates

Date: 10/08/17 Time: 20:48

Sample (adjusted): 1981 2015

Included observations: 35 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

Cointegrating Eq:	CointEq1	
INF2(-1)	1.000000	
EX2(-1)	-9.342772 (1.44330) [-6.47319]	
Error Correction:	D(INF2)	D(EX2)
CointEq1	-0.459545 (0.12694) [-3.62020]	0.071623 (0.01531) [4.67897]
R-squared	0.277152	0.391654
Adj. R-squared	0.277152	0.391654
Sum sq. resids	94703.02	1377.129
S.E. equation	52.77673	6.364260
F-statistic	NA	NA
Log likelihood	-187.9680	-113.9300
Akaike AIC	10.79817	6.567428
Schwarz SC	10.84261	6.611867
Mean dependent	2.354286	0.063429
S.D. dependent	62.07534	8.159671
Determinant resid covariance (dof adj.)	108960.0	
Determinant resid covariance	102822.7	
Log likelihood	-301.2890	
Akaike information criterion	17.44509	
Schwarz criterion	17.62284	

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج (E- views)

ملحق رقم (١٢)

يوضح اختبار انجل جرانجر

Pair wise Granger Causality Tests

Date: 10/08/17 Time: 20:51

Sample: 1980 2015

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP2 does not Granger Cause EX2	34	0.31331	0.7335
EX2 does not Granger Cause GDP2		0.33256	0.7198
INF2 does not Granger Cause EX2	34	0.15457	0.8575
EX2 does not Granger Cause INF2		0.13771	0.8719
MS2 does not Granger Cause EX2	34	0.22240	0.8019
EX2 does not Granger Cause MS2		0.74268	0.4847
INF2 does not Granger Cause GDP2	34	0.45341	0.6399
GDP2 does not Granger Cause INF2		2.19382	0.1297
MS2 does not Granger Cause GDP2	34	0.29254	0.7485
GDP2 does not Granger Cause MS2		1.03947	0.3664
MS2 does not Granger Cause INF2	34	0.20981	0.8120
INF2 does not Granger Cause MS2		0.61692	0.5465

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج (E- views)